31

الطريق المسدود:
الصراع في ولاية النيل الأزرق

بقلم: كلاوديو غراميزي

DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA ·
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

حقوق النشر والتأليف

نشر في سويسرا من جانب مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١٣
نشر لأول مرة في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣
الترجمة بالعربية في ماي/مايو ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة. لا تجوز إعادة نسخ أي جزء من هذا الإصدار أو تخزينه في أي نظام لاستعادة المعلومات أو نقله، بأي شكل أو بأية وسيلة، من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما هو مسموح به صراحة بموجب القانون أو بموجب البنود المتفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف المختصة. وينبغي أن ترسل الاستفسارات المتعلقة بإعادة النسخ خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المطبوعات في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

محرر السلسلة: إميل ليبرون
تمت الترجمة إلى العربية من طرف طلال أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر
رسم الخرائط: جيليان لوف (www.mapgrafix.com)
تصميم بخط Axt Manal وخط Myriad Pro: واتق زيدان (watheqz@gmail.com)
تمت الطباعة في nbmedia جنيف، سويسرا

الرقم المعياري الدولي: 978-2-9700897-5-9

This is an Arabic Translation of Working Paper 31, At an Impasse: The Conflict in Blue Nile.

المحتويات

قائمة بالإطارات والخرائط ٥

قائمة الاختصارات ٦

أولا – المقدمة والنتائج الرئيسة ٧

ثانيا – أسباب الصراع ١١

خلفية تاريخية ١١

فترة الحرب الأهلية ١٤

فترة اتفاق السلام الشامل ١٥

استئناف الصراع ١٨

بعد مرور عامين على الصراع ٢٠

قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في خضم الصراع في النيل الأزرق وجنوب كردفان ٢٧

ثالثا – الأطراف المسلحة ٣١

القوات الحكومية والحليفة ٣٢

الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال ٤٠

رابعا – العتاد العسكري ٤٥

القوات الحكومية ٤٥

الفرقة الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال ٤٩

خامسا – البعد الإنساني ٥٤

سادسا – الأبعاد السياسية ٥٧

الصراع في النيل الأزرق: أزمة سودانية ٥٧

الصراع في النيل الأزرق: أزمة إقليمية ٦١

سابعا – الاستنتاجات ٦٧

الملاحظات الختامية ٦٩
قائمة المراجع ٧٨
نبذة عن المؤلف ٨٢
شكر وتقدير ٨٣

قائمة الخرائط والجداول والإطارات

الخريطة ١ ولاية النيل الأزرق والمناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، اعتبارا من ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢

الجدول ١ التسلسل الزمني للأحداث الرئيسة في ولاية النيل الأزرق، ٢٠١١–٢٠١٣

الإطار ١ المقاتلون الأجانب في صفوف القوات الحكومية

الإطار ٢ توزيع الأسلحة لوحدات قوات الدفاع الشعبي

الإطار ٣ الهجوم على رم: ميليشيا كمال لوما من الداخل

قائمة الاختصارات

لجنة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى	AUHIP
اتفاق السلام الشامل	CPA
شرطة الاحتياطي المركزي	CRP
جمعية الفونج لتنمية الشباب	FYDA
حكومة السودان	GoS
حكومة جمهورية جنوب السودان	GRSS
حركة العدل والمساواة	JEM
حزب المؤتمر الوطني	NCP
قوات الدفاع الشعبي	PDF
قاذف من نوع أر بي جي	RPG
القوات المسلحة السودانية	SAF
الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLA
الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال	SPLM–N
الجبهة الثورية السودانية	SRF
بعثة الأمم المتحدة في السودان	UNMIS

أولا - المقدمة والنتائج الرئيسة

في أوائل سبتمبر / أيلول ٢٠١١، أدت التوترات المزمنة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، المكونة من قوات الشمال التابعة للحركة التي قاتلت في سبيل انفصال جنوب السودان، إلى جرّ ولاية النيل الأزرق إلى الحرب من جديد.[١] وجاء التصعيد العسكري كعلامة للفشل النهائي لإتفاق السلام الشامل الخاص "بالمنطقتين" - جنوب كردفان والنيل الأزرق - وظهور التمرد من جديد في المنطقة الحدودية مع دولة جنوب السودان المنشأة حديثا.

اتخذت الأحداث مسارا مشابها لاشتباك حدث قبل ثلاثة أشهر في جنوب كردفان، سرعان ما أدى اشتباك صغير عند المدخل الجنوبي للدمازين عاصمة ولاية النيل الأزرق للمدينة بين فرقة عسكرية تتبع للقوات المسلحة السودانية وقافلة تتبع لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الملحقة بالوحدات المشتركة المدمجة، إلى إشعال فتيل نزاع واسع النطاق اشترك فيه الجيش القومي والجماعات شبه العسكرية ضد الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال.[٢] وخلال ما لا يتجاوز بضعة أسابيع، أدى النزاع إلى تعبئة عشرات الآلاف من الجنود، بمن فيهم مليشيات مجندة محلياً ومزودة بمعدات بواسطة الحكومة، وموارد عسكرية ضخمة، وعمليات قصف جوي. كما نتج عن الصراع أزمة إنسانية كبرى في الجزء الجنوبي من النيل الأزرق، مما أثر بشدة على نحو ٢٥٠،٠٠٠ شخصا وأدى إلى تداعيات فورية في جنوب السودان وإثيوبيا المجاورتين (UNHCR, 2013a–d; SRRA, 2012).

تحلل ورقة العمل الحالية السنتين الأوائل من الصراع المتجدد - ما بين سبتمبر / أيلول ٢٠١١ وحتى يونيو / حزيران ٢٠١٣. وتستند ورقة العمل هذه بشكل كبير على أبحاث ميدانية التي أجريت في جنوب ولاية النيل الأزرق وجنوب السودان خلال الفترة من نوفمبر / تشرين الثاني وحتى ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

وتسهب هذه الورقة في تناول الاتجاهات التي تمثل سمات الصراع الأساسية، وتوضيح أوجه تشابهه واختلافه مع الحرب في جنوب كردفان والتي تخوضها أيضاً الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال. كما تقوم الورقة بعرض الأطراف المسلحة الرئيسة، وتحدد العتاد العسكري من قبل كلا المعسكرين، وتصف الآليات التي أوجدتها الحكومة لإمداد الميليشيات المحلية والقوات شبه العسكرية.[٣] كما تستعرض الورقة تطور الأزمة في ولاية النيل الأزرق من حيث آثارها الأمنية والإنسانية المدمرة على المدنيين وكذلك على المشهد السياسي على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وفيما يلي بعض النتائج الرئيسة:

- رغم المكاسب الأولية وقصيرة الأمد التي حققتها قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وبعض الانتصارات خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣، إلا أن التوازن السياسي للصراع يبدو إلى حد بعيد في صالح الحكومة وقواتها الحليفة . فقد نجحت القوات المسلحة السودانية في حصر حركة المتمردين في الجزء الجنوبي من الولاية وفي إعادة بسط سلطتها على الكثير من المواقع الاستراتيجية الهامة التي تمت السيطرة عليها مؤقتا من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال.
- عبر مزيج من التفوق الجوي والحملات البرية واسعة النطاق للقوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق، والتي كانت غالبا ما تتم جنبا إلى جنب مع الميليشيات المجندة محليا والقوات شبه العسكرية، أعادت الحكومة استنساخ استراتيجية مكافحة التمرد التي سبق وأن إنتهجتها في دارفور وجنوب كردفان .[٤]
- بعكس ما تم توثيقه في جنوب كردفان، لم تستول الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال سوى على مخزونات عتاد عسكري محدودة من الحكومة وقواتها الحليفة . وقد أدت القدرة المحدودة للحصول على الأسلحة من خلال الإستيلاء بالقوة إلى الحد كثيرا من قدرة المتمردين على المواجهة العسكرية مع القوات المسلحة السودانية وقواتها الحليفة.
- استطاعت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال من الحصول على مواد مخازن الحكومة السودانية في جنوب النيل الأزرق قبل بدء الصراع.
- يتضمن العتاد الذي غنمته الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بشكل رئيس على أسلحة من عيار أسلحة حلف وارسو ومخازن صغيرة نسبيا من الذخيرة. أما العتاد الذي تم فحصه فقد صنع في بلدان مختلفة، بما فيها بلغاريا، الصين، تشيكوسلوفاكيا سابقا، إيران، جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، السودان، ويوغوسلافيا السابقة.
- وكان عمر القسم الأعظم من الأسلحة والذخيرة التي استولت عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال يزيد على عشر سنوات، باستثناء سبطانة هاون من عيار ٨٢ ملم سودانية الصنع (تم إنتاجها في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨)، وقذائف هاون من عيار ٨٢ ملم (تم إنتاجها في العام ٢٠٠٦)، وذخيرة من عيار 7.62 x R54 (تم إنتاجها في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩)، وذخيرة مصنوعة في الصين عيارها 108 x 12.7 ملم (تم إنتاجها في العام ٢٠١٠).
- تعمل الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بمعزل تام عن مكونات الجبهة الثورة السودانية، بما فيها الفرقة الأولى للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في جنوب كردفان.
- يبدو أن الدعم المباشر المقدم من حكومة جمهورية جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى المتمردين في النيل الأزرق قد توقف لبضعة أسابيع بعد معاودة الصراع على الرغم من أن التمرد مازال يستفيد من التعاطف السياسي في أوساط بعض النخب الحاكمة في جنوب السودان.
- تسببت عودة الصراع في النيل الأزرق في توسيع انعدام الأمن الغذائي للمدنيين واستمراره، فضلا عن انقطاع في توفير جميع الخدمات الأساسية تقريبا، بما فيها التعليم والرعاية الصحية. وبحلول

نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣، كان حوالي ١٥٤،٠٠٠ قد استقروا في مخيمات اللاجئين في جنوب السودان وإثيوبيا.[٥] بالإضافة إلى ذلك، أصبح بين ٨٠،٠٠٠ و١٠٠،٠٠٠ شخصا نازحين داخليا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال (SRRA, 2012).

- الأزمة في النيل الأزرق نابعة في الأساس من الصراع الداخلي في السودان وليست جانبا من التوترات الأوسع بين الجنوب والشمال، على الرغم من أن للصراع الذي تجدد في سبتمبر / أيلول ٢٠١١ أبعادا إقليمية.

تقدم ورقة العمل الحالية أفكارا جديدة تم تجميعها من خلال المقابلات التي أجريت على نطاق واسع في جنوب السودان والسودان خلال عدد من البعثات الميدانية في العام ٢٠١٢، ولاسيما على مدى الفترة الواقعة بين شهري نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول عندما قام المؤلف بزيارة الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال جنوب ولاية النيل الأزرق. كان من بين المحاورين ممثلين سياسيين وعسكريين من الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال ومسؤولين حكوميين من جنوب السودان وأفراد من مجموعات اللاجئين والنازحين في ولاية أعالي النيل في جنوب السودان وولاية النيل الأزرق وعمال الإغاثة الدوليين والمراقبين. كما تعكس المعلومات التي يقدمها التقرير التقارير السياسية والعسكرية والإنسانية المتاحة عن الصراع في النيل الأزرق من جانب المنظمات غير الحكومية والإنسانية والأمم المتحدة والباحثين الدوليين والوطنيين والمحللين والصحفيين.

لقد حدت القيود على السفر والإمدادات في النيل الأزرق إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال من الأبحاث الميدانية (أنظر الخريطة ١). ومع ذلك، فقد استطاع المؤلف إجراء فحوصات مادية لكمية كبيرة من المعدات العسكرية الواقعة تحت سيطرة الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وزيارة جميع القطاعات الثلاثة الخاضعة لسلطة الحركة في النيل الأزرق.[٦]

يقدم التقرير الحالي صورة عن الوضع في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال من النيل الأزرق حتى نهاية ٢٠١٢. وتفيد المعلومات التي تم جمعها منذ النصف الأول من العام ٢٠١٣ – من خلال المراسلة مع الشركاء المحليين والكتابات المتوفرة في المجال العام – بأن تحليل السياق والاتجاهات الرئيسة التي تم تسليط الضوء عليها هنا مازالت تنطبق، وذلك حتى أواخر العام ٢٠١٣.

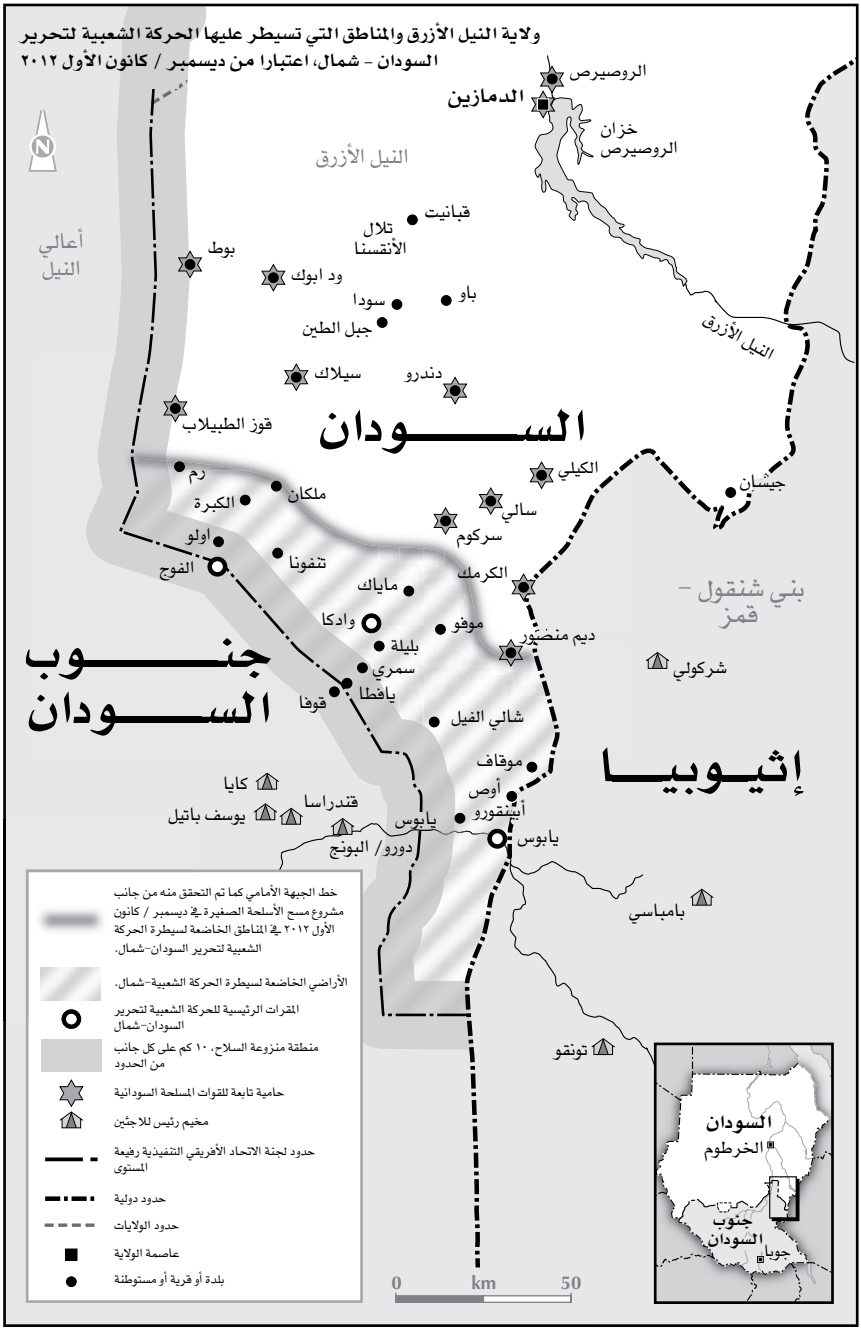
ولاية النيل الأزرق والمناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، اعتبارا من ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢
الروصيرص
الدمازين
خزان الروصيرص
النيل الأزرق
قبانيت
تلال الأنقسنا
أعالي النيل
بوط
ود ابوك
باو
سودا
جبل الطين
النيل الأزرق
سيلاك
دندرو
السودان
قوز الطبيلاب
الكيلي
جيشان
رم
ملكان
الكبرة
سالي
سركوم
اولو
تنفونا
الفوج
الكرمك
مایاك
بني شنقول - قمز
وادكا
موفو
ديم منضور
بليلة
شركولي
جنوب السودان
سمري
يافطا
قوفا
شالي الفيل
إثيوبيا
موقاف
كايا
أوص
قندراسا
أيّنقورو
يوسف باتيل
يابوس
يابوس
دورو/ البونج
باسي
تونقو
خط الجبهة الأمامي كما تم التحقق منه من جانب مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال.
الأراضي الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية-شمال.
المقرات الرئيسية للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال
منطقة منزوعة السلاح، ١٠ كم على كل جانب من الحدود
حامية تابعة للقوات المسلحة السودانية
مخيم رئيس للاجئين
حدود لجنة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى
حدود دولية
حدود الولايات
عاصمة الولاية
بلدة أو قرية أو مستوطنة
0 km 50
السودان
الخرطوم
جنوب السودان
جوبا

ثانيا - أسباب الصراع

ينبغي أن لا ينظر للصراع الذي نشب في سبتمبر / أيلول ٢٠١١ في النيل الأزرق، بعد ثلاثة أشهر من معاودة الإقتتال في جنوب كردفان، باعتباره حربا جديدة، وإنما بوصفه مرحلة جديدة من صراع سابق لم يحل بشكل كامل. فالكثير من المجموعات والأفراد الأساسيين المشاركين في هذه الحرب قد كانوا فاعلين في الحرب الأهلية (١٩٨٣–٢٠٠٥). وبالمثل، فإن الكثير من المظالم التي تقف وراء الصراع الحالي كانت حاضرة بالفعل عند بداية تورط النيل الأزرق في الحملة العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان في ثمانينيات القرن العشرين. وهذه المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي لم تتم معالجتها بصورة فعالة خلال فترة الست سنوات الانتقالية التى تلت اتفاق السلام الشامل، ماتزال تمثل جوهر مطالبات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في منتصف العام ٢٠١٣. ولذا فإنه من الأهمية بمكان استعراض التاريخ الحديث لولاية النيل الأزرق والسياق العام الذي برزت فيه آخر مظاهر الصراع.

خلفية تاريخية

على الرغم من أن ولاية النيل الأزرق الحديثة تعكس تنوع المجتمع السوداني، إلا أن هويتها الثقافية والعرقية الحالية تعكس عادة سمات موروثة من سلطنة الفونج التي كان الجزء الشمالي من الإقليم تحت إدارتها منذ ١٥٠٤ وحتى ١٨٢١. وبلغت السلطنة نهايتها حين جاءت القوات التركية–المصرية لتسيطر على معظم شمال السودان.[٧] وسكان ولاية النيل الأزرق "الأصليون" ، الذين مايزال بعضهم إلا الآن يعرفون أنفسهم كفونج ، ينتمون إلى أكثر من اثنتي عشرة جماعة عرقية مختلفة. وتعد الأنقسنا، وهي قبيلة تتألف من أربع عشائر فرعية، أكبر المجموعة العرقية الأصلية. أما القبائل الأصلية الأخرى فتشتمل على البرتا والبرون والقمز والهمج والجوم جوم والكوما والرقاريق والأدوك، ويتحدث جميع أفرادها لغات تنتمي للمجموعة اللغوية التى تعرف بالنيلية الصحراوية، وقبيلة القانزا التى تتحدث إحدى اللغات الأوموتية، فضلاً عن مجتمعات أصلية أصغر غالبا ما تتحدث لغات قائمة بذاتها وتعيش في أماكن معزولة (A. Ahmed, 2012; ICG, 2013b). وأغلب القبائل، التي يتم تجميعها أحيانا تحت مسمى الفونج الواسع، كانوا يمزجون بين كونهم مزارعين ورعاة، ويعتاشون على الزراعة المستقرة (بشكل رئيسي القطن والخطمي والبامية والسمسم والذرة والتبغ) وتربية الحيوانات (M. Ahmed, 2012). وعلى الرغم من أن بعض مجتمعات النيل الأزرق قد تحول إلى الإسلام، وفى فترة لاحقة إلى المسيحية[٨] ، إلا أن نسب كبيرة منها حافظت منذ أمد بعيد على ما هو موروث من معتقدات قبلية وممارسات دينية (A. Ahmed, 2012).

منذ خمسينيات القرن العشرين فصاعدا، أصبحت ولاية النيل الأزرق وجهة لموجات متتالية من المستقرين، بما في ذلك مجموعات عرقية مختلفة من الشمال وجماعات الفولاني الرعوية التي تعود أصولها لغرب أفريقيا. فالمراعي إجتذبت مجموعات الرعاة، بينما إمكانية تطوير المشاريع الزراعية واسعة النطاق إجتذبت استثمارات من النخب التى لا تنتمى للمجموعات الأصلية، وفي الآونة الأخيرة من دول أخرى (A. Ahmed, 2012).[٩]

وعلى ضوء موجات الهجرة التى حدثت في القرن العشرين، يمكن تصنيف سكان النيل الأزرق المعاصرين إلى أربع فئات رئيسية هي: القبائل الأصلية، والعرب أو المستعربين من الشمال (مثل الجعليين والشايقية والشكرية)، ومجموعات العرب الرحل (بصورة أساسية قبيلتي رفاعة الهوي وكنانة)، وقبائل غرب أفريقيا (وهي جماعات مزارعين ورعاة ماشية من قبائل الفولاني/الفلاتة والهوسا، الذين استقروا في النيل الأزرق بدءا من عشرينيات القرن العشرين)، و"السكان الهجين" الذين ينحدرون من أسلاف هجين بين الأصليين والوافدين، وغالبا ما يشار إليهم بإعتبارهم قبيلة مستقلة تسمى الوطاويط (M. Ahmed, 2012; ICG, 2013b). وقد أكد جميع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال الذين تمت مقابلتهم على النمو السريع لمجموعات العرب الرحل ومجموعات غرب أفريقيا الرعوية، وهما ما تم تقديرهما بإعتبارهما يمثلان ٢٠ ٪ و٣٠ ٪ على الترتيب من جملة سكان النيل الأزرق قبل الحرب.[١٠]

في سبعينات القرن الماضي تسارعت وتيرة الهجرات وما نجم عنها من عمليات تملك الأراضي على يد المستقرون الجدد، والتي غالبا ما يشار إليها بمسمى " إنتزاع الأراضي" ويتم دعمها من الحكومة المركزية في الخرطوم، وهو الأمر الذي حدث نتيجة لعوامل إكتمال العمل بسد الروصيرص عام ١٩٦٦، وإعتماد قانون الأراضي غير المسجلة لسنة ١٩٧٠ وقانون إلغاء الإدارة الأهلية لسنة ١٩٧١.

في عام ١٩٧١ تمت تعلية سد الروصيرص، الذي شيد أول الأمر لتلبية احتياجات الري، وألحقت ببنيته التحتية محطة لتوليد الكهرباء. ويقال إن معظم الطاقة التي يتم توليدها في النيل الأزرق تنقل لتستهلك في أماكن أخرى من السودان. وبحلول أواخر العام ٢٠١٢، كانت المرحلة الثانية من تعلية السد قد اكتملت، وهو ما أدى إلى تهجير عشرات الآلاف من السكان المحليين الذين غمرت منازلهم بالمياه (Reuters, 2013; Sudan Vision, 2012). كما ظهرت موجات تهجير أخرى، على ما يبدو بمشاورات ضئيلة مع السكان المحليين أو بدونها، وعلى سبيل المثال تلك التى حدثت حين تمت توسعة نطاق حظيرة الدندر القومية عام ٢٠١٠.[١١]

قانون الأراضي غير المسجلة، الذي منح الحكومة المركزية الحق في تملك الأراضي التي لم تكن مسجلة، يسرى بصورة فعالة على القسم الأعظم من الأراضي الزراعية في النيل الأزرق. بينما قانون إلغاء الإدارة

الأهلية أتاح للحكومة المركزية تخصيص الأراضي للقادمين الجدد والمستثمرين وحرم السكان الأصليين من حقوقهم التقليدية في امتلاك الأراضي واستغلالها (Ahmed, 2008). ولقد كان الهدف من هذا القانون هو استبعاد الإدارة الأهلية – التي كانت في العادة تلعب دور الوسيط بين الحكومة المركزية والمجتمعات المحلية – من آليات اتخاذ القرارات؛ وإلغاءه أدى إلى إبطال العمل بالقواعد والممارسات المتعارف عليها التي كانت تنظم حصول السكان المحليين على المراعي ونقاط المياه والأرض.[١٢]

بالإضافة إلى تلك التغييرات الكبيرة، دفعت الموجات المتتالية من المستوطنين الجدد مجموعات السكان الأصليين بشكل متزايد نحو تلال الأنقسنا والمناطق الجبلية الأخرى. فأثارت تلك الهجرة التنافس على الأراضي والموارد، وخلقت شعورا عاما بالظلم في أوساط مجتمعات السكان الأصليين، والتي اعتبرت نفسها عرضة للتمييز ضدها سياسيا وثقافيا و اقتصاديا ومستغلة من قبل المركز (A. Ahmed, 2012: M. Ahmed, 2012).

لا تتوقف الإدارة الغير المتوازنة لموارد النيل الأزرق الطبيعية عند حد الأراضي والمياه ولكنها تمتد أيضاً إلى المعادن، ولا سيما الذهب الذي سبق وأن تم استغلالها في العهد التركي المصري، وأيضا الكروم، الذي بدأ استغلاله في سبعينيات القرن العشرين.[١٣] وبرز فاعلين من القطاع الخاص في ذلك القطاع في ستينيات القرن المنصرم و أنغمسوا فيه على نحو متزايد، على أن أساليب استخلاصه لم تكن مطلقاً محدثة بشكل كامل طوال الحقبة السابقة. إلا أن الحكومة قد إستحدثت الاستخلاص المعدنى، ومنحت تراخيص التشغيل لعدد من الأفراد السودانيين المنتمين للمناطق الشمالية و لمؤسسات أجنبية، بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، من دول الخليج. وبحلول ثمانينيات القرن العشرين كان استغلال الذهب والكروم قد بدأ من جانب الشركات الصينية في تلال الأنقسنا، مما تسبب، وفقا لممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذين تمت مقابلتهم في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، في تشريد بضعة آلاف من الأشخاص في نطاق الروصيرص.[١٤] وقالت المصادر نفسها أن مجموعات أخرى قد اضطرت أيضا للانتقال إلى مناطق أخرى بدون أن تحصل فعلياً علي تعويضات ، وبشكل أخص في منطقة قيسان، حيث منحت الحكومة المركزية رخص استخراج الذهب بشكل مكثف.

يقال إن مجتمعات النيل الأزرق شعرت بمزيد من التهميش والإقصاء بسبب الاندفاعة نحو الذهب والكروم، والتى كان في مقدمتها الشركات الدولية والمستثمرون، والقطاع الخاص السوداني الذين تربطهم صلات قوية بالنخبة السياسية والعسكرية في الخرطوم. في حين أن السكان المحليين قد استفادوا إلى حد ما من فرص العمل، إلا أن مظالمهم ازدادت كإستجابة لإثنين من الأمور التي طرأت . الأول هو التدهور البيئي، الذي نتج عن الاستخدام الواسع للمنتجات الكيميائية في استخلاص المعادن، أما الثاني فكان توسيع مواقع التعدين، والتي كانت في كثير من الأحيان تتغول على الأراضي المستخدمة لأغراض الزراعة و الرعي.[١٥]

فترة الحرب الأهلية

ظلت العلاقة غير العادلة القائمة بين الولايات السودانية الهامشية - مثل جنوب كردفان ودارفور - والدولة "المركزية" جلية للعيان، وذلك فيما يتعلق بالتنمية وتقاسم الثروة، فضلا عن محاولة الدولة المركزية فرض هوية "مسودنة" فريدة وعدم رغبة النخب الحاكمة في الاعتراف بالتنوع وإدارته سلميا. فأغرت هذه العوامل الجيش الشعبي لتحرير السودان بعبور الحدود من جنوب السودان إلى ولاية النيل الأزرق.

وبحلول نهاية ثمانينيات القرن العشرين، كانت الولاية قد أستدرجت في نهاية الأمر إلى الحرب الأهلية بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وذلك إلى حد كبير بسبب تضافر تأثيرات كل من الموجات المتوصلة للوافدين الجدد، وعواقب سياسات الحكومة تجاه المجتمعات المحلية، والتهميش الذي تعرضت له ولاية النيل الأزرق. ولسنوات عديدة شكلت ولاية النيل الأزرق، جنبا إلى جنب مع جبال النوبة في جنوب كردفان، الجبهة الشمالية للصراع والمعقل الاستراتيجي للحركة التى قادها جون قرنق.

وبحلول أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم، وفي ظل غياب وسائل الدفاع عن حقوقهم والدفع بمطالبهم، كان مفكرو النيل الأزرق وقادتها قد أسسوا اتحاد الفونج، وهو عبارة عن إئتلاف للمعارضة السياسية تمثلت فيه معظم القبائل الأصلية. ونسبة لعزلة الاتحاد، ما لبث أعضائه أن إنضموا إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، على أمل أن تيم سماع مظالمهم.[١٦] ومن جانبها نجحت حركة التمرد في تعبئة المزيد من الأعضاء، وبشكل حصري تقريباً من بين الجماعات الأصلية. واستفادت الحركة من الدعم المقدم من إثيوبيا فدفعت خط الجبهة الأمامي للصراع تدريجيا إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. وأسهمت الحملة التي أطلقتها قوات المتمردين في العام ١٩٨٧ في الاستيلاء على بلدة الكرمك التي أصبحت المعقل الأهم للجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق. وبعد مرور عام، تم تعيين مالك عقار قائداً عسكرياً للمنطقة، وهو أحد أفراد قبيلة الأنقسنا كان قد إنضم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ١٩٨٥.

كان الدعم الشعبي لحركة التمرد محدودا أكثر في النيل الأزرق بالقياس إلى جنوب السودان وجبال النوبة. ومع ذلك، وبحلول أوائل تسعينيات القرن العشرين، وبعد الحديث السياسي على مستقبل الولاية مع نظام الإنقاذ الذي تولى الحكم حديثاً وما جاء في فترة لاحقة من تأسيس ولاية النيل الأزرق ككيان فدرالي من كيانات السودان، كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد عزز وجوده العسكري في معظم الجزء الجنوبي من الولاية.[١٧] وطوال فترة الحرب الأهلية، نجحت الفرقة العاشرة من الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تتخذ من ولاية النيل الأزرق مقرا لها، وتتكون بصورة رئيسية من قوات من النيل الأزرق وجنوب السودان، في تمديد سيطرتها على أقسام معتبرة من الأجزاء الجنوبية والشرقية للولاية.

وبقيت تلك السيطرة على حالها حتى افتتاح مفاوضات السلام التي أدت إلى توقيع وقف إطلاق النار في العام ٢٠٠٢ واتفاق السلام الشامل في العام ٢٠٠٥.[١٨]

وفي رد فعل على تنامي وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان و نفوذه، إستخدمت الحكومة المركزية استراتيجية تعبئة مقاتلين من قبائل العرب الرحل ومن الدوائر الإسلامية، وهي ما ستصبح سمة عامة في جميع النزاعات الداخلية السودانية. وقامت الخرطوم ببناء حربها الدعائية على الخطاب الديني – وذلك من خلال وصف الجيش الشعبي لتحرير السودان "بالكفار" والصراع بأنه حربا مقدسة – ولعبت الخرطوم على وتر مخاوف المجتمعات من فقدان بلوغ مناطق الرعي وطرق الهجرة لماشيتهم. فجندت العديد من الميليشيات المحلية، التي كان يتم دمج معظمها في بنية قوات الدفاع الشعبي شبه العسكرية التي أنشئت في العام ١٩٨٩ وقدمت لها الإمدادات العسكرية تحت إشراف القيادة السياسية والعسكرية للنظام. وقد ساعد الاعتماد على مثل تلك الميليشيات، التي عملت جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية أو بصورة مستقلة حسب الظروف، على تعزيز البعد القبلي للصراع وعلى تضخيم عدد القتلى المدنيين في الحرب – ولا سيما وسط قبائل السكان الأصليين التي استهدفتها الحكومة بإعتبارها مناصرة للمتمردين.

وحين بدأت مفاوضات السلام عام ٢٠٠٢، كان الصراع قد أدى إلى أزمة إنسانية كبرى وإزهاق آلاف الأرواح وإرغام مئات الآلاف من الأشخاص إما على النزوح الداخلي، بشكل أخص أولئك الذين كانوا يقطنون تلال الأنقسنا والبرون، أو إرغامهم على العيش في مخيمات اللاجئين في إثيوبيا، ولا سيما السكان الذين ينتمون إلى قبائل الجوم جوم و الأدوك (A. Ahmed, 2012).

فترة اتفاق السلام الشامل

خلفت مفاوضات السلام التي أفضت إلى اتفاق السلام الشامل شعورا بالغضب لدى جناحين من أجنحة حركة التمرد هما ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، إذ شعر كلاهما بأن فصل اتفاق السلام الشامل الذي يحتوي على "بروتوكول فض النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق" لم يلبي جميع مطالبهما ولم يعطي دورهما في الحرب عنايته المستحقة (Komey, 2011). ووفقا لأحد الوسطاء الغربيين في اتفاق السلام الشامل، فإن كثير من المتمردين الشماليين قد نظروا إلى أحكام الاتفاق حول "المنطقتين" بوصفه دليلا على أن الحكومة والقيادة الجنوبية للجيش الشعبي لتحرير السودان كانا يستخدمان النيل الأزرق وجبال النوبة كورقة مساومة، ولا سيما تلك الأحكام التي تقر بأن الولايتين تنتميان إلى الشمال وتلك التي تجعل ترتيبات الحكم وإقتسام العائدات أكثر تقيداً قياساً بتلك التي منحت للجنوب (Johnson, 2011).[١٩]

ورغم أن اتفاق السلام مهد الطريق إلى إجراء استفتاء شعبي على استقلال الجنوب، إلا أنه بالنسبة لسكان ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان لم يتجاوز كثيرا حد منحهم فرصة المشاركة في عملية المشورة الشعبية ، والتي ظل نطاق عملها يعرف على نحو مبهم بإعتباره "حق وآلية ديمقراطيين للتحقق من وجهات نظر شعبي ولايتي جنوب كردفان/جبال النوبة والنيل الأزرق"(GoS and SPLM/A, 2005, ch. V). ودعا اتفاق السلام الشامل أيضا إلى انسحاب قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من النيل الأزرق (الأمر الذي أدى إلى نقل المقر الرئيسي للفرقة العاشرة إلى قوفا في ولاية أعالي النيل على بعد بضعة كيلومترات من حدود ولاية النيل الأزرق)، وتقليص حجم تواجد القوات المسلحة السودانية في الولاية إلى مستوى ما قبل الحرب، والذي يتمثل في كتيبتين، وتأسيس الوحدات المشتركة المدمجة التي تتكون من ٣،٠٠٠ رجل من كل قوة من القوتين (GoS and SPLM/A, 2005; HSBA, 2010).

وعلى الرغم من أن تنفيذ البنود السياسية لاتفاق السلام الشامل في النيل الأزرق كان صعبا، إلا أن عدد من النجاحات قد تحققت وواجه عقبات أقل قياساً بولاية جنوب كردفان (Gramizzi and Tubiana, 2013). وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل، تم تعيين عبد الرحمن أبو مدين من حزب المؤتمر الوطني حاكما للولاية من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧، وحل محله مالك عقار من الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال، وفي فترة لاحقة جددت فترة مكوثه في منصب الوالي عبر تصويت شعبي في أبريل / نيسان ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن الحكومة في بداية الأمر قد أذاعت فوز مرشح حزب المؤتمر الوطني، ويقال أن لجنة الانتخابات تعرضت للضغوط من أجل تعديل نتيجة التصويت، ولكن في النهاية أقرت الحكومة المركزية والقيادة المحلية لحزب المؤتمر الوطني بفوز مالك.[٢٠] كانت القيادة المحلية لحزب المؤتمر الوطني منقسمة حول ما إذا كان ينبغي الفوز بالانتخابات بأي ثمن، ولكنها خضعت في نهاية المطاف إلى الإرادة الشعبية، وذلك لخوفها من إمكانية تطور أزمة ما بعد الانتخابات إلى صراع عنيف (ICG, 2013b).[٢١] وبعيد أن أصبح مالك عقار الحاكم الوحيد الذي لا ينتمي إلى حزب المؤتمر الوطني في جميع أنحاء السودان، أفرزت انتخابات المجلس التشريعي في النيل الأزرق أكثرية لحزب المؤتمر الوطني بمقدار ٢٣ مقعدا مقابل ١٩ للحركة الشعبية لتحرير السودان. وعموما، أقر كل من أصحاب المصلحة المحليون والمراقبون الدوليون بنزاهة عمليتي الانتخابات وإعتبروا أن النتائج تمثل انعكاسا للولاءات السياسية في ولاية النيل الأزرق.[٢٢]

في يناير / كانون الثاني، وبعد طول انتظار، أنطلقت أولى جولات جلسات الاستماع العامة لعملية المشاورات الشعبية بإشراف مفوضية برلمانية مؤلفة من ٢١ عضوا من أعضاء المجلس ، ١٣ ممثلين منهم يمثلون حزب المؤتمر و٨ يمثلون الحركة الشعبية لتحرير السودان. وأجريت المشورة في جو من التعاون النسبي بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على المستوى المحلي، على أن العملية قد أُفسدت بالتسييس العميق، إذ كان كلا الطرفين يحاول التأثير على إفادات الأفراد وفي بعض الأحيان توجيهها حسب رغبته. وفي الواقع، وقد أقر أحد زعماء المجتمع ، وكان قد شارك في جلسات الاستماع

العامة وصرح فيها أنه يدعو إلى حكم ذاتي واسع لولاية النيل الأزرق، قائلا: "لم أكن أعلم ما كان يعنيه ذلك حقا، إنه ما أملاه علي قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان كي أقوله."[٢٣]

خلال عملية المشاورة التي استمرت تسعة أشهر، أعطيت الفرصة لأكثر من ٧٠،٠٠٠ شخص، حوالي ٤٥ في المائة من النساء، للتعبير عن آرائهم وتظلماتهم في ١١٢ جلسة استماع أقيمت في أنحاء الولاية. وبما أن بداية القتال في جنوب كردفان في أوائل يونيو / حزيران ٢٠١١ أثرت بشكل كبير على العملية في ولاية النيل الأزرق، تم إقرار اتفاق من جانب حزب المؤتمر والحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال على تمديد الجدول الزمني وتمت المصادقة عليه من جانب البرلمان القومي في الخرطوم في يوليو / تموز ٢٠١١ (Carter Center, 2011). وعلى الرغم من الخلافات الأولية بين الطرفين، ولا سيما فيما يتعلق بشكل مستقبل الحكم في الولاية، إلا أن مواقف حزب المؤتمر والحركة الشعبية لتحرير السودان على المستوى المحلي تقاربت تدريجيا، إذ أقر كلا الطرفين بالحاجة إلى إعادة النظر لعلاقة ولاية النيل الأزرق بالحكومة المركزية، وذلك بهدف جعلها أكثر عدلا وتوازنا.

ولكن في الوقت الذي تقدمت فيه العملية، كانت القيادة القومية لحزب المؤتمر الوطني تتدخل بشكل منتظم في فرعها المحلي وضغطت من أجل اتخاذ موقف أكثر تصلبا وبالتالي أعادت مرة أخرى إيجاد أجواء أكثر تصادمية .[٢٤] وفي تلك الأثناء، تم تسجيل حصيلة جلسات الاستماع العلنية إلكترونيا من جانب فريق متكامل من الموظفين وتم تكليف المجلس التشريعي لولاية النيل الأزرق بصياغة تقرير عنها (Carter Center, 2011).[٢٥]

وإن كانت فترة اتفاق السلام الشامل قد إتسمت بالتقدم على المستوى السياسي، فإن تنفيذ الأحكام الأمنية بقي عملا غير مكتمل، ويعود ذلك بدرجة كبيرة لضعف التعاون بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية داخل الوحدات المشتركة المدمجة، فضلاً عن عدم التعاون من جانب النظام على مستوى المركز.[٢٦] وتكشف المقابلات الجمة التي أجريت في إطار هذه الدراسة بأنه لم يتم تخفيض القوة العسكرية التابعة لقوات الأمن الوطني مطلقا إلى مستوى ما قبل الحرب؛ بل وبدلا من ذلك، قد تم تعزيزها تدريجيا، ولا سيما ابتداءاً من العام ٢٠١٠ فصاعداً، حتى وصلت إلى ثلاثة أضعاف مستوى ما قبل الحرب. وكما كان عليه الحال في ولاية جنوب كردفان في الفترة التي سبقت الانتخابات عام ٢٠١٠، أطلقت حملات التجنيد المحلية للميليشيات وتم نشر عدد من وحدات الأجهزة الأمنية التي كانت متمركزة في مناطق أخرى من السودان – بما فيها القوات المسلحة السودانية وجهاز المخابرات والأمن الوطني وشرطة الاحتياطي المركزي والشرطة القومية وأفراد القوات شبه العسكرية – في ولاية النيل الأزرق.[٢٧]

أدت التوترات المزمنة إلى مزيد من التصعيد في مايو / أيار ٢٠١١، عندما طالبت السلطات السودانية رسميا بنزع كامل سلاح قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، بما في ذلك أولئك الذين يخدمون ضمن الوحدات المشتركة المدمجة، أو كخيار بديل الانسحاب من السودان بحلول الشهر التالي. ووصلت الأمور إلى نقطة اللاعودة في أوائل يونيو / حزيران حين اندلعت الحرب بين حكومة السودان والفرقة الأولى من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال في جبال النوبة (Gramizzi and Tubiana, 2013). وتلاشت آمال السلام نهائيا قبل أيام قليلة من إعلان استقلال جنوب السودان عندما رفض الرئيس عمر البشير اتفاق الإطار الذي كان قد تم توقيعه بواسطة رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ووالي ولاية النيل الأزرق مالك عقار من جهة، ونائب رئيس حزب المؤتمر الوطني نافع علي نافع من الجهة الأخرى، في أديس أبابا في ٢٨ يونيو / حزيران؛ وبذا يكون الرئيس قد رفض السير في إتجاه إيجاد حل تفاوضي في توافق مع موقف المتشددين في حزب المؤتمر الوطني ، ممهداً بذلك الطريق أمام استمرار الصراع المسلح (ICG, 2013b).

إستئناف الصراع

في الليلة الأولى من سبتمبر / أيلول ٢٠١١، قام مقاتلو القوات المسلحة السودانية الذين كانوا يحرسون حاجزا في أحد المداخل الجنوبية للدمازين بمهاجمة موكب من ثلاث سيارات للعميد الجندي سليمان عبد الرحمن الضابط المسؤول عن كتيبة الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الملحقة بالوحدات المشتركة المدمجة .[٢٨] وعلى الرغم من أن الموكب تمكن من شق طريقه بدون خسائر في جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، إلا أن الحادث قد أعقبته إشتباكات داخل المدينة. وفي الواقع،ما لبثت المواجهات المسلحة واسعة النطاق- التي كانت مستعرة سلفاً بين الحركة الشعبية لتحرير السودان— شمال والقوات الحكومية في جنوب كردفان والتى إشتعل فتيلها بطريقة مشابهة - أن امتدت إلى النيل الأزرق.[٢٩]

وفي الدمازين في اليوم الذي تلا الحادث، شنت القوات الحكومية هجوما على مكان إقامة مالك عقار، فقتلت أحد ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال. وسرعان ما إنغمس الطرفان بعدها في عدد من المواجهات في دندرو - وهي كانت خط المواجهة الأمامي إبان الحرب الأهلية - وكذلك في الكرمك والرصيرص واولو وود ابوك. وبالتزامن مع ذلك، تمت عمليات تفتيش لمكاتب الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال واعتقالات وأشكال أخرى من الاعتداء على ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان— شمال ومناصريها في أنحاء الولاية. ووردت أنباء بأن أفعال القمع الأكثر عنفا حدثت في باو واولو وود ابوك، حيث قتل ١٧ عضوا من أمانة الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال (SRRA, 2012).[٣٠] وكانت ثمة الكثير من العوامل التي أذكت تجدد التمرد في النيل الأزرق، ليس أقلها حظر الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال وفرض نظام قانون الطوارئ في الولاية وعزل الوالي مالك واستبداله بقائد الولاية الذي

ينتمي إلى القوات المسلحة السودانية اللواء يحيى محمد خير[٣١] والموجات الأولى من القصف الجوي على الكرمك في ٢–٣ سبتمبر / أيلول. ولم يكن ثمة لبس في أن السودان كان يسير على طريق الحرب مع "الجنوب الجديد".[٣٢]

وكنتيجة لمعاودة القتال، تجمعت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وقواتها جنوب تلال الأنقسنا واستولت على أب قرن (على بعد ١٥ كم جنوب غرب الدمازين) في ٢ سبتمبر / أيلول. واستغرق الأمر من القوات المسلحة السودانية يومين لطردهم من أب قرن ويومين آخرين لإخراجهم من خور ماقنزا، وهي موقع لأحد أهم المعارك في الماضي. ووردت أنباء عن عمليات قصف جوي واشتباكات مسلحة متزامنة في مناطق دندرو وقيسان والكرمك ومينزا واولو وأم درفا ويابوس (HHI, 2013). وحدثت مواجهات أخرى جنوب التلال، حيث شنت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال هجوما على ديرينق (على الطريق بين الدمازين ودندرو) وتم دحر وحدات من القوات المسلحة السودانية قبل أن تشن القوات الحكومية هجوما معاكسا ناجحا. في تلك الأثناء، وردت أنباء بأن أفراد القوات المسلحة السودانية قد طردوا من حاميات الوحدات المشتركة المدمجة في دندرو وقيسان والكرمك واولو. على أن قوات حكومة السودان كانت قد نجحت في إعادة بسط سلطتها على قيسان بحلول ٩ سبتمبر / أيلول، ولاحقا عززت وجودها على كامل منطقة دندرو.[٣٣] وتؤكد صور الأقمار الصناعية على الشهادات التي تم جمعها أثناء إعداد هذا التقرير من ضباط وممثلين الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال فيما يتعلق بالوسائل العسكرية التى إستخدمتها الحكومة، بما فيها الدبابات القتالية ووحدات إطلاق المدفعية وسلاح الطيران ولا سيما الطائرات المروحية الحربية من طراز –"Mi–35" 35 وطائرات آنتونوف "Antonov" (HHI, 2013).

شهد شهر سبتمبر / أيلول تراجع خط الجبهة الأمامي جنوباً، إذ قامت القوات المسلحة السودانية بدحر الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال إلى كوكلي، التي استولى عليها المتمردون لبضعة أيام قبل أن يواصلوا انسحابهم إلى بلدة سالي المجاورة التي طردوا منها أخيرا في ٢٠ أكتوبر / تشرين الأول. وأثناء إنسحابها، إستولت وحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال على معدات من مخازن الحكومة. و إحتفظت مؤقتاً بسيطرتها على خور أحمر، وبعدها قامت بتجميع الجزء الأكبر من قواتها في مقرها الرئيس في الكرمك. وبالتزامن مع ذلك، استولت قوة تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال كانت مرابطة في تلال الأنقسنا على منطقة قبانيت وبدأت عمليات حرب عصابات ضد مواقع الحكومة.[٣٤]

وبحلول نهاية الشهر الأول من الحرب، كانت الكثير من المعارك قد نشبت في الجزء الجنوبي من الولاية مخلفة الكثير من الضحايا المدنيين. ووصل وقعها على السكان إلى حدود خطيرة، إذ أنه بحلول منتصف سبتمبر / أيلول كان الصراع قد فرض النزوح على أكثر من ١٠٠،٠٠٠ شخص شقوا طريقهم ببطء نحو

المناطق تسيطر عليها الحكومة، أو نحو مناطق سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، أو عبر الحدود إلى جنوب السودان وإثيوبيا (UN, 2011).

بعد مرور عامين على الصراع

في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١١ كانت عمليات القصف الجوي والنشاطات العسكرية للقوات المسلحة السودانية ما تزال مكثفة، وكانت ثمة عدة مواجهات مسلحة، من أبرزها تلك التي حدثت في بلدة سالي حيث طردت القوات الحكومية قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال. وخلال الفترة نفسها. تردد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال نصبت عددا من الكمائن لقوافل القوات المسلحة السودانية، مما أتاح لقوات المتمردين تخفيف الضغط العسكري على مواقعهم وحصولهم على إمدادات على هيئة معدات ومركبات.[٣٥] ولكن في ٣ نوفمبر / تشرين الثاني، أعادت القوات الحكومية بسط سلطتها على بلدة الكرمك، التي كانت قوات الحركة الشعبية قد تخلت عنها حفاظا على قواتها وترسانتها العسكرية. وكما أقر الكثير من ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال والمراقبين، مثلت تلك الخطوة نكسة كبرى بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، ليس من ناحية القيمة الرمزية للبلدة والأثر السلبي الذي خلفته على معنويات الجنود فحسب، وإنما أيضا بسبب أهميتها الاستراتيجية، إذ أدى ذلك إلى خسارة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال للطريق الوحيد الباقي الذي يصلها بإثيوبيا. وبينما كانت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال تتخلى عن مواقعها في الكرمك، تشتت الجنود ولم يعد الكثير منهم إلى صفوفها إلا بعد عدة أسابيع، وذلك بعد أن أمنوا الاستقرار لأسرهم في معسكرات اللاجئين في إثيوبيا.[٣٦]

بعد خسارة الكرمك، أعادت قوات التمرد—فيما عدا تلك التي كانت تمارس عملياتها في تلال الأنقسنا—تجميع نفسها في ديم منصور. ووصلت تعزيزات من القوات المتبقية من وحدات ما كانت في السابق الفرقة العاشرة في الجيش الشعبي لتحرير السودان والتي كانت متمركزة في مارينقا (شرق يابوس، بمحاذاة الحدود مع جنوب السودان) وسمري ويافطا، داخل أراضي ولاية النيل الأزرق ببضع أميال، وكذلك في الفوج وقوفا، جنوب الحدود، فى أثناء الحشد العسكري الذي سبق الحرب. ومع ذلك، استغرق الأمر من قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في قوفا عدة أسابيع كي تدخل بشكل كامل في طور العمليات، الأمر الذي كشف عن تدني مستوى التأهب في صفوفها قبل بداية الحرب.[٣٧] وفي ٨ تشرين الأول / نوفمبر ٢٠١١، وعلى ما يبدو لمنع تعزيزات قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، قيل إن القوات المسلحة السودانية شنت هجوما جويا على قوفا في جنوب السودان، على بعد حوالي ٤ كم جنوب الحدود مع ولاية النيل الأزرق. ولقد كانت المنطقة محلاً لمستوطنة لاجئين غير رسمية تقع جوار معسكر عسكري يتبع للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال. وأودى الهجوم بحياة سبعة مدنيين (HHI, 2013).

الجدول ١ التسلسل الزمني للأحداث الرئيسة في ولاية النيل الأزرق، ٢٠١١ - ٢٠١٣

٢٠١١	
يناير / كانون الثاني	عقد جلسات الاستماع العامة في النيل الأزرق، وبدء عملية المشورة الشعبية وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل المتعلق "بالمنطقتين".
٢٣ مايو / أيار	الحكومة السودانية تطالب رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا بسحب جميع القوات من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بحلول ١ يونيو / حزيران.
٥ يونيو / حزيران	الحرب تندلع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال والحكومة في ولاية جنوب كردفان
٢٨ يونيو / حزيران	رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال مالك عقار ونائب رئيس حزب المؤتمر الوطني نافع علي نافع يصادقان على الاتفاق الإطار ي للسلام. ولكن سرعان ما تنصل الرئيس السوداني عمر البشير من الصفقة في أديس أبابا .
٩ يوليو / تموز	جمهورية حكومة السودان تعلن استقلالها
١ سبتمبر / أيلول	موكب العميد الجندي سليمان عبد الرحمن يتعرض للهجوم عند نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية عند المدخل الجنوبي للدمازين
٢ سبتمبر / أيلول	إعلان قانون الطوارئ لولاية النيل الأزرق، وطرد الحاكم مالك عقار من جانب النظام المركزي واستبداله بصورة مؤقتة باللواء يحيى محمد الخير. وحظر الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ومصادرة ممتلكاتها، في الوقت الذي إندلعت فيه الاشتباكات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية والوحدات االمشتركة المدمجة التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان في الدمازين وقيسان واولو وود ابوك والحاميات الأخرى. ووردت أنباء عن اعتقالات وتحرشات واعتداءات على أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ومؤيديها في جميع أنحاء الولاية.
الأسبوع الأول من سبتمبر / أيلول	اشتباكات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال والقوات الحكومية جنوب غرب الدمازين، وتوسيع نطاق الصراع على كامل جنوب النيل الأزرق، والحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال تعزز وجودها في جميع أنحاء الولاية.
٩ سبتمبر / أيلول	القوات المسلحة السودانية تطلق هجوما معاكسا على قيسان، حيث حوصرت بعض وحداتها بعد التقدم الأولى من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال.
٢٠ أكتوبر / تشرين الأول	القوات المسلحة السودانية تشن هجوما ناجحا على بلدة سالي، وكنتيجة لذلك، قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال تعيد تموضعها نحو الجنوب وتسحب القوات إلى خور أحمر.
نوفمبر / تشرين الثاني	ميليشيا كمال لوما تشن هجوما على روم ولكن الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال تصد الهجوم.
٣ نوفمبر / تشرين الثاني	القوات المسلحة السودانية تعيد بسط سلطة الحكومة على بلدة الكرمك، التي قصفت بشدة في وقت سابق بوساطة طائرات آنتونوف "Antonov" وتم إخلاؤها من جانب قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال.
١٢ نوفمبر / تشرين الثاني	تشكيل الجبهة الثورية السودانية بمثابة إئتلاف معارضة، وتوحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال والحركات المسلحة الرئيسة في دارفور وفصائل المعارضة السياسية.
٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني	القوات المسلحة السودانية تشن هجوما ضخما على ديم منصور باستخدام تشكيل من ٤،٠٠٠ رجل وتنشئ حامية لها في أقصى جنوب النيل الأزرق.
نوفمبر / تشرين الثاني— ديسمبر / كانون الأول	الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال تقاوم الهجمات على ديم منصور وتحافظ على خط الجبهة الأمامي.

٢٠١٢	
١٠ فبراير / شباط	المحادثات في أديس أبابا بين السودان وجنوب السودان تنتج مذكرة تفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون.
فبراير / شباط–أبريل / نيسان	مجموعات قوات الدفاع الشعبي تشن عددا من الهجمات على مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في منطقة واداكا.
مارس / آذار	القوات المسلحة السودانية تنفذ هجومين غير ناجحين على روم.
نهاية مارس / آذار	اكتمال عملية إعادة القوات من النيل الأزرق الذين خدموا مسبقا في فرق الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الوطن.
أبريل / نيسان	قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في روم تصد هجوما قامت به ميليشيا كمال لوما.
أبريل / نيسان–مايو / أيار	العديد من الاشتباكات تحدث في منطقة الكرمك، ولا سيما في جنوب البلدة وغربها.
٧ مايو / أيار	القوات المسلحة السودانية ومجموعات قوات الدفاع الشعبي تهزم الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في منطقة قبانيت، وهي القاعدة الأكثر أهمية لحركة التمرد في تلال الأنقسنا. وكنتيجة لذلك، مئات المدنيين يحاولون الوصول إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في إقليم الفونج، بينما تصدر قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال أمرها بسحب القوات. والقوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي تستهدف بعض أعضاء القافلة وتمنعهم من التقدم؛ والمجموعة تلك تستقر بصورة مؤقتة في المنطقة الجبلية في كامبو جبل التين .
أغسطس / آب–منتصف أكتوبر / تشرين الأول	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال تنفذ غارة على مدينة الكيلي وتستولي على العتاد من مخازن القوات المسلحة السودانية، وموجات القتال تنشب أيضا في منطقة سركوم.
٢٧ سبتمبر / أيلول	حكومة السودان وجنوب السودان يصادقان على مجموعة من الاتفاقيات في أديس أبابا، بما فيها الترتيبات الأمنية المتعلقة بنوع السلاح من المناطق الحدودية بحلول مارس / آذار ٢٠١٣.
٤ أكتوبر / تشرين الأول	الجبهة الثورية السودانية تعرض برنامجها السياسي في مؤتمر صحفي في كامبالا في أوغندة ضمن وثيقة بعنوان "إعادة هيكلة الدولة السودانية" (SRF, 2012).
منتصف أكتوبر / تشرين الأول	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال تنسحب من سركوم بعد أن كانت قد بسطت هيمنتها على المنطقة لمدة شهرين اثنين.
آخر أسبوع من نوفمبر / تشرين الثاني	وحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في تلال الأنقسنا تشن هجومين غير ناجحين على خور ماقينزا وخور جداد قبل سحب القوات من التلال.
أوائل ديسمبر / كانون الأول	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال تنفذ عملية إنقاذ في تلال الأنقسنا. وفي ٤ ديسمبر / كانون الأول، المدنيون ووحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال التي كانت تعمل في التلال في السابق يصلون إلى محلية مالكان، جنوب خط الجبهة الأمامي.
٢٠١٣	
٥ يناير / كانون الثاني	الجبهة الثورية السودانية وقوى الإجماع الوطني يوقعان ميثاق الفجر الجديد ويصدرانه، وهو ما يدعو إلى حكومة وحدة وطنية انتقالية لمدة أربع سنوات يتم تحقيقها من خلال العمل المدني السلمي والكفاح الثوري المسلح.
١٩ فبراير / شباط	المواجهات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، غرب الكرمك، تؤدي إلى انتصار عسكري للتمرد.

١ مارس / آذار	الحكومة السودانية تعلن عن نشر كتيبة المشاة ٩٣١ في ولاية النيل الأزرق وعزمها على تكثيف الضغط العسكري على قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في الولاية.
٨ مارس / آذار	السودان وجنوب السودان يصادقان على آليات التنفيذ كملحق للترتيبات الأمنية الموقعة في سبتمبر / أيلول ٢٠١٢.
١٠ مارس / آذار	آرنو نقوتلو لودي، الناطق باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، يعلن عن غارة ناجحة على سركوم والاستيلاء على عتاد القوات المسلحة السودانية.
٢٤ أبريل / نيسان	وفدا حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال يلتقيان برعاية الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا لإعادة تفعيل المحادثات المباشرة لحل الصراع في "المنطقتين". والمحادثات تؤجل إلى أجل غير مسمى على ضوء المواقف المتباينة للطرفين.
٢٧ أبريل / نيسان	قوات الجبهة الثورية (الفرقة الأولى التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وحركة العدل والمساواة) تشن هجوما على أم روابا وأبو كرشولا، في شمال ولاية كردفان وجنوبها، على التوالي، وتسيطر على كلتاهما بصورة مؤقتة.
١٩ مايو / أيار	ردا على مزاعم بأن حكومة جمهورية جنوب السودان تقدم الدعم للجبهة الثورية السودانية، الرئيس البشير يعلن عن عزم الحكومة إنهاء نقل النفط من جنوب السودان عبر خط الأنابيب الواصل إلى بور سودان بحلول يونيو / حزيران. وكنتيجة للجهود الدبلوماسية، ولا سيما من جانب الصين والاتحاد الأفريقي، الإغلاق الفعلي لخط الأنابيب يؤجل إلى أوائل سبتمبر / أيلول ويلغى لاحقا.
٢٣ يوليو / تموز	رئيس جنوب السودان، سيلفا كير، يحل الحكومة ويشرع في إجراء تعديل لمكوناتها، وذلك لمعالجة الفساد وتحسين الحكم الرشيد.
٢٩ أغسطس / آب	الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال توقع على "صك الالتزام بالتقيد بالحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد والتعاون في الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام" الخاص بنداء جنيف لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها ونقلها.
٢٢–٣٠ سبتمبر / أيلول	موجة من الاحتجاجات الشعبية تجتاح الخرطوم وجميع أنحاء السودان بعد إعلان الحكومة عن وقف دعم البنزين. ووفقا للسلطات القومية، العنف بين المتظاهرين والأجهزة الأمنية خلال المظاهرات في الشوارع يخلف ٣٤ قتيلا و٥٠٠ آخرين جرحى. وفي الوقت نفسه، نشطاء حقوق الإنسان يسجلون أكثر ٢٠٠ حالة وفاة ومئات الجرحى و٧٠٠ معتقل.
١ أكتوبر / تشرين الأول	الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، وهي مجموعة معارضة من شرق السودان، تنضم إلى الجبهة الثورية السودانية.
٢٧ أكتوبر / تشرين الأول	بعد طلب من مجلس الأمن الدولي، حكومة السودان تعلن اعتزامها وقف الأعمال القتالية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بين ١–١٢ نوفمبر / تشرين الثاني، وذلك للسماح بحملة للتطعيم ضد شلل الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين. وفي وقت متزامن تقريبا، الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال تعلن عن استعداداها لاحترام وقف العدائيات وتطلب محادثات ثنائية مع الحكومة للاتفاق على الجوانب الفنية لحملة التطعيم.
٤ نوفمبر / تشرين الثاني	ممثلو حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال يفشلون في حضور اجتماع مقرر في أديس أبابا حيث كانوا سيناقشون الترتيبات الفنية المتعلقة بالهدنة العسكرية في "المنطقتين" وإطلاق حملة التطعيم ضد شلل الأطفال. والاجتماع يلغى.

وفي نهاية نوفمبر / تشرين الثاني، انتهت المرحلة الأولى من الصراع بتنفيذ هجمات غير ناجحة من جانب القوات المسلحة السودانية والمجموعات التابعة لها على روم وديم منصور. وخط الجبهة الأمامي ظل على حاله إلى حد كبير خلال العامين التاليين، على الرغم من وقوع بعض عمليات الإقتتال في مناطق باو والكرمك (أنظر الجدول). ومن أغسطس / آب وحتى أكتوبر / تشرين الأول، شنت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال هجمات متتالية على سركوم، بما فيها هجمة كبرى في ١٦ سبتمبر / أيلول.[٣٨]

في شباط/فبراير ٢٠١٢، وبعد أن سيطرت القوات المسلحة السودانية على الكرمك وباو، واصلت القوات المسلحة السودانية عملياتها الجوية على كافة أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين، بينما كانت تخفض عدد العمليات البرية. وكما هو الحال في دارفور وولاية جنوب كردفان، تم نشر سلاح الجو السوداني في ولاية النيل الأزرق ومارس عملياته بصورة منتظمة— يومياً تقريبا. ويبدو أن فعالية تلك الضربات الجوية من الناحية العسكرية كانت محدودة، إذ غالبا ما كانت عمليات القصف تستهدف مناطق خالية ومبان غير مأهولة؛ ولكن مع ذلك، خلفت آثار نفسية ضارة على المجتمعات، وأدت إلى خلق حالة من الذعر والضعف وسط السكان المدنيين وإلى تفاقم الوضع الإنساني في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين.

وعلى الرغم من أن توفير إحصاءات شاملة عن عدد عمليات القصف التي تم تنفيذها وعن الضحايا التي نتجت عن ذلك يعتبر أمر يقع خارج نطاق عمل التقرير الحالي، إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى أن معظم عمليات القصف كانت تنفذ عشوائيا ولم تصل إلى أي هدف ذو أهمية استراتيجية. وقد شهد كاتب هذا التقرير عددا من عمليات القصف الجوي التي ضربت مناطق ومباني مأهولة بالسكان المدنيين، مثل مركز للرعاية الصحية ومسجد في شالي الفيل خلال هجوم حدث في ٢٢ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢ .[٣٩]

وبحلول نهاية السنة، كانت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال تفقد قبضتها على تلال الأنقسنا. وفي البداية كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال تتمتع بتواجد في التلال من خلال قوة تعادل كتيبتين، وقد عززت تواجدها وزادت صفوفها—إلى ثلاث كتائب تقريبا—من خلال التجنيد المحلي في المراحل المبكرة من الحرب.[٤٠] ولكن كلما تقادم أمد الصراع، كانت الوحدات المتمركزة في التلال تزداد عزلة وتصبح أكثر عرضة للضغط من القوات المسلحة السودانية ومجموعات قوات الدفاع الشعبي، ولا سيما بعد منتصف أبريل / نيسان ٢٠١٢، الذي بحلوله كانت القوات الحكومية قد استولت على مكاجا وسيطرت على الطريق الرئيس الذي يصل تلال الأنقسنا بكل من الدمازين والكرمك (HHI, 2013).

بالإضافة إلى ذلك، شكل الانتشار في مناطق جبلية معزولة تحديات كبيرة أمام إيصال الإمدادات، ليس بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال ،التي أصبحت تعاني من نقص الذخيرة والعتاد الحربي، فحسب، بل وأيضا بالنسبة للسكان الذين كانوا يعيشون تحت سلطة المتمردين. وقال السكان المدنيون الذين نزحوا من التلال في أواخر العام ٢٠١٢ إن مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال أمنوا معظم الإمدادات الخاصة بالسكان من خلال عمليات التهريب والهجمات المحدودة على الأسواق المحلية. غير أن حجم الوحدة التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال التي كانت متمركزة في التلال تقلصت، إذ إن الكثير من المتمردين الذين شاركوا في عمليات تأمين مخرج للسكان المدنيين من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لم يعودوا بعد تنفيذ مهامهم.[٤١]

في مايو / أيار ٢٠١٢، وبعد أن قامت الوحدات التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في التلال بصد الهجوم الأول، لم يكن بإستطاعتها منع هجوم ثان، كما أنه لم يكن باستطاعتها أيضا منع القوات الحكومية من السيطرة على قبانيت، وهي القرية الرئيسة التي كانت تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال منذ معاودة القتال. فحاول الجزء الأكبر من قوة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وبضع مئات من المدنيين إيجاد وسيلة للخروج من التلال وإيجاد ملجأ جنوب خط الجبهة الأمامي. ولكن، أثناء المسير، تعرضت إحدى مجموعات القافلة للهجوم من جانب القوات الحكومية في نواحي جبل الطين الجبلية، تفرقو قبل أن يتجمعوا من جديد مع عشرات المقاتلين من الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال. ولكونهم كانوا مترددين حيال الرجوع خوفا من عمليات الانتقام أو مواصلة السير قدماً بسبب بداية موسم الأمطار، فقد إستقروا في نهاية المطاف في كمبو، وهي بلدة مهجورة تقع جنوب قبانيت. وبحلول نهاية نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، إنطلقت فصيلتان تابعتان للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال—تتكونان بصورة رئيسة من المقاتلين الذين سبق وأن كانوا متمركزين في التلال - في عملية إنقاذ في محاولة لفتح ممر من جبل الطين إلى القبرة. وفي ٤ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، وبعد مسير أربعة أيام، استطاعت القافلة عبور خط الجبهة الأمامي وبلوغ القبرة ولاحقا حامية ملكان التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان (أنظر الصورة ١).

لا يزال العدد الدقيق للمدنيين الذين وصلوا إلى القبرة غير معروف رغم أن أولئك الذين شاركوا في العملية أشاروا إلى أرقام تتراوح بين ٤٥٠ و٨٠٠ شخصا. ووفقا للشيخ (زعيم تقليدي) المسؤول عن الجماعة التي استقرت في جبل الطين، فإن عملية تسجيل أجريت في الليلة التي سبقت وصول القافلة إلى القبرة قد توقفت حين كان عدد المسجلين في القوائم قد ناهز ٦٠٠ شخص.[٤٢]

ترددت أنباء عن تنفيذ عدة عمليات إنقاذ مماثلة قبل الانسحاب النهائي، كانت الأولى يوم ٦ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١. ولكن بعض القوافل السابقة كانت قد تعرضت للهجوم من جانب مجموعات قوات

الصورة١: مدنيون ومقاتلون ينتمون للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال يصلون إلى القبرة بعد عملية إنقاذ نفذت في تلال الأنقسنا، ٤ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميزي

الدفاع الشعبي قبل أن تتمكن من الوصول إلى الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال. فقد الكثير من المدنيين أرواحهم في مثل تلك الحوادث، وعلى وجه الخصوص ١١ شخصا أثناء هجوم واحد في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢ و١٠ و٢٩ آخرين في هجمات منفصلة في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.[٤٢]

ثبت أن عملية ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ كانت جهدا ناجحا من جانب حركة التمرد لحماية المدنيين المعرضين للتهديد ، وإن كانت المقابلات تشير إلى أن عدد المدنيين الذين كانوا على استعداد للتجمع في خور جداد يقدر بـ ١٠—٢٠ ضعف أولئك الذين وصلوا بالفعل إلى هناك. وفي الواقع، ويبدو أن دوريات

قوات الدفاع الشعبي والقوات المسلحة السودانية المحلية قد منعت الكثير من المدنيين من الوصول إلى نقطة الالتقاء، ومن ناحية ثانية ربما يكون الأشخاص الذين يسيرون بشكل بطيء مثل المرضى والمسنين، قد تركو وراءاً.

بالإضافة إلى البعد الإنساني، فإن عملية الإنقاذ قد كان لها أيضاً بعدا عسكريا، بينما أبرزت الانفصال المطرد لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال عن تلال الأنقسنا—إن لم يكن انسحابها النهائي—واقتصار التمرد على جنوب خط المواجهة الأمامي.[٤٤]

ظل النشاط العسكري مكثفا في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٣ على الرغم من أنه لم يؤدي إلى تغييرات جوهرية في توازن القوى أو خط المواجهة. وتم خوض عدد من المعارك بالقرب من الكرمك وديم منصور، وفي موفو حيث تصدت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال لتوغلات القوات المسلحة السودانية واستولت على العتاد من العدو.

قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في خضم الصراع في النيل الأزرق وجنوب كردفان

كان لفترة الحرب الأهلية واتفاق السلام الشامل تأثيرات مماثلة على ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، للحد الذي قد يمكن من النظر لتاريخهما الحديث بوصفه مشتركا.[٤٥] وفي ذات المنحى، يمكن أن يتم النظر إلى الصراعين اللذين اندلعا في العام ٢٠١١ في جبال النوبة والنيل الأزرق بوصفهما مكونين متداخلين لظاهرة واحدة.

وتعد جذور الصراع الاجتماعية -الاقتصادية والثقافية والسياسية من بين القواسم المشتركة الأكثر وضوحا ليس فيما يتصل بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق فحسب، وإنما في الولايات السودانية الهامشية الأخرى أيضا.[٤٦] ففي الفترة التي سبقت انتخابات العام ٢٠١٠ واستقلال جنوب السودان، شهدت كلتا "المنطقتين" نزعة متطرفة في موقف الخرطوم تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، وهي التي تمثل المعارضة السياسية الرئيسة للحكومة. ورغم الاختلافات الكبيرة حول نتائج انتخابات منصب الواليين وحول التعامل مع المشورة الشعبية في الولايتين، إلا أن القوات المسلحة السودانية والأجهزة الأمنية قامت بعسكرة ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتزامن متبعة في هذا الأمر نسقاً متماثلاً. وبعد أن عاد الصراع على نطاق واسع في العام ٢٠١١، عانى السكان في كلتا الولايتين تبعات إنسانية قاسية ناجمة عن القتال. وفي الوقت نفسه وعلى الصعيد العسكري، واجهت فروع الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في كلتا الولايتين مصاعب حقيقية في الحصول على الدعم الإقليمي والدولي. والعنصر الأخير من عناصر التشابه بين الولايتين يتعلق بالأساليب التي تم اتباعها من جانب الحكومة السودانية في ردها العسكري على الثورتين، مثل استخدام سلاح الطيران بشكل مكثف، ونشر

معينات عسكرية كبيرة أستقدمت من أنحاء البلاد الأخرى ، وتقديم الدعم إلى الميليشيات المجندة والمدربة محليا.[٤٧]

بالإضافة إلى تلك التشابهات، من شأن تحليل مقارن للصراعين أن يبرز أيضا خصوصيات محلية، لا تقتصر على ما يتصل بالأنواع المختلفة للمسارح الحربية. وعلى وجه الخصوص، أثبتت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في النيل الأزرق أن قوتها تقل في مقدار مضاهاتها لقوات الحكومية قياساً بالحركة في ولاية جنوب كردفان. ورغم النجاح التي حققته أول الأمر، فإن الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال أخذت تتكمش تدريجياً تجاه الجنوب وبقيت محصورة على جزء صغير من النيل الأزرق. وقد يكون أحد اسباب هذا النزوع يرتبط بحقيقة أن قيادة الحركة لم تفسر تزايد الحشود العسكرية للقوات الحكومية على أنها مؤشر واضح للانزلاق نحو الحرب من جديد؛ وفي الواقع فقد ظلت تحاولت التفاوض حول حل سياسي إلا أن جاء الوقت الذي أصبحت فيه المواجهة العسكرية أمر لا مفر منه.

خلافا للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في النيل الأزرق، استولت الحركة في ولاية جنوب كردفان على عتاد عسكري كافي من المخازن الحكومية من أجل تأمين إمداد مستمر ولا سيما فيما يتعلق بالذخيرة، وتقليص الحاجة إلى تحديد قنوات إستجلاب أجنبية. فيما تعتبر المعدات المحدودة التي استطاعت الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في ولاية النيل الأزرق الاستيلاء عليها من مخازن القوات المسلحة السودانية والأمن غير كافية لضمان استقلالية الحركة ولا تمثل بديلا مستداما للإمدادات المباشرة.[٤٨] وكنتيجة لذلك، كانت قدرة الفرقة الثانية على تحمل عمليات عسكرية طويلة الأمد محدودة؛ فقد اضطرت قواتها لتجنب المواجهات المسلحة قدر المستطاع، وصارت الآن تتبنى نهجا تكتيكياً محافظاً. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد الكثير من المراقبين – بمن فيهم ممثلون عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال – أن قدرات الفرقة الثانية تعتبر أضعف من قدرات الفرقة الأولى، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية.[٤٩] لقد أحدث ذلك القصور المتصور أثرا سلبيا على الجاهزية العسكرية للفرقة الثانية وأدى إلى مزيد من عزل الحركة عن الدعم المحلي والدولي.

كما أدى ذلك التصور إلى تقويض فعالية التسلسل الهرمي للأوامر في جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في ولاية النيل الأزرق وتقويض ثقة القوات في تراتبية القيادة الخاصة بها. فقد قال عدد من ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال الذين كانوا يخدمون على جبهة النيل الأزرق إنهم أدركوا أن معنويات القوات كانت عالية في البداية ولكنها تضائلت مع مرور الوقت، سيما وأنه قد ثبت أن الحركة لم تكن قادرة على مواجهة الحكومة عسكريا بشكل جدي ولأن الحصول على الدعم كان قد أصبح صعبا حتى من الجهات الإقليمية والدولية التي قد قدمت المساعدات في الماضي. شرح بعض الضباط

الذين تمت مقابلتهم لأغراض الدراسة الحالية مدى صعوبة تحسين وضع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في الصراع ونظروا إلى ضعف التسلسل الهرمي للأوامر باعتباره أحد أكبر نقاط ضعف الحركة. كما انتقد بعضهم حقيقة أن الترقيات في الهيكل التنظيمي للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان – شمال تتم في غالب الأمر استنادا على أسبقية الإنضمام وليس على الكفاءة والمهارات الشخصية.[٥٠] كما تجدر الإشارة إلى ضعف الإنسجام في الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال جراء ضعف الهوية المشتركة بين المنضوين تحت صفوفها، قياساً إلى الإحساس القوي بالانتماء في أوساط قوات مجتمع النوبة، وهو ما يمثل مكسبا عظيما للفرقة الأولى.[٥١]

وثمة فارق كبير آخر بين ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق يتمثل في مقدار الاهتمام الدولي الذي أنتجه الصراع. فبينما قامت أعداد ضخمة من الصحفيين والباحثين وعمال الإغاثة بزيارة المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جبال النوبة بعد اندلاع الحرب، لم يجتذب الصراع في النيل الأزرق منذ سبتمبر / أيلول ٢٠١١ سوى إهتمام دوليا محدوداً. بالإضافة إلى ذلك، لم تمتلك الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في النيل الأزرق القدرة على متابعة الوضع الإنساني في المناطق الخاضعة لسلطتها. وعدم الإتساق في ظهور الجبهتين على الساحة الدولية قد يسهم في تفسير السبب وراء تبني الجهات الفاعلة في الشأن الإنساني ووكالات الإغاثة الدولية لنهجين مختلفين في تعاطيهما مع المنطقتين المتضررتين من الصراع، ولا سيما من حيث مستويات إرتباطهم وتوقيتها.[٥٢]

واختلاف آخير تجدر ملاحظته بين الولايتين هو ذلك الذي يتعلق بمشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في الإئتلاف الموحد للمعارضة المسمى بالجبهة الثورية السودانية. فعلى الرغم من أن مالك عقار قد عين رئيسا للجبهة الثورية السودانية، إلا أن ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وجنودها الذين أجريت معهم مقابلات في النيل الأزرق لم يشيروا إلا نادراً إلى إئتلاف المعارضة هذا، وأظهروا إهتماما أكبر بالمطالبات المتعلقة بولاية النيل الأزرق (بل والقبلية منها) قياساً إلى نضال الجبهة الثورية الرامي لتغيير النظام في السودان ككل.[٥٣] وبالمقابل، فإن معظم الضباط والمقاتلين في الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال الذين تمت مقابلتهم في ولاية جنوب كردفان في العام ٢٠١٢ أشاروا إلى أنفسهم بإعتبارهم أعضاء في الجبهة الثورية السودانية.[٥٤] من الممكن لتلك المقاربات المتناقضة أن تعكس الحقيقة القائلة بأنه – في مسرح النيل الأزرق – تعمل قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بمعزل عن المكونات الأخرى للجبهة الثورية، بما فيها الفرقة الأولى، بينما يبدو أن خط المواجهة في جنوب كردفان – حيث سبق للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وأن عملت بالتنسيق مع قوات حركة العدل والمساواة والجيش الشعبي لتحرير السودان – يمثل جسرا يوحد نضال كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال والحركات الدارفورية.[٥٥] غير أن المقابلات التي أجريت مع ممثلي فرع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان تشير إلى أن التحديات العملية والمتعلقة

بالإمداد كانت من بين الأسباب الرئيسة وراء عزلة جبهة النيل الأزرق. ومع ذلك، افترض المراقبون أن الحركة تحتاج إلى الكثير من الوقت لعكس النزعة والحصول على الإرادة السياسية اللازمة لحشد الدعم للفرقة الثانية في جبال النوبة.[٥٦]

ثالثا - الأطراف المسلحة

كما تأكد من خلال البحث الذي تم إجراؤه لأغراض التقرير الحالي، أن عددا من الجماعات المسلحة مشتركة في المشهد العسكري لولاية النيل الأزرق. فعلى الرغم من أن الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال هي القوة الوحيدة المناهضة للحكومة في الصراع، إلا أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية السودانية تتلقى الدعم من عدد من المجموعات شبه العسكرية المحلية، التي يشار إليها بصورة رئيسة بقوات الدفاع الشعبي، والميليشيات، ولا سيما أولئك الذين يتم تجنيدهم من القبائل العربية والمستعربة والمتأسلمة. وكشفت المقابلات أنه بالإضافة إلى تلك المجموعات المحلية، فإن عدة أطراف أجنبية تمارس نشاطها في الولاية أيضا. فقد أشارت عدة شهادات إلى وجود قوة بقيادة كمال لوما، وهو من جنوب السودان وينتمي إلى قبيلة المابان. وبينما تدعي القوة رسميا أنها تقاتل حكومة جنوب السودان، إلا أنها معروفة بكونها تمارس نشاطها بشكل حصري في النيل الأزرق. وادعى بعض الذين تمت مقابلتهم أن هناك مقاتلين أجانب قد تم تجنيدهم في صفوف القوات الحكومية. وعلى وجه التحديد، ذكروا تشاديين كانوا فيما سبق فاعلين في دارفور وخدموا كوحدة احتياط للقوات المسلحة السودانية، بالإضافة للإثيوبيين الذين استقر بعضهم على الجانب السوداني من الحدود منذ وقت طويل وتم تجنيدهم في الأجهزة الأمنية السودانية المختلفة (أنظر الإطار ١).[٥٧] يعرض هذا القسم ما هو معلوم عن كل طرف من تلك الأطراف بتفاصيل أوفى.

الإطار ١: المقاتلون الأجانب في صفوف القوات الحكومية

يتردد أن مواطنين إثيوبيين من قبائل البرتا والقمز قد شاركوا في عمليات القوات المسلحة السودانية المختلفة التي نفذت في سبتمبر / أيلول ٢٠١١، بما فيها الهجوم الذي مكن الحكومة المركزية من إعادة بسط سلطتها على بلدة الكرمك. وعلى الرغم من أن أرقامهم غير معروفة، إلا أنه يبدو أن أولئك المقاتلين تم تجنيدهم وتدريبهم بعد ٢٠٠٥، تحت إشراف عبد الرحمن أبو مدين، وهو أحد قادة حزب المؤتمر الوطني من الكرمك.[٥٨] ويقال إن المكون الإثيوبي في القوات المسلحة السودانية يتخذ من معسكر أروما مقرا له، وهو يقع بين أقدي والدمازين، غرب عاصمة الولاية. وقبل أن تستأنف الحرب، تم تزويد الوحدة بعتاد عسكري نظامي.[٥٩] وتم تأكيد تواجدهم بين القوات الحكومية في أواخر العام ٢٠١٢، عندما اسرت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بضع مقاتلين إثيوبيين كانوا مشاركين في عمليات القوات المسلحة السودانية (ICG, 2013b).

ووفقا للمقابلات التي أجريت مع ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في جنوب النيل الأزرق في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، تشمل القوات المسلحة السودانية والقوات شبه العسكرية التابعة لها مقاتلين من تشاد و إريتريا والصومال أيضا. ولكن لم يتسن التحقق من تلك التأكيدات، وتجدر الإشارة إلى أن الضباط قد يكونوا استندوا في ملاحظاتهم على مميزات الشكل الظاهري للجنود أو لهجاتهم باللغة العربية.

القوات الحكومية والحليفة

واصلت القوات الحكومية العسكرية والأمنية المشاركة في الصراع في ولاية النيل الأزرق في إستخدام القدرات الجوية على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، عملت على تعبئة المجتمعات المحلية لإعادة تنشيط قوات الدفاع الشعبي والمجموعات الأخرى التي شاركت في الحرب الأهلية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان أو لإنشاء قوات جديدة. وتشير الشهادات التي تم جمعها خلال الأبحاث الميدانية والتقارير من المناطق المتضررة من الصراع أن القوات المسلحة السودانية خصصت مواردا ضخمة لحملة النيل الأزرق – من حيث الجنود والعتاد.

في أوائل العام ٢٠١٢، خفضت القوات المسلحة السودانية من مستوى مشاركة قواتها الأرضية، ولا سيما بعد أن استولت القوات على الكرمك وعززت سيطرتها على الطرق الواصلة بين الدمازين وتلال الأنقسنا والكرمك. ولكن في ذات الوقت، زادت القوات الحكومية من اعتمادها على قوات الدفاع الشعبي والميليشيات المحلية التي حافظت على الضغط العسكري المستمر على التمرد (HHI, 2013). وذلك بينما واصل سلاح الجو السوداني قيامه بعمليات جوية مكثفة، ولا سيما بوساطة طائرات آنتونوف "Antonov" في عدد من المناطق جنوب النيل الأزرق، الأمر الذي أثر على المدنيين وقلص تحركات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وحمى احتكاره للمجال الجوي.[٦٠]

القوات المسلحة السودانية وقوات حكومة السودان شبه العسكرية

يعد عدم التزام الحكومة المركزية بالأحكام الأمنية في اتفاق السلام الشامل أحد الأسباب الأساسية لمعاودة الصراع. فعلى الرغم من عدم توفر تقديرات دقيقة لتواجد القوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق أثناء فترة اتفاق السلام الشامل، إلا أن معظم المراقبين والأطراف المحليين الذين أجريت معهم مقابلات لأغراض هذا التقرير يرون أن الحكومة لم ترفض تخفيض حجم جهازها العسكري فحسب، وإنما أيضا زادت من الوحدات التابعة لمختلف فروع الأمن الوطني في النيل الأزرق. فقد بدأت الحشود العسكرية في عشية الفترة الانتخابية في العام ٢٠١٠. وقبل بداية الحرب كانت عملية العسكرة قد سمحت للعديد من القوات الحكومية في النيل الأزرق بمضاعفة حجمها مرات عديدة مقارنة بواقع حالها قبل اتفاق السلام الشامل.[٦١]

قال ممثلو الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال الذين تمت مقابلتهم لأغراض الدراسة الحالية إنهم لاحظوا موجات مختلفة من عمليات نقل الجنود والعتاد العسكري من مناطق السودان الأخرى – بما فيها دارفور والخرطوم وكوستي وبورتسودان وحاميات أخرى في شمال السودان ووسطه – إلى النيل الأزرق، وذلك في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١١. وعلى الرغم من أن الوحدات العسكرية قد تم جلبها كتعزيزات للفرقة الرابعة التابعة للقوات المسلحة السودانية، إلا أن وحدات شرطة الاحتياطي المركزي وما يقدر بكتيبتين

من الميليشيات التي يشار إليها "بالجنجويد" (وذلك لأنه يقال أن هذه القوات قد شاركت في الصراع الدائر في دارفور) قد تجمعت للتدريب العسكري في مخيم الديسا التابع للقوات المسلحة السودانية قرب الدمازين.[٦٢] ويقال إن التغيير الدوري لوحدات القوات المسلحة السودانية استمر حتى بداية مارس / آذار ٢٠١٣، عندما انتشرت كتيبة المشاة ٩٣١ في الدمازين قادمة من شمال السودان.[٦٣] وأكد أحد الممثلين رفيعي المستوى من فرع الحركة الشعبية الذين تمت مقابلتهم في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ أنه، بعد المصادقة على اتفاق السلام الشامل، نشرت الحكومة ما يصل إلى ١٥ فردا من الشرطة المجتمعية في كل قرية.[٦٤]

قدمت روايات مماثلة من قبل اثنين من المنشقين اللذَان انضما إلى فروع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال العسكرية والسياسية، في يوليو / تموز ٢٠١١ وأبريل / نيسان ٢٠١٢، على التوالي. واستنادا إلى المنشق الأول، الذي انضم إلى القوات المسلحة السودانية في العام ١٩٩٥ وخدم كضابط أمن في قوات الحكومة الملحقة بالوحدات المشتركة المدمجة، بأن قوات الحكومة الملحقة بالوحدات المشتركة المدمجة قد زادت عن الحد الأقصى الذي حدده إتفاق السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥ بـ ٣،٠٠٠ عنصر. وفي الواقع، كان لواء من القوات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية وحده يتكون من أكثر من ٢،٢٠٠ مقاتلا، رغم أنه تم التصريح عن نصفهم فقط إلى آلية المراقبة التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة في السودان. ووفقا للشهادة، لم يكن باستطاعة بعثة الأمم المتحدة إحصاء العدد الصحيح للجنود، إذ تركت القوائم الرسمية المقدمة من جانب الحكومة غير مكتملة بصورة متعمدة. وبالإضافة إلى ذلك، لأن بعثة الأمم المتحدة اعتادت أن تعلن عن عمليات التفتيش مسبقا، فأفراد القوات المسلحة السودانية الذين لم يتم إدراجهم في القوائم الرسمية كانوا يقضون يومهم داخل غرفهم أو يرتدون ثيابا مدنية خارج منشآت القوات المسلحة السودانية في أثناء ما كان يتم إجراء مهمات المراقبة.

قبل وقت طويل من انتخابات العام ٢٠١٠، أبلغت الحكومة المركزية قيادة الوحدة المشتركة المدمجة التابعة للقوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق بخطة لنشر ثلاثة ألوية إضافية من القوات المسلحة السودانية التي كانت مرابطة في الأصل في حاميات القضارف والخرطوم وشندي، وتم أخيرا تنفيذ عملية نشر الألوية قبل شهرين من الانتخابات. وعلى نحو يؤكد المعلومات المقدمة من جانب قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، أشار المنشق إلى أن عددا من عمليات التغيير الدوري لجنود شرطة الاحتياطي المركزي قد أجريت في الدمازين منذ العام ٢٠٠٩.[٦٥] وإذ لاحظ المنشق أن نسبة صغيرة من أولئك الجنود كانوا من ولاية النيل الأزرق بينما البقية أتوا من المناطق الأخرى في السودان، وقال إنهم تلقوا ذات التدريب والعتاد الذان يقدمان بشكل عام للأفراد العسكريين، غير أنهم تلقوا أوامر بارتداء زي الشرطة وباستخدام مباني الشرطة لتجنب إثارة شكوك الجيش الشعبي لتحرير السودان والمراقبين الدوليين.[٦٦]

أما المنشق الثاني، الذي كان عضوا فاعلا في حزب المؤتمر الوطني في ولاية النيل الأزرق في العام ١٩٩٢، فقد أكد الزيادة الضخمة في عداد القوات الحكومية المختلفة من خلال إعادة نشر الوحدات التي كانت تخدم في مناطق أخرى من السودان – بمن فيها بعض الوحدات التي كانت في السابق متمركزة في جنوب السودان – ولا سيما بين ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩ وأبريل / نيسان ٢٠١٠. ويقال إن معظم تلك القوات كانت تأتي ، لدى وصولها، وقبل فرزها النهائي، عبر قاعدة أبو نعامة العسكرية، في ولاية سنار، التي كانت تؤوي ما بين ستة أو سبعة ألوية (حوالي ٢١،٠٠٠ – ٢٤،٥٠٠ رجل). وكان من بين القوات ما يقدر بـ ١،٥٠٠ عنصر من الجنجويد من دارفور، بمن فيهم عدد غير محدد من المقاتلين من القبائل العربية التشادية. وأكد الشاهد أنه، خلافا للمزاعم الرسمية من جانب الحكومة المركزية، فإن أولئك الجنود قد تم نقلهم إلى النيل الأزرق بهدف دعم القوات المسلحة السودانية وليس لمجرد التدريب، إذ كان غالبيتهم مقاتلون من ذوي الخبرة.[٦٧] وعلى الرغم من أن تلك القوة لم تكن تتمتع بوضع قانوني، إلا أن مقاتليها كانوا يعملون تحت إمرة التسلسل الهرمي لقيادة القوات المسلحة السودانية وكانوا يرتدون زي القوات البرية التابعة للقوات المسلحة السودانية.

كما نقلت الحكومة وحدات شرطة الاحتياطي المركزي من دارفور للخدمة في الدمازين وأماكن أخرى من الولاية. وعموما، كان حوالي ٧،٠٠٠ من أفراد شرطة الاحتياطي المركزي يخدمون في النيل الأزرق حسب المزاعم في بداية الصراع الذي بدأ في سبتمبر / أيلول ٢٠١١؛ وكان ٤،٠٠٠ منهم قد نقلوا من دارفور بينما تم تجنيد البقية محليا، ولا سيما من مجموعات الفلاتة والهوسا (حوالي ٢،٠٠٠ رجل) وكذلك من قبائل البرتا والهمج (١،٠٠٠ رجل تقريبا). وفيما كان المنشق يعود بذاكرته إلى تصاعد التوترات التي سبقت الصراع، فإنه أشار أيضا إلى أن قوات الأمن الحكومية وحزب المؤتمر الوطني استخدموا انتخابات العام ٢٠١٠ لترسيم خريطة للدعم الشعبي للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وبمجرد أستئناف الحرب، ثبت أن عملية الترسيم تلك كانت مفيدة في تحديد القاعدة الشعبية شديدة التأييد للحركة ومن ثم إستهدافها.

على الرغم من أنه لم يكن باستطاعة كاتب هذا التقرير التحقق من دقة المعلومات المذكورة أعلاه، إلا أنها تبدو متسقة مع حجم العمليات البرية للقوات المسلحة السودانية المنفذة بين سبتمبر / أيلول ٢٠١١ ومارس / آذار ٢٠١٢، التي شارك بضعة آلاف من الرجال في الكثير منها. كما يبدو أن المعلومات تؤكد أنه على الرغم من أن التعزيزات قد وصلت في المراحل المبكرة من الصراع، إلا أن القوات المسلحة السودانية كانت تتمتع بالقدرة على الرد بسرعة على اندلاع القتال منذ بداية العمليات القتالية. وفي حين يبقى من المستحيل تحديد فيما إذا تسببت القوات المسلحة السودانية الصراع عمدا، إلا أنها كانت على أهبة الاستعداد للرد.

يؤكد تحليل لصور الأقمار الصناعية نشر في مايو / أيار أن القوات المسلحة السودانية اعتمدت على موارد عسكرية موظفة على نحو متناسق وعززت تواجدها في عدد من الحاميات وأنشأت معسكرات جديدة للجيش في النيل الأزرق بين سبتمبر / أيلول ٢٠١١ ومنتصف العام ٢٠١٢ (HHI, 2013). وبالفعل، يبدو أن الحكومة تمتعت بموقع القوة، كما أكد العديد من ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذين أجريت معهم مقابلات لأغراض هذه الدراسة، والذين أشاروا إلى أن عددا صغيرا فقط من أفراد القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي - أقل من اثني عشر شخصا على الأرجح - انشقوا عن صفوفهما لتبني قضية المتمردين وأنهم فعلوا ذلك في المراحل المبكرة من الصراع على وجه الحصر تقريبا.[٦٩]

قوات الدفاع الشعبي والميليشيات المحلية

تعتبر الحرب الأهلية هي الفترة التي قامت فيها الحكومة بإدخال استراتيجية تعبئة الميليشيات المحلية، ومؤخرا أعادت استنساخ الأسلوب نفسه في دارفور وجنوب كردفان (Gramizzi and Tubiana, 2012; 2013; AI, 2012). وفي بداية الفترة السابقة لانتخابات العام ٢٠١٠، أنشأت الخرطوم ميليشيات جديدة ولكنها أيضا أعادت تفعيل الميليشيات القديمة التي سبق وأن عملت جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية خلال الصراع السابق—ويشار إليها أيضا بقوات الدفاع الشعبي أو كوباجي[٧٠] أوالمجاهدين[٧١]. وأثناء جميع المقابلات تقريبا التي أجريت لأغراض التقرير الحالي، فإن الميليشيات كان يشار إليها إما بإسم قوات الدفاع الشعبي أو بإسم المجاهدين كإسمين يستخدمان على نحو متبادل لذات المدلول، ولكن عضوا سابقا في حزب المؤتمر الوطني أكد أن بعض المقاتلين الذين تم تجنيدهم من المجموعات الإسلامية في وسط السودان وشماله، وكانوا قد إنغمسوا فيما مضى في النزاع في النيل الأزرق، ليشاركوا فيما يروا أنه حربا دينية (جهادا) ضد غير المسلمين والمرتدين.[٧٢] كما تشهد بعض التصريحات الرسمية التي أدلى بها قادة القوات المسلحة السودانية والمسؤولون الحكوميون على وجود مثل تلك العناصر المسلحة.[٧٣]

تشير المعلومات المتوفرة عن الميليشيات المحلية إلى التالي:

- على الرغم من أن تجنيد قوات الدفاع الشعبي قد بدأ قبل استئناف الحرب بوقت طويل، إلا أنه تسارع في المراحل المبكرة من النزاع وساعد في تأسيس قوة تبلغ آلافاً عديدة من الرجال.
- أنشئت عدة وحدات من قوات الدفاع الشعبي في النيل الأزرق، ولا سيما في أوساط مجموعات السكان غير الأصليين (بصورة رئيسة من قبائل الفلاتة والهوسا)، التي نظرت إليها الحكومة المركزية بصفتها أكثر ولاء وموثوقية. ومع ذلك، كانت بعض الوحدات تتألف في معظمها من البرتا وغيرها من جماعات السكان الأصليين.
- عملت قوات الدفاع الشعبي في مناطق مختلفة في جنوب ولاية النيل الأزرق، ويقال إن ذلك كان تحت سلطة منسق قوات الدفاع الشعبي في الولاية وقائد قوات الدفاع الشعبي في النيل الأزرق.

- كانت الحكومة تقدم مساعدات مباشرة إلى قوات الدفاع الشعبي عبر التدريب العسكري وتوزيع الأسلحة والذخيرة (أنظر الإطار ٢). وبشكل عام كان يتم تقديم المركبات لمجموعة مختارة من القادة فقط، أما الجنود المشاركين في العمليات العسكرية جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة السودانية فكان يتم نقلهم بوساطة المركبات الحكومية.
- في مناسبات عدة، كان يتم نشر قوات الدفاع الشعبي كوحدات مساعدة تحت التسلسل الهرمي للأوامر الخاص للقوات المسلحة السودانية، مع أنها تمتعت بدرجة من الحرية النسبية، ولا سيما منذ مارس / آذار وأبريل / نيسان ٢٠١٢.
- ويتردد أن جنود قوات الدفاع المدني كانوا مسجلين على قائمة رواتب القوات المسلحة ويتلقون راتبا شهريا قدره ٢٥٠ جنيها سودانيا (٥٥ دولار أميركي). وفي الوقت الذي كانت فيه القوات المخصصة لمنطقة الدمازين تحصل على أجورها مباشرة من المركز الرئيس لقوات الدفاع الشعبي، كانت الرواتب المخصصة لأولئك الذين كانوا منتشرين في المناطق النائية يتم قبضها بواسطة قائد كل مجموعة والذي يكون مسؤولا عن توزيعها بين الجنود.[٧٤]

الإطار ٢: توزيع الأسلحة لوحدات قوات الدفاع الشعبي

تلقي المقابلات التي أجريت أثناء الأبحاث الميدانية في ولاية النيل الأزرق الضوء على أساليب الحكومة المركزية في تزويد قوات الدفاع الشعبي والميليشيات المحلية بالأسلحة والذخيرة.

وعلى وجه الخصوص، كشف أحد الذين تمت مقابلتهم وكان قد حضر عددا من مراسم توزيع الأسلحة أن العمليات الكبرى لتسليم العتاد لمجموعات قوات الدفاع الشعبي وغيرها من الميليشيات نفذت بدءا من أوائل سبتمبر / أيلول ٢٠١١ فصاعدا. كانت تجري في مكتب التنسيق اقوات الدفاع الشعبي في مجمع المنسقية في الدمازين، وغالبا بحضور ضباط الاستخبارات العسكرية للقوات المسلحة السودانية وأعضاء حزب المؤتمر الوطني، بمن فيهم بعض من الذين كانوا يسافرون من الخرطوم لهذا الغرض.

وأوضح ضيف المقابلة في معرض وصفه للمراسم التي حضرها شخصيا بين أوائل سبتمبر / أيلول وأواخر تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١ أنه بعد أن يقوم كل مقاتل بملء استمارة تسجيل لضمان دفع الرواتب، كانت عدة مجموعات تزود بالزي وبنادق هجومية من نوع آي كاي "AK" ورشاشات من نوع اس جي–"43–SG" 43 وبي كاي ام "PKM" وقاذفات آر بي جي "RPG" وقاذفات قنابل يدوية وذخيرة (١٥٠ طلقة لكل مقاتل). كان العتاد عادة ما يسلم إلى المقاتلين بينما كانوا يرددون هتافات مثل "الله أكبر" و"الجهاد" و"اقتلوهم جميعا" و"دعونا ننظف الولاية"—في الوقت الذي تذيع فيه مكبرات الصوت الموسيقى والأغاني التي تسمى مديح والدعوة للإنضمام إلى الجهاد. وبين سبتمبر / أيلول وديسمبر / كانون الأول ٢٠١١، تم تزويد ما يقدر بـ ٣،٥٠٠ مقاتل بالأسلحة الفردية والذخيرة من خلال مراسم مماثلة.

وأفصح ضيف المقابلة عن التفاصيل الخاصة بثلاثة مراسم محددة:

- ٦ سبتمبر / أيلول ٢٠١١: تم نقل العتاد إلى مكتب التنسيق على متن ١٤ شاحنة من نوع هينو "Hino" وعدد قليل من السيارات، بما فيها بعض السيارات المستأجرة من مالكين من القطاع الخاص. وتم توزيعه بحضور مسؤولين رفيعي المستوى، بمن فيهم أحمد بلال عثمان، أحد مستشاري الرئيس، وعبد الله الجيلي، المنسق العام لقوات الدفاع الشعبي في جميع أنحاء السودان.[٧٥]

وفقا للتقديرات التي قدمت خلال المقابلات في ولاية النيل الأزرق، تمثل قوات الدفاع الشعبي في الولاية قوة إجمالية تزيد على ١٠،٠٠٠ رجل وتعمل تحت إمرة بعض القيادات المؤثرة والموثوق بها من الخرطوم، بمن فيهم:

- كمال ميسرة من الروصيرص ويقود قوة مؤلفة من ١،٥٠٠ رجل تسمى كوباجي، وتتكون إلى حد كبير من المنشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال.؛
- وعبد الرحمن حسن "جيريوا"، رئيس اتحاد الفلاتة في النيل الأزرق ومنسق ميليشيا الفلاتة في النيل الأزرق، معروف عنه أنه زعيم قبلي وأنه قام بتسليح جماعته؛
- وأبكر موسى الذي حل محل صالح بانك في قيادة كتيبة ما ينوم ، وهي قوة من قوات الدفاع الشعبي من الفلاتة وتم تشكيلها أثناء الحرب الأهلية؛

- ١٥ سبتمبر / أيلول ٢٠١١: تسليم غذاء وذخيرة وأسلحة محملة على ٣٠ شاحنة من نوع أورال "Ural" إلى جماعة مابان التي يقودها كمال لوما والمجموعات الأخرى في مجمع معمل القطن في الدمازين (الذي يعرف بالمحلج). حضر تلك المراسم عدد من ضباط القوات المسلحة السودانية، بمن فيهم اللواء يحيى محمد خير والرائد في الاستخبارات العسكرية أبو عبيدة. وتم تقديم الأسلحة والذخيرة إلى أكثر من ١،٥٠٠ مقاتل.[٧٦]
- نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١: نقلت حوالي ٤٠ شاحنة مقاتلين من المحليات في شمال الروصيرص وشرقها إلى الدمازين، حيث كان مقررا أن يتم تجهيزها . وكان أفراد كتيبة ما ينوم من بين أولئك المقاتلين، وتمت إعادة تسليحهم رغم أن الحكومة كانت قد جهزتهم في وقت سابق.

بالإضافة إلى هذه المراسم الكبرى، تردد أن أعمال التوزيع الأخرى للوحدات الأصغر أو الأقل أهمية من قوات الدفاع الشعبي (غالبا ما كانت تتكون من مقاتلين من الفلاتة وغيرها من القبائل العربية) كانت تتم في الخفاء. كما أظهرت المقابلات التي أجريت لأغراض التقرير الحالي أن أعضاء فرع حزب المؤتمر الوطني في ولاية النيل الأزرق تم تسليحهم أثناء مراسم ترأسها ضابط قوات الدفاع الشعبي المقدم إسماعيل جوفون وتمت قبل بضعة أيام من انتخابات العام ٢٠١٠. واجتذب ذلك الحدث ٣٠٠ عضو من أعضاء الحزب، بمن فيهم وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي أميرة الفضل محمد أحمد. وبناء على تعليمات الحكومة المركزية لقيادة قوات الدفاع الشعبي، يقال إن كل عضو من أعضاء الحزب تسلم بندقية هجومية من نوع آي كاي "AK" و٦٠ طلقة من الذخيرة. وقبل أن يتم تسليم الأسلحة، كان يتم إظهارها وهي في صناديقها؛ فقد أكد ضيف المقابلة حقيقة أن جميع الأسلحة بدت جديدة تماما وكان لها حربة وأخمص كتف مطوي.

ورغم أن المعطيات الحالية تخص بعض مراسم التوزيع المحدودة، إلا أنها توضح مدى تطور الآليات التي وضعتها حكومة السودان لتعزيز قدراتها على مكافحة التمرد. كما أنها تؤكد الحجة القائلة بأن النظام كان مسؤولا بصورة مباشرة عن تقديم الدعم إلى جهات فاعلة مسلحة غير حكومية ومستقلة نسبياً.

المصدر: مقابلات أجراها المؤلف مع عضو سابق في المركز الرئيس لمؤتمر الحزب الوطني في ولاية النيل الأزرق، تم حجب المكان، في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ومدنيين في جنوب السودان والنيل الأزرق، في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

- والفاتح يوسف الملك حسن عدلان، وهو نجل الزعيم التقليدي الأعظم للفونج ونائبه.[٧٧]

ميليشيا كمال لوما

يحتوي طيف الأطراف المسلحة الفاعلة التي تقاتل إلى جانب القوات الحكومية في ولاية النيل الأزرق على مجموعة أجنبية واحدة على الأقل، قادتها من جنوب السودان. وفي نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١ وأبريل / نيسان ٢٠١٢، يقال إن ميليشيا تعمل تحت إمرة كمال لوما هاجمت قوة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال المتمركزة في محلية روم، في معتمدية باو (أنظر الإطار ٣). كمال لوما، الرقيب السابق

الإطار ٣: الهجوم على رم: ميليشيا كمال لوما من الداخل

تعتمد الرواية التالية على مقابلة مع عضو سابق في ميليشيا كمال لوما. كان المقاتل السابق قد تم تجنيده من خلال الخطف في محلية بوط من جانب مقاتلين مسلحين يرتدون زيا مشابها للزي الذي ترتديه قوات الدفاع الشعبي. وبعد إلقاء القبض عليه، أدخل في تدريب عسكري أساسي لمدة ثلاثة أيام—بما فيه التمرينات البدنية والمسير والتعامل مع السلاح والرماية—في معسكر قوز الطبيلاب، وبعد ذلك أرسل لمهاجمة موقع للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال في روم في أبريل / نيسان ٢٠١٢. وتم نقل العشرات من الأفراد الذين كانوا قد تم تجنيدهم بطريقة مشابهة على متن شاحنات الأورال "Ural" إلى المنشأة العسكرية نفسها. قبل الهجوم، أخبر المجندون أنهم مقبلون على قتال الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ووعدوا بأنهم سيحصلون على مكافأة مالية إذا تمكنوا من هزيمة العدو والوصول إلى بونج في جنوب السودان. وعندما كانت القافلة تعد لمغادرة المعسكر. زود كل مقاتل بزي (مشابه للزي الذي كان يستخدم في السابق من طرف الوحدات المتكاملة المشتركة) ومخزن بندقية من نوع آي كاي "AK" محشو بالكامل وعشرة طلقات إضافية وبندقية هجومية من نوع آي كاي "AK" وقد محيت أرقامها المتسلسلة تشبه كثيرا تلك التي لوحظت في أيدي المتمردين الذين تدعمهم الخرطوم في جنوب السودان (HSBA, 2013b). ويقال إن قادة الميليشيا أوضحوا للجنود أن الأرقام التسلسلية كانت قد أزيلت عمدا من الأسلحة لمنع العدو من تحديد مصدرها (أنظر الصورتان ٢ و٣). كما تلقى حوالي ١٥ مقاتلا أسلحة رشاشة من نوع بي كاي ام "PKM" وقذائف آر بي جي "RPG" وقنابل يدوية.

تم نقل الأسلحة التي قدمت للقوات المتجمعة في معسكر قوز الطبيلاب من الدمازين على متن ست شاحنات لكل مقطورة إضافية بينما تم تفريغ الذخيرة التي وضعت في صناديق خشبية كانت قد طليت باللون الأخضر وحملت نصوص بالحروف اللاتينية باللون الأبيض من عشرة عربات حربية من نوع لاند كروزر "Land Cruiser" تشغلها القوات المسلحة السودانية. وزعت الأسلحة شخصيا لكل مجند من جانب كمال لوما الذي أخبر الجنود أن العتاد قدم من جانب الحكومة وتم نقله من الخرطوم.

تم شن الهجوم من جانب وحدة عسكرية مؤلفة من ١،٠٠٠ من المقاتلين الذين تدربوا سابقا في خمسة معسكرات مختلفة تابعة للقوات المسلحة السودانية—في بوط(معسكران اثنان) وقوز الطبيلاب وقولي وود ابوك—تحت إمرة العميد كمال لوما نفسه والمقدم عوض لوما (شقيق كمال) والملازم أول الهادي إبراهيم، وهم جميعهم من قبيلة مابان٧٨ وكانت غالبية الجنود من مابان بينما كانت الأعداد المتبقية من المقاتلين تتألف من أعداد متساوية تقريباً من الدينكا والفلاتة والنوير وعدد أقل من أفراد القبائل العربية، بما في ذلك البعض من دارفور. المصدر: مقابلة أجراها الكاتب مع مقاتل سابق في ميليشيا كمال لوما في جنوب السودان في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢؛ ICG (2013b, p. 21)

الصورة ٢: البنادق الهجومية التي يقال إنها تم الاستيلاء عليها من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بعد الهجوم الذي شنته ميليشيا كمال لوما على روم في أبريل / نيسان ٢٠١٢. وخلال الهجوم، قيل أن الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استولت على ٩٦ سلاحا مطابقا للسلاح الظاهر على الصورة.

الصورة ٣: أزيل الرقم التسلسلي للسلاح.
© كلاوديو غراميزي

في لواء المشاة الثالث والعشرين في القوات المسلحة السودانية، هو نجل عمدة (أحد زعماء المجتمع المحلي) قوفا الذي ينتمي إلى مابان. لم يسبق وأن استهدفت مجموعته المسلحة، التي أنشئت في بداية الصراع في سبتمبر / أيلول ٢٠١١، حاميات الجيش الشعبي لتحرير السودان عبر الحدود وقد نفذت عملياتها العسكرية بصورة حصرية ضد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في النيل الأزرق.[٧٩]

القوة تُقاد من جانب ضباط من ذوي أصول سودانية جنوبية كانوا قد خدموا سابقا في القوات المسلحة السودانية. وقاموا بعمليات التجنيد في ولايتي النيل الأزرق وأعالي النيل من أوساط الجنوبيين والشماليين على حد سواء، ولا سيما قبائل الدينكا والنوير والشلوك (مجموعات قبلية من جنوب السودان)، فضلا عن الفلاتة والقبائل العربية المختلفة.[٨٠] ويتم تعزيز النواة الدائمة، التي يقال إنها تقتصر على بضعة عشرات من الرجال، من خلال التجنيد قبل العمليات، إذ يقال إن تلك الاستراتيجية تسمح بنمو حجم الجماعة إلى ما بين ٨٠٠ و١،٥٠٠ رجل. وعلى الرغم من أن الميليشيا غير مدمجة في بنية القوات المسلحة السودانية، إلا أن القوات المسلحة السودانية تزودها بالدعم المباشر الذي يأتي على شكل الإمدادات عسكرية والنقل أثناء العمليات العسكرية والوصول إلى المنشآت العسكرية لأغراض التجمع والتدريب.

الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال

قبل تفجر الصراع كانت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في ولاية النيل الأزرق تشتمل على القسم الأعظم من ما كان في السابق الفرقة العاشرة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان إضافة للفرقة العسكرية التابعة للحركة التي كانت تخدم في الوحدات المتكاملة المشتركة في الولاية. وهذه الأخيرة كانت تشتمل على ٣،٠٠٠ جندي وسرية من أفراد الشرطة ودرزينتين من ضباط الشرطة.[٨١] وفي مقابلات أجريت في جنوب النيل الأزرق، قال قادة عسكريين في الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بأنه بحلول مايو / أيار ٢٠١١ كانت تعبئة واسعة النطاق للقوات قد بدأت تحسباً لعودة محتملة للصراع، ووقتذاك كانت المواجهة المسلحة مع الحكومة قد استؤنفت في ولاية جنوب كردفان. وبناء على هذا، كان جزء من القوة قد نقل من قوفا (في ولاية أعالي النيل في جنوب السودان) عبر الحدود إلى داخل أراضي ولاية النيل الأزرق ببضع أميال، وكذلك إلى مناطق مرينجا وسمري ويافطا.[٨٢] وعندما هوجم موكب العميد الجندي سليمان عبد الرحمن في ليلة ١ سبتمبر / أيلول ٢٠١١، كان جزء من القوة قد تمركز سلفاً في جنوب النيل الأزرق رغم أن بعض المراقبين يشيرون إلى أن تمركز القوات لم يكن دائما، إذ كان الكثير من المقاتلين يتنقلون بشكل مستمر بين معسكراتهم في النيل الأزرق وقوفا للحصول على رواتبهم وزيارة أقاربهم.[٨٣]

كما أشارت القيادة العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال أنه حين استؤنفت الحرب فإن القدرات العسكرية للحركة قد تعرضت لمزيد من الضعف بسبب وجود جنوبيين في صفوفها (ما يعادل

كتيبتين تقريبا). وكان أولئك الرجال قد خدموا في الفرقة العاشرة للجيش الشعبي لتحرير السودان قبل حصول جنوب السودان على استقلاله. وفي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، كان مستوى التزامهم ينظر له باعتباره غير كاف.[٨٤] وبالمثل، كان هناك ما يقدر بين ١،٠٠٠ و١،٥٠٠ مقاتل قد قدموا من ولاية النيل الأزرق مازالوا منتشرين في فرق الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان، ولا سيما في ولاية جونقلي.[٨٥] وأمرت القيادة العليا للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بإعادتهم إلى جيوشهم الخاصة بهم في وطنهم. أدى ذلك التحول إلى إضعاف جبهة النيل الأزرق، والسبب الأكبر في ذلك يعود إلى أن الغالبية العظمى من الجنوبيين كانوا قد غادروا الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بحلول أوائل تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١، غير أن عودة الشماليين لم تبدأ إلا في أوائل العام ٢٠١٢ ولم تكتمل إلا عند نهاية مارس / آذار. ووفقا لأحد ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال الذي خدم في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان حتى مارس / آذار ٢٠١٢، فإن آخر وحدة من الجنود الذين ينتمون إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق (إجمالا ٧٥٨ رجل) لم تغادر جنوب السودان إلا في ٢٥ مارس / آذار ٢٠١٢. ويقال إن التأخير الذى حدث في عملية إعادتهم إلى الوطن كانت بسبب التحديات التي واجهت عملية نقل الجنود ولأن قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أخروا تسريح بعض المقاتلين.[٨٦]

التقديرات الدقيقة بشأن حجم القوات العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في النيل الأزرق يعتبر أمر صعب المنال، إذ إن الإحصاءات المقدمة من فاعلين مختلفين تتفاوت تفاوتا ملحوظا. ووفقا لغالبية ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال والمراقبين الدوليين الذين أجريت معهم مقابلات بين نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، فإن الفرقة العاشرة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان عند التوقيع على إتفاق السلام كانت تتألف من عدد يتراوح بين ٧،٥٠٠ و١٧،٠٠٠ رجل، غالبيتهم من ولاية النيل الأزرق. كما أنه من الصعوبة بمكان تقدير الوضع الحالي للحركة في ولاية النيل الأزرق، إذ تتراوح التقديرات بين ٧،٠٠٠ و٢٠،٠٠٠ رجل.

أصبح تقدير إمكانات القوة أكثر صعوبة كنتيجة لاتجاهين متنافسين. فمن جهة، أفادت تقارير بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال عملت على حشد الدعم من المجتمعات المحلية وتجنيد المقاتلين الجدد منذ معاودة النزاع. ويبدو أن تلك الجهود قد أثمرت نتائج إيجابية، ولا سيما في تلال الأنقسنا، حيث تضاعف عدد الجنود تقريبا على مدى الستة أشهر الأولى، وذلك بفضل وجود الميليشيات المحلية الموالية للحركة الشعبية لتحرير السودان التي ظهرت في فترة اتفاق السلام الشامل.[٨٧] ورغم أن ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال الذين تمت مقابلتهم أصروا على أن التجنيد كان يتم بصورة طوعية صرفة واقتصر تماما على البالغين، إلا أن أنباء غير مؤكدة تشير إلى استخدام التجنيد القسري في الواقع، ولا سيما في مخيمات اللاجئين في جنوب السودان.[٨٨] وبالفعل، فقد شهد كاتب التقرير الحالي وجود بعض الأطفال في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال أثناء زيارته البحثية في ولاية

النيل الأزرق في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.[٨٩] ومن الجهة الأخرى، ترددت أنباء بأن الحركة تعرضت للانشقاقات، وبصورة رئيسة خلال المراحل المبكرة جدا من النزاع، أي في سبتمبر / أيلول ٢٠١١، وبعد الاستيلاء على الكرمك من جانب القوات الحكومية. ففي الأيام الأولى من الصراع، وردت أنباء عن انشقاق ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ عضو في الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال (بمن فيهم من ١٠ إلى ٢٠ من الضباط الكبار) إنضموا إلى القوات الحكومية أو عادوا إلى الحياة المدنية. وفى وقت كتابة هذه السطور، كانت أرقام الانشقاقات لا تزال غير معروفة.[٩٠]

تعد التركيبة القبلية في الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في ولاية النيل الأزرق متنوعة نسبيا، على أن القسم الأعظم من صفوفها يضم مقاتلين من قبائل أصلية في النيل الأزرق، ولا سيما البرتا والأنقسنا والجوم جوم والأدوك. وعلى الرغم من أن وجود قبائل السكان غير الأصليين، بمن فيهم الفلاتة والجماعات العربية كان في مستويات متدنية، إلا أنه يقال إنهم كانوا ممثلين على نحو متساو في أوساط المقاتلين والضباط.[٩١] وبالإضافة إلى ذلك، فإن عددا قليلا من القادة من جبال النوبة—الذين كانوا قد خدموا في الفرقة العاشرة للجيش الشعبي لتحرير السودان قبل إعلان استقلال جنوب السودان—بقوا أيضا في القوة؛ وكان من بين الأكثر نفوذا منهم العميد قاسم أومباشا شاشاي، القائد السابق للواء الأول، وجيمس تيا كوكو، رئيس الوحدة الطبية في الفرقة الثانية.[٩٢]

وكما تمت مناقشته بإيجاز في القسم السابق، لم يقدِم أي مكون آخر من مكونات إئتلاف الجبهة الثورية السودانية على المشاركة في المسرح العسكري في ولاية النيل الأزرق ولم يتم تقديم الدعم العسكري من جناح الحركة في النوبة، مما زاد في مقدار عزلة التمرد والإحساس بها.[٩٣] ولكن، أثناء الأبحاث الميدانية التي أجريت في الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال أجرى الكاتب مقابلة مع ضابط من ولاية جنوب كردفان قال إن قيادة الفرقة الأولى التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال كانت قد نقلته إلى النيل الأزرق في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١١ للإشراف على التدريب السياسي المقدم للجنود الجدد والقادة المحليين والمنظمات الشبابية والنسوية. وأشار إلى أن بضعة آلاف من المجندين خضعوا لمثل ذلك التدريب.[٩٤] وفي نهاية العام ٢٠١٢، أشار قائد الفرقة الأولى للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال عبد العزيز الحلو أن الحركة تريد تغيير ذلك النهج من خلال التخطيط لتدريب عسكري مشترك لقوات الفرقتين الأولى والثانية سوياً، وذلك بهدف دمج الفرقتين.[٩٥] أعيد تشكيل التسلسل الهرمي لقيادة الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، عندما استبدل قائدها العميد أحمد العمدة البودا بنائبه اللواء جوزيف توكا علي، وعُين العميد الجندي سليمان عبد الرحمن، الذي كان في السابق مسؤولا عن الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، نائباً لقائد القوة، وسمي العميد ستيفن أحمد

ديكو رئيساً الاستخبارات العسكرية. وكان الهدف من التعديل هو التصدي للاستياء المتزايد من جانب القوات تجاه القيادة واستعادة الطاعة وتعزيز التوازن القبلي بين الضباط الأعلى رتبة.[٩٦]

غير أن تلك التغييرات في التسلسل الهرمي للقيادة العسكرية لم تفعل سوى القليل لتحسين الانضباط أو معالجة عدم الانضباط. فخلال الأبحاث الميدانية التي نفذت في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول، شهد الكاتب بضع حالات عدم الانضباط بين الجنود (مثل حالات رفض اتباع أوامر الضباط والقتال بين الجنود والشرب). بالإضافة إلى ذلك، كشف عدد من التقارير أن الجنود كانوا لا يمتثلون على الدوام إمتثالاً كاملاً للأوامر الصادرة عن قيادة الفرقة. وحدثت إحدى الحالات في تلال

الصورة ٤: العميد عبد الدائم ضيف الله، من قبيلة جمجوم، قائد اللواء الثالث التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال في قطاع واداكا، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. © كلاوديو غراميزي

الأنقسنا حيث يقال بأن ما بين ٥٠ إلى ٦٠ من مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال رفضوا الانسحاب، وفي حادث آخر يتعلق باللواء الأول الذي تناقلت تقارير أن قائده رفض القيام باستعراض للتسلسل الهرمي للقيادة حسب أوامر قيادة الفرقة في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. وخلال المقابلات، كشف الكثير من مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال أنه، رغم تعيين اللواء جوزيف توكا علي، لم يتم حل التوترات القبلية وانعدام الثقة بين المجتمعات المختلفة واستمر في تقويض التلاحم الداخلي للحركة.[٩٧]

وابتداء من نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣، كانت الأراضي الخاضعة لسيطرة المتمردين مقسمة إلى ثلاثة قطاعات عسكرية:

- قطاع الفوج: وهي منطقة المسؤولية الخاصة باللواء الأول، تحت إمرة العقيد عبيد خواجة؛
- وقطاع يابوس: وهي منطقة المسؤولية الخاصة باللواء الثاني التابع للحركة، تحت إمرة العميد عبد القادر محمد شعبان؛
- وقطاع وادكا: وهي منطقة المسؤولية الخاصة باللواء الثالث، تحت قيادة العميد عبد الدائم ضيف الله (أنظر الصورة ٤).

حتى أوائل ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، عملت القوة أيضا في المناطق الجبلية لتلال الأنقسنا، تحت إمرة الملازم أول جبريل عيسى (حتى مايو / أيار ٢٠١٢) والملازم ثان جعفر جدوم (حتى انسحاب القوة).[٩٨] ووفقا لكبار الضباط أن قوات التمرد في الواقع حافظت على وجودها في التلال—في منطقتي الرمايلك وجبل الطين —حتى أواخر ديسمبر / كانون الأول تحت إمرة العقيد بيل وايفا، بالإضافة إلى بعض الجيوب الصغيرة على طول الحدود مع إثيوبيا (ICG, 2013b).

رابعا—العتاد العسكري

يعرض القسم الحالي لمحة عامة عن العتاد العسكري الذي تسيطر عليه وتستخدمه الأطراف المتحاربة منذ بداية النزاع ويعتمد على تقارير صادرة عن مصادرة متنوعة، بما فيها منظمات إعلامية وبحثية. كما يعكس القسم المعلومات التي تم تجميعها من خلال عمليات الفحص المادي لمخزونات الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال التي أجراها المؤلف أثناء الأبحاث الميدانية التي أجريت في جنوب النيل الأزرق بين شهري نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

القوات الحكومية

أسهم نشر العتاد العسكري للقوات المسلحة السودانية في ولاية النيل الأزرق في الحشد العسكري للقوات الحكومية من فترة اتفاق السلام الشامل وحتى المراحل الأولى من حرب العام ٢٠١١. وترى التقارير المتوفرة أن القوات المسلحة السودانية نقلت مخزونات ضخمة إلى الولاية، وبدأ ذلك قبل بضعة أشهر من انتخابات أبريل / نيسان ٢٠١٠. وشمل العتاد ٣٠—٧٥ دبابة مقاتلة، وعربات مدرعة جديدة ذات ست عجلات، وبضع مئات من العربات الحربية من نوع لاند كروزر "Land Cruiser" (غالبيتها مزودة بمدافع رشاشة) واسلحة مضادة للدبابات، وأنواعا مختلفة من منظومات المدفعية، وإمدادا ثابتا من معدات المشاة ذات العيار المتوسط والصغير. وخدمت الإمدادات غرضا مزدوجا تمثل في تجهيز القوات النظامية ومواصلة إشراك الميليشيات ووحدات قوات الدفاع الشعبي المشكلة حديثا.[٩٩] وقيل إن غالبية تلك المواد كانت تسلم إلى المنشآت العسكرية للقوات المسلحة السودانية في الدمازين وبشكل أخص مقر قيادة الفرقة الرابعة ومعسكر أروما للتدريب، وفي دندرو، حيث أُفيد عن بناء منشأة تخزينية جديدة في النصف الأول من العام ٢٠١٠ بهدف استيعاب العتاد المسلم حديثا. وكان يتم تسليم الأسلحة لاحقا إلى الوحدات التي تخدم في المناطق الأخرى من الولاية.[١٠٠]

تشير التقارير حول المرحلة المبكرة من الصراع بأن وحدات سلاح الطيران استخدمت منذ المواجهات الأولى، ومن المفترض أن يكون ذلك قد حدث بعد أن تم نقلها إلى النيل الأزرق بعد تجدد القتال. وفي الواقع، تشير الشهادات التي تم جمعها في النيل الأزرق إلى الانتشار الفوري لسلاح الجو، بما في ذلك طائرات الآنتونوف "Antonov" والطائرات المروحية المقاتلة من نوع مي—"Mi–35" 35. ولاحقا أكد تحليل صور بالأقمار الصناعية أجرته مبادرة هارفارد الإنسانية وجود مثل تلك الطائرات على مهبط الطائرات في الدمازين في سبتمبر / أيلول ٢٠١١ (HHI, 2013).[١٠١] كما تشير صور تظهر بقايا صواريخ جو—أرض من نوع اس٨ "S8"، قيل إنها أخذت بعد الحرب في موفو في فبراير / شباط ٢٠١٣، وتشير

كذلك إلى أن طائرات سوخوي سو–٢٥ "Sukhoi Su-25" التابعة للقوات المسلحة السودانية شاركت في بعض الهجمات على جنوب النيل الأزرق.[١٠٢] وتم توثيق تلك الصواريخ من سلاح الجو السوداني في ولايات دارفور والوحدة وغرب بحر الغزال في جنوب السودان بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ (Gramizzi and Tubiana, 2012; 2013).

وحدد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة أيضا صواريخ ويشي "Weishi" بعيدة المدى عيار ٣٠٢ ملم من نوع دبليو اس–١ "WS–1"نظام الصواريخ متعددة الإطلاق – مماثلة لتلك التي استخدمت في ولاية جنوب كردفان – من بين العتاد الذي تم نشره واستخدامه من جانب القوات المسلحة السودانية بدءا من منتصف نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١ (Gramizzi and Tubiana, 2013). وتم فحص بقايا تلك الصواريخ، التي أطلقت من منطقة الكرمك في ١٦ أكتوبر / تشرين الأول وأوائل نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١، في مياك ووادكا في أوائل ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. كما وردت انباء عن استخدام تلك الصواريخ في موقاف وقطاع يابوس، غير أنه لم يتسن للكاتب التحقق من تلك المعلومات.

التحليل الذي أجرته مبادرة هارفارد الإنسانية لصور الأقمار الصناعية مؤخرا من الربع الأخير للعام ٢٠١١ بتوافق مع الشهادات التي تم جمعها خلال الأبحاث الميدانية لأغراض التقرير الحالي، مما يظهر أن القوات المسلحة السودانية كانت قادرة على نشر وحدات ضخمة من المدرعات والدبابات القتالية بصورة سريعة—بما فيها دبابات نوع ٥٩ "Type 59" التي لم يتم توثيقها سابقا—وأنها اعتمدت على قدرة جوية صلبة (HHI, 2013). ومنح استعداد الجيش السوداني لترسيخ تفوقه الجوي، المعتمد إلى حد بعيد على التوفر الفوري للقوات والعتاد، أفضلية تكتيكية مهمة على حركة التمرد التي اضطرت للدخول إلى النزاع وهي غير مهيأة نوعا ما.

تنسجم غالبية الأسلحة التي لوحظت أثناء الأبحاث الميدانية التي أجرت لأغراض الدراسة الحالية [١٠٣] أو التي ذكرت صراحة من جانب الجهات الفاعلة من ولاية النيل الأزرق مع النوع المعيارى من الأسلحة التي عرف إستخدامها من جانب الجيش السوداني.[١٠٤] وكما هي الحال في مناطق أخرى من الصراع السوداني—وخصوصا دارفور وجنوب كردفان وبعض المناطق المتنازع عليها على الحدود مع جنوب السودان—كانت الأسلحة التي تم فحصها في النيل الأزرق بصورة رئيسة ذات صناعة سوفياتية وصينية وتتميز عموما بتكامل تقني ضعيف. وكان ثمة انتشار للمدفعية ذات العيار الصغير والمتوسط وبعض الأسلحة والذخيرة المنتجة محليا في السودان. ووردت أنباء عن أن جماعات التمرد السودانية الجنوبية تستعمل أنواعا ونماذج مشابهة من الأسلحة.[١٠٥]

خلافا لما تم توثيقه في جنوب كردفان، لا يبدو أن القوات الحكومية استخدمت القنابل العنقودية أو الحارقة أثناء العمليات في النيل الأزرق، وليس ثمة أي سبب يدعو للافتراض بأن مخزونات الألغام الأرضية كانت

قد نقلت إلى الولاية في الفترة التي سبقت النزاع مباشرة. وخلال تفحص مخزن للأسلحة تسيطر عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، شاهد كاتب التقرير الحالي ما يبدو أنها نسخ من الألغام الأرضية نوع ٤ "Type 4"[١٠٦] مماثلة لتلك التي لوحظت في جنوب كردفان في العام ٢٠١٢؛ غير أنه يقال إن جميعها كانت قد تم الاستيلاء عليها من الحكومة من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب الأهلية. وفي الواقع، عندما سؤل المقاتلون الذين تمت مقابلتهم عن الألغام الأرضية، لم يذكروا إلا الألغام المضادة للمركبات، التي قالوا إنها كانت تستخدم من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في يناير / كانون الثاني ٢٠١٢. [١٠٧] ولكن في ٢٩ أغسطس / آب ٢٠١٣، وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال على صك الالتزام بالتقيد بالحظر الشامل للألغام المضادة للأفراد والتعاون في الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام" الخاص بنداء جنيف في جنيف في سويسرا. ومن خلال ذلك التوقيع وافقت الحركة على حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وإنتاجها ونقلها وتفكيك المخزونات التي تمتلكها حاليا.[١٠٨]

كشفت المقابلات التي أجريت مع الطاقم الطبي للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال أن بعض المقاتلين ظهرت عليهم أعراض مماثلة لتلك التي يسببها التسمم بالفوسفات العضوي وقد تمت معالجتهم بعد معارك الكرمك (نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١) وتلال الأنقسنا (مايو / أيار ٢٠١٢) وسركوم (سبتمبر / أيلول ٢٠١٢).[١٠٩] ولكن نظرا لعدم وجود الأدلة والعدد القليل للحالات التي تم الإبلاغ عنها، لم يتسن التحقق من أنواع الأسلحة والذخيرة المسؤولة عن تلك الأعراض بأية درجة من الدقة.

يحول ضعف آليات الرصد والتغطية الإعلامية في النيل الأزرق دون التوصل إلى تقييمات نهائية لعدد عمليات القصف الجوي والإصابات الناتجة عن العمليات الجوية الحكومية. غير أن غالبية مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال والمدنيين من النيل الأزرق، والذين كانوا جميعاً يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية أو في مخيمات اللاجئين في جنوب السودان، أشاروا إلى الوجود المنتظم لطائرات الآنتونوف"Antonov" التابعة للقوات المسلحة السودانية ولعمليات القصف المنتظمة (اليومية تقريبا) للأراضي التي تديرها الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال .[١١١] وعلاوة على ذلك، أورت التقارير حول الأشهر الأولى من القتال عن نشر الطائرات المروحية الحربية من نوع مي–٣٥ "Mi–35"، ولا سيما أثناء معارك دندرو والكرمك وسالي.[١١٢]

وعلى نحو شبيه بالإتجاهات التي لوحظت في نزاعي دار فور وجنوب كردفان، أدى استخدام الحكومة لوحدات سلاح الطيران في النيل الأزرق إلى ما يلي:

- عدد كبير من عمليات القصف العشوائي، والتي غالبا ما كانت تستهدف مناطق سكن المدنيين والبنية التحتية (أنظر الصورة ٥)؛

- أفضلية تكتيكية بلا منازع للقوات الحكومية البرية في الهجمات الكبرى في الأشهر الأولى من الحرب؛
- واحتكار حكومي مطلق لاستخدام المجال الجوي لولاية النيل الأزرق، مما أدى إلى زيادة في عزلة الفرقة الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال والمناطق التي تحت سيطرة الحركة؛
- آثار نفسية بالغة في أوساط السكان المدنيين، وحدوث انقطاع في الأنشطة الزراعية ونزوح الآلاف وأزمة إنسانية كبرى.

خلال المرحلة الأولى من الحرب على وجه التحديد، أعلن عدد من الضباط رفيعي المستوى في القوات المسلحة السودانية أن جنود القوات المسلحة السودانية وقوات الدفاع الشعبي قد نجحوا في الاستيلاء على عتاد عسكري من وحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، إما أثناء المواجهات العسكرية أو ببساطة عن طريق جمع المخزونات التي لم يتسن للمتمردين نقلها قبل الانسحاب من المواقع التي كانوا قد استولوا عليها بصورة مؤقتة (HHI, 2013; Sudan Vision, 2013). وفي حين أن الاستيلاء على بعض العتاد من الحركة أمر وارد، إلا أنه لم يتسن لمشروع الأسلحة الصغيرة التحقق من تلك التصريحات ولم

الصورة ٥: آثار القصف الجوي الذي نفذ فوق تشالي الفيل في ٢٩ نوفمبر / تشرين الثاني على المركز الصحي المحلي الذي بني في العام ٢٠٠٨. كما سقطت القنابل أيضا على محيط المسجد، مما أدى إلى اشتعال النيران في المبنى. © كلاوديو غراميزي

يتحدث أي من ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال عن حالات فقدان أو سرقة للعتاد. وفي حال صحت رواية الحكومة، فإن الكميات التي تم الاستيلاء عليها لم تكن كافية لتعديل القوة العسكرية لحكومة السودان بأي شكل ذي مغزى وهي على الأرجح لم تمثل إلا جزءا يسيرا من المخزونات الحكومية القائمة سلفاً.

الفرقة الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال

في العام ٢٠٠٨، قيل بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان خصّ الفرقة العاشرة بترسانة من الأسلحة شملت بضع عشرة دبابة قتالية من نوع تي–٥٥ "T–55" وأربعة مدافع عيار ١٣٠ ملم وكمية غير محددة من مدافع مضادة للطيران عيار ٢٣ ملم مزود بسبطانتين، ومدافع كي بي في "KPV" الرشاشة الثقيلة عيار ١٤,٥ ملم ورشاشات دوشكا "DShK" عيار ١٢,٧ ملم ورشاشات من نوع بي كاي ام "PKM" عيار٧,٦٢ ملم، بالإضافة إلى مخزونات ضخمة – ٦،٠٠٠ – ٧،٠٠٠ وحدة – من بنادق آي كاي "AK" الهجومية.[١١٤] وفي الوقت الذي حصلت فيه جنوب السودان على استقلالها، كان القسم الأعظم من ذلك العتاد موجودا في منطقة قوفا في ولاية أعالي النيل تحت سيطرة ما أصبح يسمى الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال؛ وبناء عليه، كان ذلك المخزون في بداية النزاع في النيل الأزرق يمثل الجزء الأكبر من الترسانة التي كانت في عهدة الفرقة الثانية.[١١٥]

لا يبدو أن الأصول العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال قد نمت بشكل كبير منذ اندلاع النزاع الحالي. وكما ذكر أعلاه، تواجه قوات التمرد تحديات شديدة لا تنجم عن عزلتها على الساحة الدولية فحسب، بل وأيضا عن عدم قدرتها على الاستفادة من نشر الحكومة للعتاد العسكري. وفي واقع الأمر استولت قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال على بعض مخازن القوات المسلحة السودانية أو المجموعات التابعة لها، على أنه ليس من المرجح أن تكون تلك الغنائم قد أسهمت في مخزوناتها بشكل تجدر ملاحظته، أو أن تكون قد خلقت تحول في التوازن العسكري للصراع. وبالفعل، وكما يتضح من عمليات الفحص المادي التي نفذت لأغراض الدراسة الحالية، أكدته المقبلات مع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، فقد تم الاستيلاء على الأسلحة مع كميات محدودة، إن وجدت، من الذخيرة الخاصة بها، مما حدّ بشكل كبير من الأفضلية التكتيكية التي نجمت من عمليات الاستيلاء.[١١٦]

وعلاوة على ذلك، تعاني الحركة من غياب الدعم العسكري الخارجي، ولا سيما منذ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١١، عندما قيل بأنه تم تنفيذ آخر عمليات الإمداد بالمساعدات العسكرية من جنوب السودان، إذ تم تسليم ٤،٠٠٠ بندقية آي كاي "AK" هجومية مع ذخيرتها جوا إلى يابوس.[١١٧] وفي الواقع، أشار عدد من ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال الذين تمت مقابلتهم خلال الأبحاث الميدانية إلى انعدام المساعدات العسكرية الخارجية باعتبارها أحد العوائق الكبرى التي تواجه الحركة وإحدى

الاختلافات الرئيسة بين النزاع الحالي والحرب الأهلية التي خاضها الجيش الشعبي لتحرير السودان. كان لتلك الصعوبات تأثير مباشر على الأسلوب التكتيكي الذي اعتمدته قيادة الفرقة الثانية، والذي كان يهدف إلى تفادي المواجهات المباشرة مع قوات العدو إلى أقصى حد ممكن، وذلك للحفاظ على كل من الجنود والعتاد.

في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، تسنى للكاتب إجراء عمليات فحص مادي للمخزونات التي تسيطر عليها الألوية الثلاثة التابعة للفرقة الثانية في الحركة الشعبية لتحرير السودان– شمال (في قطاعات الفوج ووادكا ويابوس) والتي كانت قد استولت على الأسلحة من القوات المسلحة السودانية والمجموعات التابعة لها. وكشفت عمليات الفحص أن ترسانة الحكومة المركزية في النيل الأزرق قبل الحرب كانت تتكون أساسا من معدات مدفعية متوافقة مع العيارات السائدة في أسلحة حلف وارسو. ومعظم المواد التي تمت معاينتها بدى أنها قد أنتجت قبل أكثر من عقد من الزمان؛ ولذلك، يفترض أنها قد وصلت إلى الولاية قبل فترة اتفاق السلام الشامل أو خلالها. و قد صنعت الأسلحة في السودان وفي دول أخرى، مثل جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وجمهورية الصين الشعبية، وإلى حد أقل بكثير جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك بلغاريا وغيرها من دول أوربا الشرقية.

أظهرت عمليات الفحص وجود المواد التالية:

- مدفعا هاون[١١٨] سوداني الصنع عيار ٨٢ ملم وقذائف (سلسلة ٠–٨٣٢)[١١٩]؛
- سبطانة هاون واحد إيراني الصنع عيار ٦٠ ملم؛[١٢٠]
- سبطانة هاون واحد إيراني الصنع عيار ١٢٠ ملم؛[١٢١]
- ثلاثة سبطانة هاون صينية الصنع عيار ١٢٠ ملم؛[١٢٢]
- ثمانية سبطانة هاون طراز–١٩٦٣ عيار ٦٠ ملم (أنظر الصورة ٦)؛[١٢٣]
- تسعة مدافع اس بي جي – ٩ "SPG–9" مضادة للدبابات عيار ٧٣ ملم عديمة الارتداد وذخيرة؛[١٢٤]
- ثمانية مدافع بي–١٠ "B–10" مضادة للدبابات عيار ٨٠ ملم عديمة الارتداد (طراز ٦٥)[١٢٥] وذخيرة (أنظر الصورة ٧)؛[١٢٦]
- قاذفة قنابل آلية واحدة من طراز كيو ال زد–٨٧ "QLZ–87" عيار ٣٥ ملم؛[١٢٧]
- قذيفتا من نوع ش كي "ShK" مضادة للدبابات عيار ١٠٠ ملم؛[١٢٨]
- مدافع رشاشة ثقيلة من نوع دبليو–٨٥ "W–85" عيار ١٢,٧ ملم؛[١٢٩]
- بنادق تي ٥٦–٢ "T 56–2" هجومية؛[١٣٠]

الصورة٦: سبطانة هاون عيار ٦٠ ملم معروضة لتفتيش للأسلحة من جانب الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١. أشارت أنباء إلى أن جميع قذائف الهاون تم الاستيلاء عليها في اولو في أوائل سبتمبر / أيلول ٢٠١١. © كلاوديو غراميزي

الصورة٧: مدافع بي–١٠ "B-10" عديمة الارتداد عيار ٨٢ ملم (طراز ٦٥) في عهدة الفرقة الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، التي يقال إنه تم الاستيلاء عليها في ١ سبتمبر / أيلول ٢٠١١ في اولو. © كلاوديو غراميزي

الصورة ٦: سبطانة هاون عيار ٦٠ ملم معروضة لتفتيش للأسلحة من جانب الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١. أشارت أنباء إلى أن جميع قذائف الهاون تم الاستيلاء عليها في اولو في أوائل سبتمبر / أيلول ٢٠١١. © كلاوديو غراميزي

- بندقية واحدة من نوع جي–٣ "G–3" تحمل علامات فارسية؛[١٣١]
- بضع مئات من الطلقات من الذخائر عيار ٧,٦٢ ملم، بما فيها تلك المصنوعة في السودان والتي لا تحمل أية علامات مميزة؛
- مئات الطلقات من الذخائر عيار ١٢,٧ ملم، بما في ذلك من الصين وإيران،[١٣٢] ويوغوسلافيا السابقة؛[١٣٣]
- راجمة صواريخ واحدة من نوع بي ام–٢١ غراد "BM–21 Grad" عيار ١٢٢ ملم محمولة على شاحنة (غير صالحة للاستعمال، أنظر الصورة ٨).[١٣٤]

كما كشفت عمليات الفحص أن سبع عربات لاند كروزر "Land Cruiser" قتالية كانت قد تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة التابعة لحكومة السودان. وثمة زعم أن جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استولوا على أكثر من سبع عربات، رغم أنه تم التخلي عن بعضها وحرقها نظرا لعدم وجود سائقين.[١٣٥] وكانت عربات لاند كروزر "Land Cruiser" السبعة التي شوهدت في النيل الأزرق قد نقلت إلى السودان من جانب ثلاثة تجار مختلفين من القطاع الخاص في عُمان والعربية السعودية واليمن. ولدى كتابة السطور الحالية، لم يكن من الممكن تحديد فيما إذا كانت وزارة

الدفاع السودانية المتلقي الأول للشحنات، إذ لم يتم الرد على الاستفسارات التي أرسلت إلى الشركات المعنية. قد يكون من المناسب الإشارة إلى أن الشركة العمانية—سعود بهوان للسيارات ش.م.م.—التي كانت قد ورّدت عربات لاند كروزر "Land Cruiser" الثلاثة المشاهدة بين ٢٠٠٩ و٢٠١٢، كانت أيضا هي الشركة المصدرة لتسع عربات شحنت إلى السودان بين ٢٠١٠ و٢٠١١ وتم الاستيلاء عليها لاحقا من القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان.[١٣٦]

بالإضافة إلى عمليات الفحص، استعرض الكاتب صورا أخذت في أواخر فبراير / شباط ٢٠١٣، بعد معركة الحركة الناجحة في موفو حسبما ذُكر. تظهر تلك الصور عتادا إضافيا تم الاستيلاء عليه من جانب جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، بما فيه ست قاذفات آر بي جي "RPG" ومدفع مضاد للدبابات من نوع بي–١٠ "B–10" عيار ٨٢ ملم عديم الارتداد وقذائف هاون عيار ١٢٠ ملم وبضع وعشرين بندقية (آي كاي–٤٧ "AK–47" ونوع ٥٦–١) وعدد من صناديق الذخيرة (٧,٦٢ x ٣٩ ملم بصورة رئيسة) وقنابل في أو جي–١٧ ام "VOG–17M" عيار ٣٠ ملم لقاذفات القنابل الآلية آي جي اس–١٧ "AGS–17" وشاحنتان (من طراز مان "MAN"وأورال "Ural"). ونظرا لسوء نوعية الصور، لم يتسن تتبع الأصل الدقيق وتسلسل العهدة لتلك المواد، غير أن بعض المواد والصناديق تحمل رموزا مماثلة لتلك المستخدمة من جانب الصناعتين الدفاعيتين الروسية والسودانية.[١٣٧]

وفقا للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، تم الاستيلاء على مزيد من العتاد العسكري من القوات المسلحة السودانية في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣ بعد هجوم ناجح على إحدى القوافل في مقاطعة باو. واشتمل العتاد الذي تم الاستيلاء عليه على ثلاث عربات لاند كروزر "Land Cruiser" مجهزة بمدافع رشاشة ومدفعين رشاشين وثلاث قاذفات صواريخ آر بي جي–٧ "RPG–7" و٢٣ بندقية هجومية (Radio Dabanga, 2013c).

خامسا — البعد الإنساني

لا تزال القيود على بلوغ المناطق وندرة المعلومات الموثوقة تعيق الجهود الرامية لتقييم التداعيات الإنسانية للنزاع في النيل الأزرق. وعلى الرغم من أن تقييما من هذا النوع يقع خارج نطاق عمل التقرير الحالي، إلا أن الأبحاث التي أجريت في الكثير من المواقع الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال تعتبر مفيدة في إلقاء بعض الضوء على وقع الحرب المدمر على السكان المحليين، إذ تظهر النتائج بوضوح أن المناطق غير متطورة من جنوب النيل الأزرق قد ظلت متأثرة بشدة من جراء الحملة العسكرية التي بدأت في سبتمبر / أيلول ٢٠١١.

بعد أيام قليلة من عودة القتال واسع النطاق، تدفق آلاف الأشخاص المهجرين من ديارهم إلى جنوب السودان وإثيوبيا بحثاً عن مساعدات، وهو الأمر الذى قدم مؤشرا على مقدار التأثير المروع للصراع على المدنيين. واستمرت حركة السكان لعدة أشهر، نظرا لأن الهجمات العسكرية وانعدام الأمن الغذائي شكلا خطرا على الحياة في الأراضي الخاضعة لسيطرة المتمردين. وفي أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣، قدرت وكالة الأمم المتحدة للاجئين أن إجمالي مجموع لاجئي النيل الأزرق قد تجاوز ١٢١،٠٠٠ شخصا مسجلا في جنوب السودان [١٣٨] وحوالي ٣٢،٠٠٠ في إثيوبيا.[١٣٩] وفي ذات الوقت، بقي ما بين ٨٠،٠٠٠ إلى ١٠٠،٠٠٠ شخصا في المناطق التي تديرها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال – غالبيتهم العظمى نزحوا من ديارهم، إذ ظلت أنباء ترد عن موجات من الحركة داخل نطاق الولاية حتى وقت متأخر من أوائل أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣. [١٤٠] واتجهت جماعات أخرى من النازحين إلى الأراضي الخاضعة للسيطرة الحكومية، بصورة رئيسة إلى الدمازين والمحليات الأخرى في النيل الأزرق، وأيضا الخرطوم وولاية سنّار (SK–BN Coordination Unit, 2013a; 2013b).[١٤١]

نشأ انعدام الأمن الغذائي نتيجة لعوامل تتصل ببعضها البعض؛ ففي حين أدت عمليات القصف الجوي المتواصلة إلى توقف موسم الحصاد، فإن مخزون الغذاء كان أقل من المتوسط نظرا لموسم الحصاد الهزيل في العام ٢٠١٠، حين تلفت المحاصيل نتيجة لتفشي الحشرات، مما أدى إلى نقص في البذور. وتفاقم الوضع أكثر بسبب فشل الجهود الدبلوماسية الرامية لتأمين ممر إنساني إلى الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون، الأمر الذي أدى إلى تقليص كبير في طرق إمداد الغذاء والمواد الأخرى، وصارت تقتصر على تلك التي تصل النيل الأزرق بجنوب السودان وبإثيوبيا.[١٤٢] وابتداء من أبريل / نيسان ٢٠١٢ فصاعدا، تعين على الكثير من المدنيين الاعتماد على النباتات والحيوانات البرية للبقاء على قيد الحياة، والكثير من الذين كانوا قد قرروا عدم التخلي عن أراضيهم في البداية إنتهى بهم المقام في مخيمات اللاجئين عبر الحدود.

في وقت إجراء البحث الميداني، كانت المشاكل الصحية المتصلة بندرة المياه قد تفاقمت داخل المجتمعات. فقد وردت أنباء أن مئات الأشخاص – معظمهم من الأطفال الصغار وكبار السن – قد قضوا من الجوع في أرجاء المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (SRRA, 2012). ولكن على النقيض من ذلك، لم يشر الزعماء التقليديون الذين تمت مقابلتهم لأغراض الدراسة الحالية بين نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ سوى إلى عشرات الوفيات.

في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، نفذت جمعية الفونج لتنمية الشباب البرنامج الأول لتوزيع الأغذية في مناطق مختارة من جنوب النيل الأزرق، بما فيها تنفونا ووادكا ويابوس.[١٤٣] وشاهد الكاتب عدة مراحل من البرنامج في وادكا حيث لم توزع سوى الذرة التي تم شراؤها من سوق في جنوب السودان ونقلت براً من ولاية أعالي النيل (أنظر الصورة ٩). وعموما، تم توزيع ١،٠٦٠ كيسا يزن الواحد منها ٧٥ كغ على مجتمعات النازحين، وهو ما لا يعدو كونه استجابة جزئية للاحتياجات.[١٤٤] ولم يستطع الطاقم المسؤول عن برنامج التوزيع تقديم الرقم الدقيق للأسر المستفيدة، ولا إجمالي الأسر النازحة المستهدفة ببرنامج التوزيع، إذ كان التسجيل والتوزيع يجريان في ذات الوقت. غير أن زعيما تقليديا تمت مقابلته في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ أشار إلى أن الذين حصلوا على المساعدات الغذائية لا يتجاوز نحو ٦٠ في المائة من

الصورة ٩: نساء ينتظرن المساعدات الغذائية خلال برنامج التوزيع الذي تجريه جمعية الفونج لتنمية الشباب في واداكا في أواخر نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. © كلاوديو غراميزي

المستفدين المتوقع حصولهم على مساعدات.[١٤٥] وتوقعت جمعية الفونج لتنمية الشباب أن تنفذ برامج توزيع إضافية في المستقبل تبعا لقدرة المنظمة على الحصول على مخزونات إضافية.[١٤٦]

بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي والعنف، أدى الصراع في النيل الأزرق إلى حرمان المدنيين الذين يعيشون تحت سلطة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال من جميع الخدمات الأساسية تقريبا. فقد اضطرت جميع المدارس والمراكز الصحية التي كانت تعمل في الجزء الجنوبي من الولاية إلى الإغلاق بسبب عدم وجود الموظفين المؤهلين ووسائل العمل، ولا سيما في المستشفيات، حيث لم يتم تعويض المواد الصيدلانية التى تم إستهلاكها منذ سبتمبر / أيلول ٢٠١١.[١٤٧] وفي الوقت نفسه كان لابد من توقف معظم الأنشطة المدرة للدخل التي كانت تمارسها المجتمعات المحلية نظرا لانعدام الأمن؛ وكنتيجة لذلك، تحول الكثير من المدنيين، ولا سيما في قطاع يابوس، إلى أنشطة بديلة، بما فيها صيد الأسماك واستخراج الذهب يدوياً.[١٤٨]

رغم الأزمة الإنسانية الحادة في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال والضغوط الدبلوماسية من جانب المجتمع الدولي – ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، التي قدمت "اتفاقية ثلاثية" لأطراف النزاع (أنظر أدناه) – لم يتسنى للوساطة أن تفضى إلى أي اتفاق سياسي لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع، وكان كل طرف يلقي باللائمة على الآخر بسبب فشل الوساطة.

سادسا - الأبعاد السياسية

ومنذ الفترة الانتخابية في عام ٢٠١٠ وتسارع وتيرة عسكرة الحكومة للولاية، بدت إمكانية التوصل لحل لأزمة النيل الأزرق عبر التفاوض السياسي آخذة في التقلص. ثم انهارت بشكل قاطع مع رفض الرئيس البشير للاتفاق الإطاري الموقع في أديس أبابا في أواخر يونيو / حزيران ٢٠١١.[١٤٩] ولقد نظر فرع النيل الأزرق التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال لذلك الاتفاق بوصفه الفرصة الأخيرة للسلام، وإن كان جناح جنوب كردفان قد نظر له باعتباره محاولة من الخرطوم لتقسيم الحركة. أدى كل من فشل عملية السلام ، وإعلان حالة الطوارئ في النيل الأزرق، وحظر الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال كحزب سياسي، إلى دفع فرع الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال في النيل الأزرق إلى التمرد المسلح - وإلى دفع الولاية إلى مرحلة جديدة من الحرب.

الأمر الأهم على الإطلاق هو أن معاودة الصراع في سبتمبر / أيلول ٢٠١١ تشير إلى فشل عملية اتفاق السلام الشامل كآلية سياسية للاستجابة لمطالب "المنطقتين". وبالنظر إليها كمكون من حزمة التداعيات الأولى التي ترتبت على انفصال جنوب السودان، فإن الحرب في النيل الأزرق تجسد البعدين السوداني والإقليمي.

الصراع في النيل الأزرق: أزمة سودانية

على الرغم من أن الحكومة المركزية ربما تتعامل مع الحرب في النيل الأزرق باعتبارها مسألة منفصلة، إلا أنه من المسلّم به أن مظالم الولاية المزمنة والتي ما تزال بدون حل تعد تعبيراً عن أزمة أوسع في كافة أنحاء السودان. وكإدراك لخطورة التهديدات على إستقرار البلد بأجمعه، فإن جهوداً دبلوماسية متواصلة ظلت مكرسة "للمنطقتين" منذ المراحل الأولى للحرب في جنوب كردفان. إذ سعت المحادثات إلى تجنب تمدد النزاع إلى النيل الأزرق ولضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالنزاع والخاضعة لسيطرة قوات التمرد. وبشكل مستمر تداخلت المحادثات السياسية بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال - والتى أجريت عبر وساطة لجنة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى والحكومة الإثيوبية - مع المفاوضات بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين، غير أنها فشلت في التوصل إلى أية نتائج ملموسة.

في فبراير / شباط ٢٠١٢، اقترح كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية "اتفاقية ثلاثية" على الأطراف المتحاربة في محاولة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين

من الحرب. وبحلول أغسطس / آب ٢٠١٢، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال والحكومة قد وقعتا بصورة منفصلة على مذكرتي تفاهم ثنائي مع "المبادرة الثلاثية"، ولكن نظرا للتناقضات بين الوثيقتين لم تنفذ الأحكام.[١٥٠]

أدى النزوع نحو التطرف من كلا الجانبين، النظام والتمرد – ولا سيما اعتبارا من مارس / آذار ٢٠١٣، عندما بدأت الفرقة الأولى التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بتوسيع نشاطها العسكري إلى ولاية شمال كردفان – إلى تضييق المجال أكثر فأكثر أمام المفاوضات السياسية، وأدى بشكل فعلي إلى استبعاد الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال من عملية الوساطة بقيادة لجنة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى. وفي أبريل / نيسان ٢٠١٣، وبعد التأجيل المتكرر لجولة المحادثات التي تعقدها لجنة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى، رفضت الحكومة الاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال كطرف شرعي للتفاوض وربطت المشاركة في المحادثات في مقبل الأيام بتسريح قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال. وبالمثل رفضت الحكومة من توها طلب الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال في يونيو / حزيران لهدنة مؤقتة تتيح إمكانية إجراء حملات تطعيم في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين (Sudan Tribune, 2013n). وبالتزامن مع ذلك، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال علي استعداد للتفاوض حول وقف الأعمال القتالية، وإنما فقط لدواعي إنسانية، وكانت تتوقع أن تعهد إدارة المساعدات الغذائية إلى فرعها الإنساني، وكالة السودان للإغاثة وإعادة التأهيل. ونتيجة لذلك، وبحلول نهاية الشهر، نظرت لجنة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى إلى الاختلافات بين مواقف الأطراف المتفاوضة باعتبارها غير قابلة للتوفيق وبذا ركزت جهودها الدبلوماسية على تطبيع العلاقة الثنائية بين السودان وجنوب السودان (AUHIP, 2013).[١٥١]

وفي أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣، وبسب القلق إزاء احتمال انتشار شلل الأطفال في "المنطقتين"، طالب مجلس الأمن الدولي حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال بالتوصل إلى اتفاق بشأن السماح لحملة تطعيم تستهدف ١٦٥،٠٠٠ طفلا في النصف الأول من نوفمبر / تشرين الثاني (UNSC, 2013). ولكن، وعلى الرغم من أن الطرفين سارعا بالإعلان عن التزامهما بوقف الأعمال القتالية من أجل السماح بإجراء الحملة، إلا أن الحكومة رفضت المشاركة في المحادثات الثنائية مع حركة التمرد بشأن الأساليب الفنية ذات الصلة. ورغم أنه كان قد تقرر عقد اجتماع في ٤ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣ تحت رعاية لجنة الاتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المستوى في أديس أبابا، إلا أنه ألغي في نهاية الأمر ، أسوة بالمحادثات التى تقرر قيامها في السابق. ورغم أن الحكومة قد ادعت أن الخرطوم لم تصلها أية دعوة رسمية ، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال اتهمت النظام باستخدام قضية المساعدات الإنسانية كسلاح في حربها في "المنطقتين" (SMC, 2013; Sudan Tribune, 2013t; 2013u; 2013y, 2013z). وسرعان ما صرح وزير الدفاع السوداني علنا بإطلاق عمليات

عسكرية متزامنة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق تهدف إلى القضاء على التمرد (Sudan Tribune, 2013aa; SRRA, 2013b).

يمكن وصف الحرب في النيل الأزرق بأنها بعد واحد من أبعاد صراع أوسع، وبشكل أخص منذ تشكيل إئتلاف الجبهة الثورية السودانية في ١٢ كانون الثاني/نوفمبر ٢٠١١. [١٥٢] فبعد إشراك الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال والحركات المسلحة الثلاثة الرئيسة في دارفور[١٥٣] والمنشقين من أحزاب المعارضة (الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة القومي)، قدمت الجبهة الثورية السودانية برنامجها السياسي في أوائل أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢، تحت عنوان "إعادة هيكلة الدولة السودانية"؛ وفي يناير / كانون الثاني ٢٠١٣، أجازت برنامجها السياسي الثاني – ميثاق الفجر الجديد – بالإشتراك مع إئتلاف معارضة سياسية أخرى، وهي قوى الإجماع الوطني (Sudan JEM.com, 2013). وكلا الوثيقتان أعلنتا في كامبالا، أوغندة، وطالبتا بتشكيل حكومة انتقالية. ورغم أن مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في تلك المبادرة قد زادت من تعزيز البعد القومي لنضالها ، إلا أن تعيين مالك عقار رئيسا للإئتلاف ساعد في وضع النيل الأزرق في طليعة قيادة الجبهة الثورية السودانية.[١٥٤]

يمثل تأسيس ائتلاف الجبهة الثورية السودانية تطورا ملحوظا في مجريات الأحداث في السودان، وإن كان التنسيق على أرض المعركة مازال مقتصرا على التنسيق بين جنوب كردفان (حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال) ودارفور (فصائل عبد الواحد ومني مناوي التابعة لجيش تحرير السودان). وبالفعل، سمح الإئتلاف للمجموعات المسلحة التي تمارس أنشطتها في مناطق الصراع الثلاثة بتوحيد أهدافها ، رغم أنها لم تتحد على مستوى العمليات العسكرية. ويقف ذلك التطور على طرف نقيض مع الأنهاج المنفصلة التي اتخذها كل من الجيش الشعبي لتحرير السودان وحركات التمرد في دارفور، اللذان لم يتحدا مطلقا رغم بعض نقاط التقارب الأيدلوجي. وعلاوة على ذلك، وكما هو الحال في الماضي حين كان كفاح الجيش الشعبي لتحرير السودان ودارفور في منافسة بين بعضهما البعض لنيل اهتمام الحكومة والمجتمع الدولي، ما تزال الخرطوم والجهات الخارجية الفاعلة المشاركة في عملية الوساطة الدبلوماسية تعامل الصراع في "المنطقتين" والصراع في دارفور باعتبارهما مختلفين تماما. بالإضافة إلى ذلك، وفي أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣، وسّعت الجبهة الثورية السودانية من قاعدة تأييدها بإنضمام إحدى الجماعات المسلحة التي تمارس نشاطها في شرق السودان—وهي الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة [١٥٥] – وعززت صلاتها مع أحزاب المعارضة السياسية، ولا سيما حزب الأمة القومي، بزعامة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي.[١٥٦]

ولكن، إذا كان للجبهة الثورية السودانية أن تصمد كإئتلاف جدي، فإنها لن تكون بحاجة إلى إيجاد مدخل إلى المشهد السياسي السوداني فحسب، بل وتحتاج أيضا للحصول على الاعتراف الكامل بكونها

محاورا شرعيا من جانب حكومة السودان والمجتمع المدني السوداني، فضلا عن المجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأفريقي.[١٥٧] قد يكون من الصعب تحقيق تلك الأهداف، كما يتضح من عدة حوادث وردت أنباء عنها في النصف الأول من ٢٠١٣. فعلى سبيل المثال، بعد بضعة أيام من توقيع الجبهة الثورية السودانية وقوى الإجماع الوطني لميثاق الفجر الجديد في يناير / كانون الثاني ٢٠١٣ ، هددت الحكومة المركزية بحظر جميع الأحزاب والمنظمات التي تكون تحالفات مع حركة التمرد. وبعد بضعة أيام فقط، نددت مراصد حقوق الإنسان السودانية بموجة من الاعتقالات التي استهدفت السياسيين المعارضين المنضوين تحت مظلة إئتلاف قوى الإجماع الوطنين وذلك عند عودتهم إلى الخرطوم قادمين من كامبالا حيث حضروا محادثات مع الجبهة الثورية السودانية سبقت تبنيهم لميثاق الفجر الجديد (ACJPS, 2013; Sudan Tribune, 2013a).

ذكرت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال أن القمع السياسي عموما استمر حتى بعد الفترة الأولى من الصراع. فقد تم اعتقال أكثر من ٧٠٠ شخص في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة بسبب دعمهم المزعوم للحركة. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ أيضا عن حالات تعذيب وأحكام بالإعدام منذ بداية الحرب في جبال النوبة (Sudan Tribune, 2013c). وفي ذلك الوقت، إستمر القادة من كلا الجانبين في استخدام الخطاب العنيف وأظهروا اهتمام قليل بالحوار. وفي أواخر مايو / أيار ٢٠١٣، على سبيل المثال، وبعد أن كانت القوات المسلحة السودانية قد استعادت سلطة الحكومة على أب كرشولا (على الحدود بين جنوب كردفان وشمالها)، أكد الرئيس البشير علنا رفض الحكومة للمشاركة في المفاوضات مع الجبهة الثورية السودانية، واصفا الإئتلاف بأنه مجموعة من "مرتزقة (جنوب السودان) وإرهابيين". ولاحقا وجد التصريح الرئاسي ترحيباً من أحمد إبراهيم الطاهر، رئيس البرلمان القومي، والذي دعا إلى "التدمير الكامل" للتمرد. وبعد بضعة أيام، صرحت الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال استعدادها لاستئناف المحادثات مع الحكومة بشأن وقف الأعمال القتالية ووصول الجهات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع الواقعة تحت سيطرتها، ولكن بعدها بوقت قصير دعت الحركة الشعب السوداني إلى الانتفاض ضد الحكومة لفرض تغيير النظام (Sudan Tribune, 2013f; 2013i; Radio Dabanga, 2013a).

في يوليو / تموز ٢٠١٣، صوت البرلمان القومي على تعديل التشريعات المحلية الخاصة بالجيش، الأمر الذي لم يدع أي مجال للشك بنية الحكومة المركزية منح الأولوية القصوى لحل الصراعات عسكرياً وهو الأمر الذي يؤثر على الولايات الهامشية في الدولة ويعزل أي شكل من أشكال التمرد عن الشرائح المؤيدة له. وفي الواقع، لم يسمح الإطار التشريعي الجديد لوزير الدفاع باستدعاء جميع المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ عاما – بمن فيهم موظفي الخدمة المدنية والمواطنين العاديين ومتقاعدي الجيش والقوات النظامية – للانضمام إلى احتياطي الجيش فحسب، وإنما خول أيضاً لنظام القضاء العسكري

بمحاكمة المدنيين عن جرائم مثل إيواء الفارين من العدالة، وتقويض النظام الدستوري، والتعامل مع دولة معادية (Sudan Tribune, 2013o; 2013p; Radio Dabanga, 2013b).

وبصورة ممنهجة تم تقويض آفاق الحل السياسي عن طريق التفاوض، ليس أقله من خلال حملات الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال العسكرية المستمرة على الجبهات الثلاثة طوال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ والتأجيل المتواصل للمفاوضات المباشرة وأعمال الحكومة الانتقامية ردا على أي شكل من أشكال الدعم للجبهة الثورية السودانية (أو أي شكل آخر من أشكال المعارضة للنظام، كما اتضح خلال الانتفاضة الشعبية في سبتمبر / أيلول ٢٠١٣). ونتيجة لذلك، يبدو حل النزاع في النيل الأزرق – وكذلك في دارفور وجنوب كردفان – غير ممكن بصورة متزايدة، ولا سيما على المدى القصير. وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن أيّا من الأطراف المتحاربة يتمتع بالقدرة على تحقيق نصر عسكري حاسم ومستدام، ولا يوفر السياق السياسي الراهن في السودان أي فسحة لنقاش سياسي بنّاء حول علاقة جديدة بين الخرطوم ومناطقها الهامشية، بما فيها "الجنوب الجديد".

الصراع في النيل الأزرق: أزمة إقليمية

كما أنه لا يمكن فهم الأزمة في النيل الأزرق بشكل مكتمل بدون أن يؤخذ سياقها السياسي القومي بالحسبان، وكذلك يتعين النظر إليها عبر منظورها الإقليمي. لم تقم الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بتنفيذ عمليات مشتركة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في الأراضي السودانية – على غرار ما حدث في منطقة هجليج في جنوب كردفان في أبريل / نيسان ٢٠١٢ – وليس ثمة نزاع حدودي كبير لتأليب الخرطوم ضد جوبا على الحدود بين ولايتي أعالي النيل والنيل الأزرق. ولكن قصة نضال الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في النيل الأزرق تكتسب ملامحها عبر العلاقة المتميزة بين حركة التمرد والنظام الحاكم في جنوب السودان من جهة، ومن جهة أخرى عبر التداعيات المستمرة للتوترات بين الشمال والجنوب.

ما تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، والتي تمثل الشريحة الشمالية المؤيدة للحركة الشعبية لتحرير السودان، تحتفظ بعلاقة وثيقة مع الحزب الحاكم الجنوبي. ونتيجة لذلك، فإن اندلاع الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق قبل بضعة أسابيع فقط من استقلال جنوب السودان وبعده ببضعة أسابيع أيضا – في الوقت الذي لم يكن فيه الفصل بين فرعي المجموعة التي أنشأها جون قرنق قد تم بعد بصورة نهائية – أدى إلى جرّ الدولة الوليدة إلى الحروب السودانية. وكما هو موضح أعلاه، كان بضع مئات من الجنود الجنوبيين مازالوا منتشرين في الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في بداية الحرب في سبتمبر / أيلول ٢٠١١؛ وفي الوقت نفسه، كان بعض المقاتلين الذين هم في الأصل من النيل الأزرق يخدمون في فرق الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولم ينضم آخر الرجال الذين أعيدوا إلى وطنهم إلى قوة النيل الأزرق إلا في مارس / آذار ٢٠١٢.

بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر أعلاه، ترددت أنباء عن إجراء ترتيبات في جنوب السودان من أجل تسليم أسلحة وذخيرة جوا إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال في النيل الأزرق خلال الشهر الأول من القتال. ورغم أنه لم يتسن لهذا لبحث العثور على أية أدلة إضافية على أن جوبا قدمت الدعم العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، إلا أنه من المرجح أن يكون التقارب بين القوات والخلفية الإيديولوجية والتاريخية المشتركة – فضلا عن الخبرة القتالية المشتركة – حملت الجيش الشعبي لتحرير السودان على تقديم مختلف أشكال الدعم بالإمدادات، على أن ذلك الدعم ربما لم يكن مصرح به من حكومة الجنوب على الدوام (Sudan Tribune, 2013l).

على الرغم من أن الأبحاث الميدانية التي أجريت لأغراض الدراسة الحالية استطاعت جمع عدد من التقارير عن الدعم بالإمداد المقدم للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال – ولا سيما فيما يتعلق بالنقل والمركبات وقطع الغيار ووثائق السفر ودفع الرواتب – لم يتسن التحقق من تلك التقارير بصورة مستقلة. ولكنّ في النيل الأزرق ظل المؤلف يلاحظ بشكل روتيني جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وهم يستخدمون مركبات تحمل لوحات ترخيص تخص مقر قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان أو زيا يظهر العلم الوطني لجنوب السودان (أنظر الصورة ١٠)، رغم أنه لم يتسن تحديد أصل تلك المواد وتسلسل عهدتها. ووفقا لبعض المراقبين الذين أجريت معهم مقابلات خلال العام ٢٠١٢، ربما تم تقديم تلك المواد كنوع من المساعدات قبل استقلال جنوب السودان، أو ربما كان قد تم توريدها مؤخرا من خلال قنوات الدعم التي يستمر تفعيلها من جانب فرق الجيش الشعبي لتحرير السودان أو قادتها بدون مشاورات مسبقة مع التسلسل الهرمي للسلطة في جوبا.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن الحكومة السودانية أصرت مرارا وتكرارا على وجود علاقة مساعدات مباشرة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال (Sudan Tribune, 2013j). ففي يونيو / حزيران ٢٠١٣، احتجت الخرطوم علنا على تقديم المساعدات الطبية لـ ١٧٥ جنديا جريحا تم نقلهم وعلاجهم في منشآت طبية في بانتيو وجوبا وواو (Sudan Tribune, 2013k).

ربما أصبحت الروابط بين النزاع في النيل الأزرق والتوترات بين السودان وجنوب السودان وثيقة أكثر بين أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١١ وكانون الأول/يناير ٢٠١٢ وكذلك بين مارس / آذار ويونيو / حزيران ٢٠١٣ عندما قيل إن القوات المسلحة السودانية نفذت عمليات جوية تستهدف مناطق في ولاية أعالي النيل (HHI, 2013; AI, 2013; Sudan Tribune, 2013e). ووفقا لسلطات جنوب السودان، لم تشمل العمليات التي أطلقت في ١٥ و١٦ يونيو / حزيران ٢٠١٣ ضربات جوية فحسب، وإنما أيضا توغلات مؤقتة من جانب القوات البرية في قونبار بايام (منطقة) في مقاطعة الرنك.[١٥٨] من الصعب تحديد أهداف تلك الهجمات وفيما إذا كانت موجهة لاستهداف مواقع الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال أو لفرض انسحاب جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة العشرة كيلومترات منزوعة السلاح على طول

الحدود، والتي أنشئت من خلال اتفاق وقع في ٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠١٢ (أنظر أدناه). وبصرف النظر عن الدافع، أدى توسيع النشاطات العسكرية إلى أعالي النيل إلى مزيد من التشابك بين الصراع في النيل الأزرق والتوترات الحدودية بين السودان وجنوب السودان.

الصورة ١٠: مقاتل من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال يرتدي زيا يحمل العلم الوطني لجنوب السودان أثناء عرض عسكري أقيم في مقر القيادة العامة للفرقة الثانية في أواخر نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. © كلاوديو غراميزي

وأسوة بالمسؤولين العسكريين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، يستفيد السياسيون في الحركة من علاقات وثيقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وبعض الشخصيات المؤثرة في مؤسسات جنوب السودان، رغم وجود مواقف مختلفة في جوبا إزاء الواجب الأخلاقي لدعم قضية المعارضة السودانية (Gramizzi and Tubiana, 2013). كان ثمة صدى لتلك القراءة خلال المقابلات التي أجريت مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان في جوبا في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. وأقر المسؤولون بأن التعاطف والدعم السياسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال يمثلان واجبا أخلاقيا بالنسبة لجنوب السودان، ولا سيما بسبب مساهمة المنطقتين في تحرير الجنوب. وأصروا أيضا أن حكومة جمهورية جنوب السودان لا يمكنها المشاركة في الحرب إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، إذ إن الحرب في الشمال ليست في صالح جوبا، وخاصة في ضوء الاستقرار الداخلي الهش في جنوب السودان والبيئة الأمنية غير المستقرة في المنطقة.[١٥٩]

وبالفعل، يبدو أن حكومة جمهورية جنوب السودان تفك ارتباطها تدريجيا بالشؤون الداخلية السودانية وتمتنع بصورة متزايدة عن تقديم الدعم العسكري للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وذلك لدواعي داخلية وضغوط دولية. ويبدو أن ذلك التوجه قد أصبح سائدا في أعقاب عملية هجليج عندما أدان المجتمع الدولي بشدة تورط الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جانب قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال وحركة العدالة والمساواة وهدد بفرض عقوبات على حكومة جمهورية جنوب السودان. ومع ذلك، تبقى حكومة جنوب السودان من بين أقوى أركان الدعم السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، وبصورة غير مباشرة، للجبهة الثورية السودانية (Gramizzi and Tubiana, 2013).

كما يتضح من المحادثات الدبلوماسية الأخيرة، أدى كل من علاقة الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال المتميزة مع جنوب السودان وسيطرة المجموعة على بعض الأراضي على طول الحدود بين الشمال والجنوب إلى ربط الصراع في النيل الأزرق (وجنوب كردفان) بالنزاع الأوسع القائم بين الشمال والجنوب. وفي الواقع، تتناول إحدى الاتفاقات التسعة الموقعة بين الخرطوم وجوبا في ٢٧ سبتمبر / أيلول ٢٠١٢ أمن الحدود من خلال إنشاء منطقة منزوعة السلاح مساحتها ١٠ كم على جانبي حدود العام ١٩٥٦، وبذلك تغطي المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (GoS and GRSS, 2012). وفي نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، خلقت حكومة السودان صلة مباشرة بين الأزمتين من خلال الطلب من نظيرتها في جوبا تقديم أسماء المواطنين الشماليين الذين رغبوا في الانضمام إلى الجيش الجنوبي ونزع سلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال واعتقال القادة الرئيسين الثلاثة للحركة، وهم مالك عقار وعبد العزيز الحلو وياسر عرمان. وفرضت الخرطوم تلك المطالب كشروط أساسية لتنفيذ الترتيبات الأمنية المتفق عليها في إطار وساطة دولية. وتشير التغطية الإعلامية

للمحادثات التي عقدت في أديس أبابا في مايو / أيار ٢٠١٣ أن الحكومة السودانية أضافت في وقت لاحق إلى مطالبها طلبا من جوبا بحظر جميع أشكال الأنشطة التجارية التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال والسماح للقوات المسلحة السودانية بملاحقة المتمردين في جنوب السودان.

ازدادت حدة التوترات بصورة أكبر في منتصف مايو / أيار ٢٠١٣ بعد هجمات القوات المسلحة السودانية على طول الحدود بين شمال كردفان وجنوبها. وعلى وجه الخصوص، هددت الخرطوم بإغلاق خط الأنابيب الذي ينقل النفط من جنوب السودان عبر الأراضي السودانية إذا استمرت حكومة جمهورية جنوب السودان بدعم ائتلاف المعارضة. وكانت الحكومة السودانية قد أعلنت في البداية أنها ستغلق خط الأنابيب في أوائل حزيران/تموز، غير أنها وافقت على تمديد الموعد النهائي حتى ٦ سبتمبر / أيلول في ضوء التنفيذ التدريجي لاتفاق سبتمبر / أيلول ٢٠١٢ من جانب جوبا والجهود الدبلوماسية، ولا سيما من جانب الصين والاتحاد الأفريقي (Sudan Tribune, 2013q; 2013r; 2013s). وأخيرا، تم التخلي عن التهديد عندما تحسنت العلاقة الثنائية، وأعيد فتح الحدود التجارية في نهاية سبتمبر / أيلول ٢٠١٣ (GoS and GRSS, 2013).

وكما أشار الكثير من المراقبين، لم يؤدي إدراج صراع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في إطار الوساطة الدولية في الواقع إلى توسيع نطاق المحادثات ليشمل "المنطقتين". بل على العكس، إذ ازدادت عزلة الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال لأن الحكومة السودانية رفضت النظر إلى المجموعة باعتبارها نظيرا شرعيا في المحادثات. وعلاوة على ذلك، استعملت الخرطوم أسلوبا مماثلا للأسلوب الذي قاد مفاوضات اتفاق السلام الشامل، وذلك باستخدام الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال كأداة للمساومة في المحدثات مع جوبا وليس كمحاور في المفاوضات (Sudan Tribune, 2012; 2013e). وثبت أن الاستراتيجية كانت ناجحة إلى حد ما بالنسبة للخرطوم إذ إنها فرضت تأخيرات بالغة على تنفيذ الأحكام المتفق عليها مع جنوب السودان ومنعت النظر بصورة كاملة لمطالب الجبهة الثورية السودانية في عملية التفاوض.

ثمة عاملان إضافيان يمثلان الأساس لفهم البعد الإقليمي لأزمة النيل الأزرق وتداعياتها إلى أبعد من جنوب السودان. الأول هو التواجد المستمر للكثير من قادة الجبهة الثورية السودانية في كمبالا الأمر الذي تنظر إليه الخرطوم بصفته دليلا واضحا على أن التمرد السوداني يستفيد من الدعم الأوغندي المباشر (Xinhua, 2013). والثاني هو أهمية موارد النيل الأزرق – ولا سيما إنتاج الطاقة الكهرومائية – والموقع الجغرافي، ليس بسبب قربه من قوة إقليمية أخرى، إثيوبيا فحسب، وإنما أيضا، والأهم من ذلك، نظرا لموقعها الاستراتيجي على طول نهر النيل الذي يوفر ما يصل إلى ٨٠ في المائة من تيار النيل. فإدارة تدفق النهر تمثل قضية رئيسة بالنسبة لجميع اللاعبين الإقليميين، وخاصة منذ إطلاق مشروع بناء

سد النهضة الإثيوبي الكبير. وفي ذلك السياق، تراقب الأطراف الإقليمية عن كثب التداعيات المحتملة للحرب في النيل الأزرق (Hayeb, 2013). وبالفعل، فجهود أديس أبابا المتواصلة والرامية إلى ضمان حل تفاوضي مستدام للصراعات بين الخرطوم والمعارضة السودانية المسلحة تسلط الضوء بصورة فعالة على أهمية البعد الإقليمي للحربين في المنطقتين.

سابعا - الاستنتاجات

قد ينظر إلى عودة الحرب على نطاق واسع في النيل الأزرق ، بما يشبه إلى حد بعيد ما حدث في جنوب كردفان، على أنها امتداد للحرب الأهلية التي ألّبت الجيش الشعبي لتحرير السودان ضد النظام المركزي وكمثال لفشل اتفاق السلام الشامل في صياغة استجابات سياسية للمناطق التي بقيت جزءا من السودان بعد يوليو / تموز ٢٠١١. فخلال الفترة الانتقالية، أعطى تنفيذ الأحكام السياسية لاتفاق السلام - ولا سيما فيما يتعلق بانتخابات العام ٢٠١٠ والمشورة الشعبية - فسحة من التفاؤل أكثر في النيل الأزرق منها في جنوب كردفان. غير أن التوترات وانعدام الثقة بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان استمرت في التصعيد، ولا سيما بعد أن رفض حزب المؤتمر الوطني الاعتراف بنتيجة المشورة الشعبية أو تقديم مزيد من التنازلات إلى الولايات الهامشية بمجرد أن صار انفصال جنوب السودان أمر لا مفر منه.

أظهرت حكومة السودان من خلال رفضها المشاركة في المفاوضات السياسية مع الجبهة الثورية السودانية وإدراج "المنطقتين" في إطار المحادثات الدبلوماسية مع جنوب السودان انحيازها للحل العسكري. وبالفعل، فقد هدفت إلى تقسيم المكونات المختلفة للمعارضة المختلفة وإلى تحقيق أهدافها على أرض المعركة بدلاً من الموافقة على محادثات تجري بالتزامن مع الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال وحركات دارفور. وبالفعل أثبت ذلك النهج أنه ناجح جزئيا في النيل الأزرق، حيث تعمل الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال بمعزل عن فروع الجبهة الثورية السودانية الأخرى وفي ظل دعم خارجي محدود للغاية. فبعد أن فقدت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الأمل في الحلول السياسية بعد رفض الاتفاق الإطاري الموقع في يونيو / حزيران ٢٠١١ و صارت عمليا مستبعدة من المفاوضات التي يرعاها المجتمع الدولي، باتت القيادة تنظر إلى التمرد المسلح بوصفه الطريق الوحيد لتحقيق طموح الحركة في تغيير النظام في الخرطوم واستقلالية أكبر للولاية في إطار نظام فدرالي.

لا تعكس الحرب في النيل الأزرق البعد الوطني لنضال الجبهة الثورية السودانية بالقدر نفسه الذي تعكسه جبال النوبة، وليس من المرجح أن تحدث أثرا حاسما على التوازن العسكري على نطاق السودان. ولكن يتوقف موقع الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ضمن التحالف الأوسع على قدرتها على الاستمرار في الضغط العسكري على الحكومة في النيل الأزرق. ومن شأن هزيمة عسكرية حاسمة للفرقة الثانية أن تحد لا محالة من شرعية الحركة في قيادة الجبهة الثورية السودانية، وأن تقوض الوزن السياسي للجبهة الثورية السودانية في المشهد السياسي المحلي، وأن تسمح للحكومة بتحويل مزيد من الموارد إلى جنوب

كردفان ودارفور. غير أن الحفاظ على نشاط جبهة النيل الأزرق يعتمد على قدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال على التغلب على التحدي المتمثل في تأمين الإمدادات من الأسلحة والذخيرة وقدرتها على الحفاظ على الروح المعنوية في صفوف قوتها وعلى قدرة الجبهة الثورية السودانية في تعزيز التنسيق السياسي و العملي بين عناصرها المختلفة.

واضعين في الإعتبار التمازج بين الصراع في النيل الأزرق والحربيين في جنوب كردفان ودارفور، وإدراج قضايا "المنطقتين" في إطار المحادثات بين الشمال والجنوب، والصعوبات التي تواجهها الأطراف المتحاربة في تأسيس تفوق عسكري مستدام، وعجز المجتمع الدولي عن وضع حلول فعالة للسودان بأكمله رغماً عن تداعياته المحتملة على الإقليم، فإنه من الراجح أن تبقى النيل الأزرق بيئة لا يمكن التنبؤ بها وغير مستقرة على المدى الطويل.

لا يمكن التنبؤ بمستقبل الصراع في النيل الأزرق، أسوة بذاك الدائر بشكل أوسع في البيئتين السياسيتين السودانية والإقليمية. وإذا ثبت أن الجبهة الثورية السودانية غير قادرة على تأمين شريحة شعبية مؤيدة موحدة في السودان - ناهيك عن فرض تغيير النظام بالوسائل العسكرية - من شأن الإئتلاف مع ذلك إضعاف حكومة السودان من خلال إدخالها في صراع غير مستدام ومستنزف للموارد. وهو يتطلب التنسيق الفعال بين العناصر المختلفة للجبهة الثورية السودانية بحيث تتمكن من استدامة النشاط العسكري على الجبهات الثلاثة: النيل الأزرق، ودارفور، وجنوب كردفان. على أن ترجيح إحتمال نجاح استراتيجية كتلك بعد سنتين من معاودة الصراع في النيل الأزرق يبقى سؤالاً مطروحاً، وخاصة لأن تحمل أعباء الحرب لا يبدو أنه يمثل تهديدا حيويا أو وشيكا لحزب المؤتمر الوطني. وبالفعل، رغم التكاليف المالية المرتفعة جدا والتكاليف البشرية الباهظة، يبقى الخيار العسكري هو الأولوية بالنسبة للخرطوم.

الملاحظات الختامية

١. تقع ولاية النيل الأزرق بين خطي العرض ٩,٣٠ و١٢,٣٠ شمالا وخطي الطول ٣٣,٥٠ و٣٥,٥٠ شرقا في المنطقة الحدودية بين المرتفعات الإثيوبية (في الشرق) وسهول ولاية أعالي النيل (في الغرب). وسجل التعداد السكاني الأخير الذي أجري في العام ٢٠٠٨ نحو ٨٥٠،٠٠٠ نسمة. وتقع الدمازين عاصمة النيل الأزرق على بعد ٥٥٠ كم جنوب الخرطوم.

٢. الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال (والتي كانت تعرف بالفرقة العاشرة في الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل استقلال جنوب السودان) هي قوة الحركة العسكرية المنتشرة على طول خط الجبهة الأمامي في النيل الأزرق. وتعرف القوة العسكرية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال في جنوب كردفان (المعروفة سابقا بالفرقة التاسعة في الجيش الشعبي لتحرير السودان) حاليا باسم الفرقة الأولى.

٣. لتحليلات حديثة للنزاع في جنوب كردفان، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013) و ICG (2013a).

٤. لمزيد من المعلومات عن تلك الجوانب من الصراع في دارفور، أنظر Gramizzi and Tubiana (2012)، وعن جنوب كردفان، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013) و ICG (2013a).

٥. وفقا لمعطيات الأمم المتحدة، استقر أكثر من ١٢١,٣٠٠ شخصا في معسكرات الاجئين في أعالي النيل (جنوب السودان)، بينما استقر ٣٢،٠٠٠ تقريبا في معسكرات تقع في إثيوبيا (UNHCR, 2013a–d). أنظر الفصل خامسا من ورقة العمل الحالية.

٦. تسيطر ثلاثة ألوية تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال على النيل الأزرق، وهي كما يلي: اللواء الأول ومقر قيادته في الفوج وهو مسؤول عن القطاع الغربي، واللواء الثاني ومقر قيادته في يابوس وهو مسؤول عن القطاع الشرقي، واللواء الثالث وتتمركز قيادته في وادكا وهو مسؤول عن القطاع الأوسط.

٧. لا يعرف إلا القليل عن التاريخ المبكر لسلطنة الفونج. ويرى بعض المؤرخين أن شعب الفونج لم يكونوا عربا ولا مسلمين في البداية. وطوال كامل تاريخ حكم الفونج، كانت المناطق الحدودية الشرقية والجنوبية من المنطقة بمثابة الفناء الخلفي لحملات صيد الرقيق من مملكتي الفونج وإثيوبيا كلتيهما. وخلال النظام التركي – المصري (١٨٢١—١٨٨٥)، كانت المنطقة الحالية للنيل الأزرق تتعرض بصورة منتظمة للغارات التي تشن للقبض على العبيد.

٨. على وجه الخصوص تم تنصير مجتمع الأدوك، في أقصى المناطق الجنوبية للولاية، على يد إرسالية تبشيرية أميركية كانت قد طردت من إثيوبيا في العام ١٩٣٨.

٩. كانت أولى الشركات الأجنبية التي تستثمر في القطاع الزراعي في النيل الأزرق في ثمانينيات القرن العشرين من العربية السعودية. وخلال العقد التالي، ازداد عدد القطع الزراعية التي وزعت إلى الشركات الأجنبية واستغلت من جانب تلك الشركات بصورة ملحوظة. وقبل اندلاع النزاع في سبتمبر / أيلول ٢٠١١، أشارت أنباء أن شركات مختلفة، ولا سيما من دول الخليج، كانت ماتزال تمارس أعمالها في الولاية. كما أن أسامة بن لادن استثمر في قطعة أرض زراعية في النيل الأزرق في تسعينيات القرن المنصرم. ولكن بعد رحيله من السودان، بقيت الأرض مهجورة. مقابلات أجراها الكاتب مع اثنين من المسؤولين السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. أنظر أيضا ICG (2013a).

١٠. مقابلات أجراها الكاتب مع مسؤولين سياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢ وفي النيل الأزرق في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١١. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال وأحد العاملين في منظمة دولية غير حكومية، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٢. أعيد إنشاء نظام الإدارة الأهلية في العام ١٩٩٠ ولكنه كان مهمشا من الناحية العملية، إذ كان يتم تعيين غالبية الزعماء المحليين من جانب الحكومة المركزية من خلال مشاورات ضئيلة، إن وجدت، مع المجتمعات المحلية التي كان من المفترض أنهم يمثلونها.

١٣. تقع كثير من مناطق الاستخراج في النيل الأزرق، بما فيها تلال الأنقسنا ومناطق قيسان والكرمك ويابوس. وقبل اندلاع الصراع في العام ٢٠١١، كان استخراج الذهب يجري على نطاق ضيق في منطقة وادكا.

١٤. كان السبب في حدوث إحدى أضخم موجات النزوح قبل الحرب الأهلية هو بناء سد الروصيرص في العام ١٩٦٦. ووفقا لمسؤول من الفرع السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، نزح أكثر من ٧٠،٠٠٠ شخص لأكثر من ٣٠ عاما ضمن النيل الأزرق، نتيجة لسياسة الحكومة الخاصة بتطوير مشاريع زراعية واسعة النطاق. مقابلات أجراها الكاتب، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٥. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع اثنين من المسؤولين السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٦. كان من بين الأشخاص الأكثر شعبية في اتحاد الفونج هو الهادي طنجور (من قبيلة البرتا)، الذي عينته الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان فيما بعد عضوا في البرلمان الاتحادي في الخرطوم. مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول من الفرع السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، الذي كان سابقا عضوا في حزب المؤتمر الوطني، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٧. أسس نظام الإنقاذ في ٣٠ يونيو / حزيران ١٩٨٩ من خلال انقلاب عسكري قاده العقيد عمر البشير (الذي عين رئيسا في العام ١٩٩٣). مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع مسؤولين سياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ومراقبين دوليين، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٨. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان ومحلل دولي مختص بشؤون جنوب السودان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. بالنسبة لتطور جبهة النيل الأزرق، أنظر ICG (2013a: p. 51).

١٩. كانت هيلدا إف جونسون، السياسية والدبلوماسية النرويجية، قد شاركت شخصيا في عملية الوساطة التي أفضت إلى اتفاق السلام الشامل. وفي يوليو / تموز ٢٠١١، تم تعيينها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان.

٢٠. ادعى عدد من المسؤولين السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال تمت مقابلتهم بين نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ أن قادة حزب المؤتمر الوطني طلبوا من لجنة الانتخابات تعديل نتيجة التصويت لصالح مرشحهم. غير أن رئيس اللجنة رفض الانصياع لتلك الأوامر.

٢١. مقابلات أجراها الكاتب مع مسؤولين سياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع عضو سابق في المركز الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب الموقع، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٢. تم تأكيد ذلك التقييم بوساطة عدد كبير من المقابلات التي أجريت في العام ٢٠١٢، رغم أنه وردت تقارير أيضا عن حالات معزولة من المخالفات. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من ممثلي الفروع السياسية والعسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، وعضو سابق في المركز الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق وعمال إغاثة ومراقبين دوليين من ذوي الخبرات المباشرة في النيل الأزرق، جنوب السودان والنيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٢٣. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد زعماء المجتمع المحلي، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. أنظر أيضا Carter Center (2011) وICG (2013b, p. 12).

٢٤. بحلول الوقت الذي تصاعدت فيه التوترات السياسية لتتطور إلى مواجهة مسلحة في سبتمبر / أيلول ٢٠١١، كان بعض الأعضاء الأكثر تقدما في قيادة حزب المؤتمر في النيل الأزرق – بمن فيهم مرشح الحزب في انتخابات حكام الولايات ٢٠١٠ ، فرح عقار—قد تم طردهم من الحزب. مقابلة أجراها الكاتب مع عضو سابق في المركز الرئيس لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب الموقع، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٢٥. بدأت اللجنة ولايتها رسميا في ٣٠ يونيو / حزيران ٢٠١١.

٢٦. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع محللين مختصين بشؤون السودان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومنشق من إحدى الوحدات المشتركة المدمجة التابعة للقوات المسلحة السودانية، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٢٧. مقابلات أجراها الكاتب مع عضو سابق في المركز الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب الموقع، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع عضور في إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع منشق من إحدى الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٢٨. مقابلة أجراها الكاتب مع العميد الجندي سليمان عبد الرحمن، تم حجب الموقع، تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٢.

٢٩. لمعلومات إضافية عن بداية النزاع في جنوب كردفان، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013).

٣٠. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع مسؤول سياسي من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع أربعة ضباط عسكريين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٣١. كان اللواء يحيى، قائد الفرقة الرابعة في القوات المسلحة السودانية، معينا في الدمازين في وقت اندلاع الصراع؛ وسرعان ما تم استبداله بعضو حزب المؤتمر الوطني والعميد المتقاعد في القوات المسلحة السودانية الهادي بشرى. خدم بشرى بصفته والياً حتى تعيين حسين ياسين حمد

في العام ٢٠١٣. مقابلة أجراها الكاتب مع عضو سابق في المركز الرئيس لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب المكان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٢. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع عدد من ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان والنيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، ومع عضو سابق في المركز الرئيس لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب المكان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٣. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٣٤. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، ومع أحد الجنود في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذي خدم في تلال الأنقسنا حتى يناير / كانون الثاني ٢٠١٢، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٣٥. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع عدد من ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٣٦. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع عدد من ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ومراقبين ومحللين دوليين، جنوب السودان والنيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٣٧. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع مراقب دولي مختص في شؤون جنوب السودان، ومع ضابط رفيع المستوى في الاستخبارات العسكرية في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان والنيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٣٨. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع عدد من ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٣٩. أجرى الكاتب زيارة ميدانية في ٣٠ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. كما أنه لاحظ وجود طائرة الآنتونوف "Antonov" في عدد من الظروف خلال البحث الميداني الذي أجري لأغراض ورقة العمل الحالية، وقصفين اثنين على الأقل، على شالي الفيل ويابوس، في ٧ و٩ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، على التوالي. غير أن الفحص الذي أجراه على شظايا القنابل التي أسقطتها طائرة الآنتونوف "Antonov" لم يثمر عن أية معلومات مفيدة، لا من حيث نوعها ولا مصدرها.

٤٠. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، بمن فيهم ضابطا خدم في تلال الأنقسنا حتى مايو / أيار ٢٠١٢، ومع جندي من الحركة الشعبية كان مرابطا في تلال الأنقسنا حتى يناير / كانون الثاني ٢٠١٢، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٤١. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضابط في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال خدم في تلال الأنقسنا حتى مايو / أيار ٢٠١٢، ومع جندي من الحركة كان مرابطا في تلال الأنقسنا حتى يناير / كانون الثاني ٢٠١٢، ومع مدنيين تم إنقاذهم من جانب الحركة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٤٢. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع عدد من المدنيين الذين شاركوا في القافلة، بمن فيهم الشيخ، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٤٣. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضابط في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال خدم في تلال الأنقسنا حتى مايو / أيار ٢٠١٢، ومع مدنيين تم إنقاذهم من جانب الحركة في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٤٤. ولكن، وفقا لمالك عقار، لم تمثل عملية ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ انسحابا نهائيا من التلال. أنظر ICG (2013b, p. 23).

٤٥. لمزيد من المعلومات عن الصراع في جنوب كردفان، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013).

٤٦. جذور الصراعين في جنوب كردفان والنيل الأزرق مماثلة لتلك التي قادت دارفور إلى الحرب في العام ٢٠٠٣. ويمكن لمزاعم مماثلة أن تنطبق أيضا على ولايات هامشية أخرى، مثل شرق السودان.

٤٧. يمتد دعم الحكومة للميليشيات أيضا على الصراع في دارفور. أنظر أيضا، على سبيل المثال، Gramizzi and Tubiana (2012).

٤٨. مقابلات أجراها الكاتب مع ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. أنظر الفصل الثالث أدناه.

٤٩. مقابلات أجراها الكاتب مع ضباط من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. قدم بعض الضباط أمثلة مادية لدعم ذلك الموقف؛ فقد أشار أحدهم إلى أنه كان قد توجب حرق بعض العربات (من نوع لاند كروزر "Land Cruiser") الحربية التي استولت عليها قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال بعد قتال القوات الحكومية في مخيم المعركة، وذلك بسبب عدم توفر السائقين.

٥٠. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضباط وجنود في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٥١. مقابلات أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، ومع أحد عمال الإغاثة الإنسانية، أديس أبابا، إثيوبيا، ١٦ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٥٢. لم تبدأ عمليات توزيع الغذاء في النيل الأزرق إلا عند نهاية نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، أي بعد ١٤ شهرا على بدء الحرب. أما في جنوب كردفان، فبدأت عمليات توزيع الغذاء بصورة أسرع قليلا، بحلول أبريل / نيسان ٢٠١٢، أي بعد عشرة أشهر على بداية الصراع (Gramizzi and Tubiana, 2013).

٥٣. لم يذكر أي واحد من ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذين تمت مقابلتهم بين نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ التبعية إلى الجبهة الثورية السودانية ولا إلى البرنامج السياسي للجبهة الثورية السودانية أو استراتيجيتها. وكانت غالبية أولئك الذين تمت مقابلتهم أفرادا من قبائل الأنتسنا وجوم جوم والأدوك، وبدا أن الكثير منهم كانوا مشاركين في الصراع للدفاع عن مجتمعاتهم الخاصة بهم. وعلى النقيض من ذلك تماما، وخلال أبحاث الكاتب في جنوب كردفان قبل بضعة أشهر، قدم الكثير من الذين تمت مقابلتهم بيانات كما لو أنهم كانوا يتحدثون بالنيابة عن الجبهة الثورية السودانية. أنظر Gramizzi and Tubiana (2013).

٥٤. أنظر Gramizzi and Tubiana (2013).

٥٥. قامت حركة العدل والمساواة، وهي حركة من دارفور شاركت بعمليات في جنوب كردفان منذ يوليو / تموز ٢٠١١، بتنفيذ عدد من العمليات بالتنسيق مع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال. كما قاتلت بعض فرق الجيش السوداني الجنوبي، الجيش الشعبي لتحرير السودان، إلى جانب وحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال والعدل والمساواة، ولا سيما في منطقة جاو، على الحدود مع ولايتي الوحدة وجنوب كردفان، في فبراير / شباط ٢٠١٢ وخلال العمليات في هجليج في أبريل / نيسان ٢٠١٢. ولمزيد من المعلومات، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013).

٥٦. مقابلات أجراها الكاتب مع ممثلين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال من جنوب كردفان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥٧. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفيعي المستوى من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، ومع عضو سابق في المركز الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب المكان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٥٨. وفقا للمعلومات المقدمة من جانب قيادة الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال خلال مقابلة أجريت في ديسمبر / كانون الأول، كان التدريب العسكري يقدم عادة في كلا السودان وإريتريا عندما تم إنشاء الوحدة. ولم يتسن التحقق من ذلك الادعاء بصورة مستقلة. ولمزيد من المعلومات عن دور عبد الرحمن أبو مدين، أنظر ICG (2013a).

٥٩. مقابلات أجراها الكاتب مع عضو سابق في المركز الرئيس لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب المكان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع ضباط عسكريين رفيعي المستوي في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٦٠. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال وزعماء مدنيين، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٦١. أشار المراقبون إلى تضخم يتراوح بين ٣ أضعاف و١٥ ضعفا للحجم في ٢٠٠٥. مقابلات أجراها الكاتب مع مسؤولين سياسيين وضباط عسكريين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، وعمال في المنظمات الدولية غير الحكومية من ذوي الخبرات المباشرة في النيل الأزرق، ومع محلل مختص بشؤون السودان، جنوب السودان والنيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. أنظر أيضا HSBA (2010).

٦٢. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان والنيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٦٣. أنظر Sudan Tribune (2013b).

٦٤. مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول سياسي رفيع المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٦٥. مقابلة أجراها الكاتب مع قيادة الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٦٦. مقابلة أجراها الكاتب مع منشق عن القوات المسلحة السودانية، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٦٧. على الرغم من ذلك، تم تقديم تدريب مخصص إلى بعض عناصر "الجنجويد"، يشبه إلى حد كبير ذلك المقدم إلى أفراد القوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق، في منشآت الديسا التدريبية.

٦٨. مقابلة أجراها الكاتب مع منشق عن حزب المؤتمر الوطني، تم حجب المكان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. أنظر أيضا ICG (2013a).

٦٩. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد ممثلي الفرع السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع ضابط في الاستخبارات العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٧٠. تشير تسمية كوباجي عموما إلى مجموعات الميليشيات التي تتألف من منشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال. أنظر ICG (2013a, p. 20).

٧١. تشير تسمية مجاهدين في العادة إلى "أولئك الذين يقاتلون في سبيل الله" والميليشيات الإسلامية. ولكن في النيل الأزرق، يبدو أن المصطلح يتضمن كلا من المقاتلين المجندين في سبيل "الحرب المقدسة" والبدو الرحل المسلحين الذين ليسوا منضمين بصورة منهجية إلى بنية قوات الدفاع الشعبي والتسلسل الهرمي لقيادتها.

٧٢. مقابلات أجراها الكاتب مع عضو سابق في المركز الرئيس لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب المكان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٧٣. العديد من الأمثلة على تلك البيانات منقولة في HHI (2013).

٧٤. مقابلات أجراها الكاتب مع عضو سابق في المركز الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق وضباط عسكريين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال ومدنيين، جنوب السودان والنيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. أنظر أيضا HHI (2013).

٧٥. أنظر أيضا ICG (2013b, p. 21).

٧٦. أنظر أيضا ICG (2013b, p. 21).

٧٧. مقابلة أجراها الكاتب مع عضو سابق في المركز الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، تم حجب المكان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع أحد ضباط الاستخبارات العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. أنظر أيضا ICG (2013b, p. 20)

٧٨. الرتب تشير إلى بنية الميليشيات وليس إلى التسلسل الهرمي لقيادة القوات المسلحة السودانية.

٧٩. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع اثنين من المسؤولين السياسيين للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع اثنين من ضباط الاستخبارات العسكرية في الحركة، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. أنظر أيضا ICG (2013b, p. 21).

٨٠. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع أحد ضباط الاستخبارات العسكرية التابعة للحركة، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٨١. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع ضابط رفيع المستوى في الاستخبارات العسكرية التابعة للحركة، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٨٢. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٨٣. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع مراقبين دوليين وأحد العاملين في منظمة دولية غير حكومية وأحد الخبراء في شؤون جنوب السودان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٨٤. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضابط رفيع المستوى في الجيش الشعبي لتحرير السودان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع باحث مختص بشؤون جنوب السودان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع عدة ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الفرقة الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٨٥. مقابلات أجراها الكاتب مع عدة ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الفرقة الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. أحد الضباط خدم في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان حتى مارس / آذار ٢٠١٢.

٨٦. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد الخبراء بشؤون جنوب السودان، جنوب السودان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ومع ضباط عسكريين رفيعي المستوى في الفرقة الثانية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. لمزيد من المعلومات، أنظر ICG (2013b, p. 34).

٨٧. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين السياسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع ضابط رفيع المستوى في القوة العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، ومع أحد المراقبين الدوليين المختصين بشؤون جنوب السودان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢، ومع أحد

ضباط الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذي كان معينا في تلال الأنقسنا حتى مايو / أيار ٢٠١٢، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، ومع مدنيين تم إنقاذهم على يد الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. انظر أيضا HII (2013) وHSBA (2010).

٨٨. ربما تتعلق بعض حالات التجنيد الإجباري المزعومة في الواقع بالمقاتلين الذين لم يعودوا إلى الجبهة بعد أن تم منحهم إذنا لإجازة مؤقتة. مقابلات أجراها الكاتب مع أعضاء في البرامج الإنسانية للمنظمات غير الحكومية الجارية في مخيمات اللاجئين الواقعة في مقاطعة مابان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٨٩. أنظر أيضا AI (2013).

٩٠. مقابلات أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفعي المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٩١. مقابلات أجراها الكاتب مع ضباط عسكريين رفعي المستوى في الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٩٢. مقابلات أجراها الكاتب مع قيادة الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

٩٣. لمزيد من المعلومات، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013).

٩٤. مقابلة أجراها الكاتب مع ضابط في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال من جنوب كردفان، المنطقة الحدودية بين ولايتي أعالي النيل والنيل الأزرق، ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢. تم تأكيد تلك المعلومات جزئيا من جانب عبد العزيز الحلو، قائد الفرقة الأولى للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، الذي قال إنه لم يتم إرسال إلا ثلاثة مفوضين سياسيين بصورة مؤقتة إلى النيل الأزرق من جنوب كردفان للإشراف على التدريب السياسي. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد العزيز الحلو، قائد الفرقة الأولى للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، إثيوبيا، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٩٥. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد العزيز الحلو، قائد الفرقة الأولى للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، إثيوبيا، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. أنظر أيضا ICG (2013b, p. 30).

٩٦. العميد أحمد العمدة بودا هو أحد أفراد قبيلة الأنقسنا، وكما هي الحال مع القائد السياسي مالك عقار. و ينتمي اللواء جوزيف توكا إلى مجموعة الأدوك. أكد عدد من الضباط والمقاتلين من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذين تمت مقابلتهم بين نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ على عدم شعبية العميد أحمد العمدة بودا في أوساط الجنود، مشيرين إلى أن قيادته كانت تتأثر بنهج قبلي.

٩٧. مقابلات أجراها الكاتب مع بضعة ضباط وجنود في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. بالإضافة إلى ذلك، في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، قدمت الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال مثالا حيا على تلك القضية على شكل ورقة خلفية من ثلاث صفحات صاغها اللواء جوزيف توكا علي بنفسه بعنوان: التاريخ الموجز للأدوك وطريقهم المؤلمة في سبيل الحرية (Tuka Ali, n. d.). هذه الوثيقة محفوظة لدى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

٩٨. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضابط عسكري في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال كان مرابطا في السابق في تلال الأنقسنا، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، ومع مدنيين تم إنقاذهم على يد الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

٩٩. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ضباط رفيعي المستوى في الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، ومع ممثل كبير في الفرع السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، ومع عضو سابق في المركز الرئيسي لحزب المؤتمر الوطني في النيل الأزرق، ومع عضو سابق في الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية، ومع مدني رحل عن الدمازين في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١١، جنوب السودان والنيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١٠٠. مقابلة أجراها الكاتب مع منشق عن إحدى الوحدات المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١٠١. قدم تأكيد آخر على وجود الطائرات المروحية في النيل الأزرق من خلال حادث وقع في يونيو / حزيران ٢٠١٣ عندما تحطمت طائرة مروحية مقاتلة تشغلها القوات المسلحة السودانية في منطقة الدمازين بينما، كما يقال، كانت تقوم بممارسة التدريب. لمزيد من المعلومات، أنظر Sudan Tribune (2013h) وHHI (2013).

١٠٢. استلم الكاتب الصور في يونيو / حزيران ٢٠١٣؛ وهي محفوظة لدى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

١٠٣. كانت الأسلحة إما تم الاستيلاء عليها من جانب قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال أو كانت عبارة عن بقايا معدات مستعلمة وجدها الكاتب (مثل مخازن الذخيرة وقنابل غير متفجرة وشظايا).

١٠٤. للحصول على وثائق عن الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من القوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان، أنظر HSBA (2012a; 2012b; 2013b).

١٠٥. لمزيد من المعلومات عن العتاد العسكري المستخدم من جانب القوات المسلحة السودانية في دارفور وجنوب كردفان والمناطق المتنازع عليها بين ولايتي الوحدة وجنوب كردفان، أنظر Gramizzi and Tubiana (2012; 2013). ولأمثلة عن العتاد المستخدم من جانب مجموعات التمرد الجنوب سودانية، أنظر HSBA (2013b).

١٠٦. كانت الألغام الأرضية تحمل علامات فارسية.

١٠٧. مقابلة أجراها الكاتب مع جنود من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

١٠٨. أنظر Geneva Call (2013).

١٠٩. تضمنت الأعراض الشلل الكلي أو الجزئي المؤقت والعمى الجزئي والصمم المؤقت وعدم القدرة على الكلام ومشاكل في التنفس والغثيان والنزيف والإسهال. وتشير الأرقام المحدودة التي تم الإبلاغ عنها والمدة القصيرة للآثار إلى أن التلوث ربما كان ناجما عن وجود منتجات كيماوية سامة في نظام التفجير الخاص بالأسلحة. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع عاملين طبيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١١٠. لا يقدم مراقبو وكالة السودان للإغاثة وإعادة التأهيل سوى إحصاءات للنصف الأول من العام ٢٠١٣، إذ تم تسجيل ١٢٠ عملية قصف في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال من النيل الأزرق. ويقال إن تلك العمليات الجوية أسفرت عن مقتل ١٥ شخصا وجرح سبعة آخرين. أنظر SRRA (2013a). لم يتسن لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة أن يتحقق بصورة مستقلة من دقة تلك المعلومات.

١١١. تلحظ التقارير زيادة طفيفة في عمليات القصف في سبتمبر / أيلول ٢٠١٢. غير أن غياب آليات رصد فعالة يحول دون إجراء تحليل مقارن.

١١٢. لمقارنات مع دارفور وجنوب السودان، أنظر Gramizzi and Tubiana (2012; 2013).

١١٣. وفقا للضباط العسكريين والعاملين الطبيين من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذين تمت مقابلتهم في النيل الأزرق في نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، كانت عمليات القوات المسلحة السودانية البرية تتم بدعم من العمليات الجوية. وتردد أن غالبية مقاتلي الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذين تعرضوا للإصابات بين سبتمبر / أيلول وديسمبر / كانون الأول والذين بلغ عددهم ٦٠٠ والذين تمت معالجتهم من جانب العاملين الطبيين في الحركة قد تعرضوا للإصابات بوساطة الغارات الجوية.

١١٤. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد ضباط الاستخبارات العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١١٥. ولكن خلال تلك الفترة، كانت خمس من الدبابات العشرة قد سبق وأن أصبحت غير صالحة للاستعمال. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد ضباط الاستخبارات العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١١٦. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع ستة ضباط عسكريين رفيعي المستوى من الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١١٧. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد ضباط الاستخبارات العسكرية للحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١١٨. كانا يحملان الرقمين التسلسليين ١١٢٧ (صنع في العام ٢٠٠٧) و١٤١٣ (صنع في العام ٢٠٠٨).

١١٩. للاطلاع على صور للذخيرة بلغارية الصنع، أنظر HSBA (2013a).

١٢٠. يحمل الرقم التسلسلي ٢—٦٧—١١٨٠.

١٢١. يحمل الرقم التسلسلي ٦—٦٧—١٢٨٨.

١٢٢. تحمل رموز وسم بالأحرف الصينية.

١٢٣. تحمل الأرقام التسلسلية ١٨٠٥٠٥، و١٨٠٥٠٧، و١٨٠٥٣٠، ١٨٠٥٨٩، و١٨٠٦٦٢، و١٨٠٦٨٦، و٦١٩٠٠٥٣.

١٢٤. للاطلاع على صور الذخيرة بلغارية الصنع، أنظر HSBA (2013a).

١٢٥. تحمل الأرقام التسلسلية ١١٠١٤٠، و١٥٣٢٠٧، و١٥٣٤٣٤، و١٥٣٤٦٠، ١٥٣٧٥٢، و١٥٣٧٧٤، و١٥٣٧٨٢، و٧٠٠٨٠٥٦.

١٢٦. للاطلاع على صور الذخيرة، أنظر HSBA (2013a).

١٢٧. تحمل الرقم التسلسلي ١٤١٠١٠ ورمز الشركة ٩٦٥٦. وتردد أنه تم الاستيلاء على القاذف في منطقة سوركوم في سبتمبر / أيلول ٢٠١٢ مع خمس طلقات من الذخيرة استخدمت بعيد الاستيلاء على السلاح. وللاطلاع على الصور، انظر HSBA (2013a).

١٢٨. حدد تصنيعهما في العام ١٩٥٧ في تشيكوسلوفاكيا السابقة.

١٢٩. تم تفحص أربع تحمل رموز وسم بالأبجدية الصينية؛ وقيل إنه تم توزيع عدد آخر إلى الجنود في مواقع مختلفة.

١٣٠. تم تفحص ثلاث منها (تحمل الأرقام التسلسلية ورموز الشركات التالية: ٤٠٦٥٩ و٩٣٣٦؛ و٢٧٠٣٣٤٢ و٣١٢؛ و٦٠٠٦٧٤٦ و٣٨٦)، بينما تردد أن عددا آخر تم توزيعه إلى الوحدات المنتشرة في مواقع مختلفة.

١٣١. قيل إنه تم الاستيلاء عليها في منطقة كيلي في يوليو / تموز ٢٠١٢.

١٣٢. مزيد من المعلومات وصور الذخيرة الصينية والإيرانية متوفرة في HSBA (2013a).

١٣٣. ذخيرة خارقة للدروع عيار ١٢,٧ ملم (نوع بي–٣٢ "B–32")، حدد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة صناعتها في العام ١٩٨٧، من جانب مصنع إيغمان زافود "Igman Zavod" الكائن في كونيبتش (البوسنة والهرسك الحالية).

١٣٤. تحمل الرقم التسلسلي ٦٢٦٩. يقال إنه تم الاستيلاء على القاذف—من دون ذخيرة—في منطقة رم في يوليو / تموز ٢٠١٢. ولكن على الطريق إلى مقر قيادة الفرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال وقع حادث ولم يكن ممكنا إصلاح الشاحنة.

١٣٥. مقابلة أجراها الكاتب مع ضابط في الاستخبارات العسكرية، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١٣٦. مراسلة أجراها الكاتب مع شركة تويوتا لصناعة السيارات، سبتمبر / أيلول ٢٠١٢ وحزيران/تموز ٢٠١٣.

١٣٧. من الممكن قراءة أرقام الاتصال الخاصة بالمركز الفني السوداني على أحد صناديق العيار الصغير (هاتف: ٠٠٢٤٩٩١٨٣٤٤٢٠٣٧؛ والفاكس: ٠٠٢٤٩٩١٨٣٤٤٢٠٣٨) بينما تشير صناديق قذائف الهاون والقنابل إلى مصدر روسي. وتشير رموز الوسم على قنابل في أو جي–١٧ ام "VOG–17M" عيار ٣٠ ملم أن الذخيرة صنعت في العام ١٩٨٥.

١٣٨. اعتبارا من نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣، استقر معظم اللاجئين الذين وصلوا إلى ولاية أعالي النيل في جنوب السودان في مخيمات دورو (التي يشار إليها أيضا باسم بونج) (وهم ٤٦،٨٠٠ شخصا تقريبا)، ويوسف باتيل (٣٨،٨٠٠)، وجندراسا (١٧،٠٠٠) وكايا (١٨،٢٠٠). وفي تلك الأثناء، تم إغلاق مخيم جمام الذي كان قد استضاف أكثر من ١،٠٠٠ شخص حتى منتصف حزيران/تموز ٢٠١٣ (UNHCR, 2013d).

١٣٩. من الصعب الحصول على تقديرات دقيقة لعدد اللاجئين الذين استقروا في إثيوبيا، إذ إن الكثير منهم لم يستقروا في مخيمات اللاجئين الرسمية. وفي نهاية مايو / أيار ٢٠١٣، استقر القسم الأكبر من مجموع اللاجئين في شيركولي (٩،٤٧٠ شخصا)، وبامباسي (١٢،٧٨٠)، وتونغو (١٠،٠٠٠)، وتقع جميعها في منطقة بني شنقول–قمز. أنظر UNHCR (2013a–c). بالإضافة إلى ذلك، ثمة بضعة آلاف شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية على طول الحدود مع النيل الأزرق رغم أن الموجة الأولى للعائدين من إثيوبيا والبالغ عددهم ٣،٠٠٠ وصلت إلى منطقتي قيسان والكرمك بين سبتمبر / أيلول وأكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٣. أنظر أيضا British Red Cross (2013)، وICG (2013b, p. 25)، وOCHA (2013)، وSudan Tribune (2013d).

١٤٠. مقابلات أجراها الكاتب مع الزعماء التقليديين والمحليين لمختلف القطاعات التي تديرها الحركة الشعبية لتحرير السودان–شمال، النيل الأزرق، نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. في يوليو / تموز ٢٠١٣، قدرت وكالة السودان للإغاثة وإعادة التأهيل أن ما يقرب من ١١٩،٠٠٠ شخصا نزحوا في النيل الأزرق. أنظر SRRA (2013a) وSK–BN Coordination Unit (2013b).

١٤١. تعمل وحدة التنسيق بين جنوب كردفان والنيل الأزرق مع منظمات المجتمع المدني المحلية والجهات الدولية الفاعلة في الشأن الإنساني لرصد الوضع الإنساني والاحتياجات المتصلة في الولايتين المتضررتين من النزاع.

١٤٢. تخدم طرق الإمداد من جنوب السودان (ولاية أعالي النيل) بصورة رئيسية قطاعات واداكا والفوج. ورغم ذلك، فإن معظم الأسواق في هذين القطاعين مغلقة بسبب المخاوف الأمنية. وعموما تعد الأسعار المطبقة على سلع الطوارئ باهظة جدا بالنسبة لمجتمعات النازحين. أما الأسواق العاملة في يابوس فيتم إمدادها من جانب تجار إثيوبيين على نحو حصري.

١٤٣. جمعية الفونج لتنمية الشباب مدعومة من جانب منظمة إنسانية دولية غير حكومية.

١٤٤. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع اثنين من أعضاء جمعية الفونج لتنمية الشباب المسؤولين عن الإشراف على التوزيع في واداكا ومناطق تنفونا، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١٤٥. مقابلات أجراها الكاتب مع موظفي جمعية الفونج لتنمية الشباب المسؤولين عن برنامج توزيع الأغذية المنفذ في منطقة واداكا ومع زعيم تقليدي، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢. لمزيد من المعلومات، انظر ICG (2013b, p. 28).

١٤٦. مقابلات منفصلة أجراها الكاتب مع اثنين من أعضاء جمعية الفونج لتنمية الشباب مسؤولان عن الإشراف على التوزيع في واداكا ومناطق تنفونا، النيل الأزرق، ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢.

١٤٧. لم تكن تلك المنشآت كثيرة في المقام الأول، وكانت غالبيتها قد جددت أو بنيت خلال فترة اتفاق السلام الشامل.

١٤٨. يباع الذهب خلال أيام افتتاح الأسواق إلى التجار الإثيوبيين. ووفقا للإحصاءات المقدمة من التجار الذين تمت مقابلتهم في ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢، يجري تداول ما بين ٣٠ إلى ٤٠ غراما في السوق الحدودي الرئيسي كل أسبوع.

١٤٩. للحصول على بعض المعلومات الأساسية عن الاتفاق، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013).

١٥٠. لمزيد من المعلومات، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013, ch. 2).

١٥١. أنظر، على وجه التحديد، AUHIP (2013, paras. 26–35).

١٥٢. لمزيد من المعلومات، أنظر Gramizzi and Tubiana (2013, ch. 3).

١٥٣. كانت الحركات هي حركة العدل والمساواة وفصائل عبد الواحد ومني مناوي التابعة لجيش تحرير السودان.

١٥٤. كان تعيين مالك نتيجة لانعدام الوحدة في أوساط الحركات الدارفورية التي فشلت في التوافق على مرشح وحيد. ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه من جانب مختلف الأحزاب في الإئتلاف، كان ينبغي تعيين ممثل لفرع دارفور بحيث يتولى منصب الرئيس بعد فترة ولاية مالك عقار لمدة عام واحد. ومن جديد، نتج عن انعدام الإجماع بين المجموعات الثلاثة تجديد ضمني لولاية زعيم النيل الأزرق. ويجدر التأكيد أيضا على أن بعض ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان—شمال الذين تمت مقابلتهم في النيل الأزرق بين شهري نوفمبر / تشرين الثاني وديسمبر / كانون الأول ٢٠١٢ عبروا عن أسفهم لتعيين مالك عقار رئيسا للجبهة الثورية السودانية، إذ أشاروا إلى أن ذلك المنصب منعه من تولي منصب قيادي كامل في جبهة النيل الأزرق.

١٥٥. الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة، التي يرأسها سيد علي أبو آمنة، هي فصيل منشق عن جبهة الشرق، وهي تحالف لمجموعات مسلحة تمارس نشاطاتها على طول الحدود مع إريتريا والتي وقعت على اتفاق سلام شرق السودان في أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٦ في أسمرة. أنظر Sudan Tribune (2013x).

١٥٦. أنظر Sudan Tribune (2013v; 2013w).

١٥٧. لا يزال تعزيز التلاحم الداخلي ضمن إئتلاف المعارضة يشكل تحديا رئيسا، كما هو واضح في الآونة الأخيرة من رفض فصيل عبد الواحد التابع لجيش تحرير السودان الموافقة على اقتراح الجبهة الثورية السودانية لوقف العمليات القتالية في يونيو / حزيران ٢٠١٣. لمزيد من التفاصيل، أنظر Sudan Tribune (2013m).

١٥٨. تقارير سرية صادرة عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تم استعراضها من جانب الكاتب.

١٥٩. مقابلات أجراها الكاتب مع ضباط كبار في الحركة الشعبية لتحرير السودان، جنوب السودان، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٢.

ثبت المصادر

ACJPS (African Centre for Justice and Peace Studies). 2013. 'Crack-down on New Dawn Signatories Continues in Sudan.' Press release. 20 February.

Ahmed, Abdel Ghaffar. 2008. Transforming Pastoralism: A Case Study of the Rufa'a al Hoi Ethnic Group in the Blue Nile State, Sudan. Sudan Working Paper 2008:1. Bergen, Norway: Chr. Michelsen Institute. <http://www.cmi.no/sudan/doc/?id=968>

—. 2012. Ethnic and Cultural Diversity in Sudan—On the Edge: Accommodating Diversity in the Blue Nile State. Dubai: Madarek Publishing House. December.

Ahmed, Mey Eltayeb. 2012. 'Blue Nile: National and Indigenous Conflict Management: Competing or Complementary Systems?' New Routes. <http://www.life-peace.org/index.php/download_file/view/274/112/>

AI (Amnesty International). 2012. Sudan: No End to Violence in Darfur. London: AI. February.

—. 2013. 'We Had No Time to Bury Them': War Crimes in Sudan's Blue Nile State. London: AI. June.

AUHIP (African Union High-Level Implementation Panel). 2013. Report to the African Union High-Level Implementation Panel for Sudan and South Sudan. PSC/MIN/2.(CCCLXXXVII). 29 July.

British Red Cross. 2013. 'Ethiopia: How We Helped Sudanese Refugees.' 21 October. <http://www.redcross.org.uk/About-us/News/2013/October/Ethiopia-how-we-helped>

Carter Center. 2011. Statement on the Recent Developments of the Popular Consultations. Press Statement. 15 July.

Geneva Call. 2013. 'Major Sudanese Armed Group Commits against Anti-personnel Mines.' Press Release. 29 August.

GoS and GRSS (Government of Sudan and Government of the Republic of South Sudan). 2012. Agreement on a Framework for Cooperation on Central Banking Issues between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan. Addis Ababa. 27 September. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/documents/Addis-Ababa-Agreement-27-September-2012.pdf>

—. 2013. Comuniqué of the Sixth Meeting of Sudan–South Sudan Consultative Forum. 17 September. <http://www.goss-online.org/magnoliaPublic/en/news/press/mainColumnParagraphs/0111111113/content_files/file0/130927-communiquy-on-sixth-meeting-of-ssscf-revised.pdf>

GoS and SPLM/A (Government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army). 2005. Comprehensive Peace Agreement. Nairobi. 9 January. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/documents/HSBA-Docs-CPA-1.pdf>

Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana. 2012. Forgotten Darfur: Old Tactics and New Play-

ers. HSBA Working Paper 28. Geneva: Small Arms Survey. July.
—. 2013. New War, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan. HSBA Working Paper 29. Geneva: Small Arms Survey. March.
Hayeb, Habib. 2013. 'Qui captera les eaux du Nil?' Le Monde Diplomatique, No. 712. July.
HHI (Harvard Humanitarian Initiative). 2013. Sudan: Anatomy of a Conflict. Signal Program on Human Security and Technology Report. Cambridge, MA: HHI. May. <http://hhi.harvard.edu/sites/default/files/publications/Sudan%20Anatomy%20of%20a%20Conflict_Signal%20(1).pdf>
HSBA (Human Security Baseline Assessment). 2010. 'The Buildup of Forces and Arms in Blue Nile.' HSBA Facts and Figures. Geneva: Small Arms Survey. December. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/abyei/HSBAArmed-Groups-Blue-Nile-note.pdf>
—. 2012a. 'SAF Weapons Documented in South Kordofan.' HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk Report. Geneva: Small Arms Survey. April.<http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/arms-ammunitiontracing-desk/HSBA-Tracing-Desk-SAF-weapons-SK.pdf>
—. 2012b. 'Further Weapons Seized from SAF in South Kordofan.' HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk Report. Geneva: Small Arms Survey. July.<http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/arms-ammunitiontracing-desk/HSBA-Tracing-Desk-SAF-weapons-SK-July-2012.pdf>
—. 2013a. 'Comparable SPLM-N Arms and Ammunition Stocks in South Kordofan and Blue Nile, April 2013.' HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk Report. Geneva: Small Arms Survey. May. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/armsammunition-tracing-desk/HSBA-Tracing-Desk-SPLM-N-April-2013.pdf>
—. 2013b. Weapons in Service with David Yau Yau's Militia, Jonglei State, February 2013. HSBA Arms and Ammunition Tracing Desk Report. Geneva: Small Arms Survey. April.
ICG (International Crisis Group). 2013a. Sudan's Spreading Conflict (I): War in South Kordofan. Africa Report No. 198. Brussels: ICG. 14 February.
—. 2013b. Sudan's Spreading Conflict (II): War in Blue Nile. Africa Report No. 204. Brussels: ICG. 18 June.
Johnson, Hilde F. 2011. Waging Peace in Sudan: The Inside Story of the Negotiations that Ended Africa's Longest Civil War. Eastbourne: Sussex Academic Press.
Komey, Guma Kunda. 2011. Back to War in Sudan: Bad Governance or Incomprehensiveness of the CPA? Life and Peace Institute Horn of Africa Bulletin No. 23. October–November. <http://www.life-peace.org/resources/publications/horn-of-africa-bulletin/2011/>
OCHA (United Nations Office for Coordination of Humanitarian Affairs). 2013. Humanitarian Bulletin:Sudan, Iss. 41, 7–13 October. <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA_Sudan_Weekly_Humanitarian_Bulletin_Issue_41_7_-13_October_2013.pdf>
Radio Dabanga. 2013a. 'SPLM-N Ready to Resume Negotiations with Sudan Government.' 9 June.

—. 2013b. '"Amendments to Sudan's Armed Forces Act Unconstitutional": Opposition.' 4 July.
—. 2013c. '"Sudanese Military Convoy Destroyed, Matériel Seized in Blue Nile": SPLM-N.' 27 November.
Reuters. 2013. 'Sudan Launches Major Dam to Boost Agricultural Production, Investment.' 1 January.
SK–BN Coordination Unit (South Kordofan–Blue Nile Coordination Unit). 2013a. 'Displacement in SPLM-N-held Area of Blue Nile State: May 2013.' 5 June.
—. 2013b. 'Update on Humanitarian Needs in South Kordofan and Blue Nile States, Sudan.' 1 November. SMC (Sudanese Media Center). 2013. 'Khartoum Announces Unilateral Cessation of Hostilities in BN & SK.' 22 October.
SRF (Sudan Revolutionary Front). 2012. 'Re-structuring of the Sudanese State.' 4 October. Official translation.
SRRA (Sudan Relief and Rehabilitation Agency). 2012. Special Report on the Humanitarian and Human Rights Situation of the IDPs and War Affected Civilians in the SPLM/A-North Controlled Areas of Southern Kordofan and Blue Nile States. December.
—. 2013a. Humanitarian and Human Rights Situation of the IDPs and War Affected Civilians in the SPLM/A-North Controlled Area of South Kordofan and Blue Nile States. July.
—. 2013b. 'Polio Vaccination Campaign.' Press statement. 15 November.
SudanJEM.com. 2013. 'The New Dawn Charter.' 12 January. <http://www.sudanjem.com/2013/01/the-new-dawn-charter/>
Sudan Tribune. 2012. 'Conditions and Hand-over of SPLM Leadership.' 14 November.
—. 2013a. 'Sudan Threatens to Ban Political Parties Dealing with Rebels.' 11 January.
—. 2013b. 'Sudanese Army Dispatch More Troops to Blue Nile State.' 1 March.
—. 2013c. 'SPLM-N Calls for UN Humanitarian Chief to Visit Rebel-held Conflict Areas.' 19 May.
—. 2013d. 'Sudanese Refugees Relocated to Camp in Ethiopia.' 20 May.
—. 2013e. 'Bashir and Kiir Meet in Addis as Sudan Reportedly Demands Permission to Pursue Rebels.' 25 May.
—. 2013f. 'Sudan Halts Negotiations with SRF Rebels.' 27 May.
—. 2013g. 'SAF Denies Juba Accusations of Fresh Attacks on Border Areas.' 6 June.
—. 2013h. 'Three Killed in Sudanese Military Helicopter Crash.' 6 June.
—. 2013i. 'SRF Rebels Call on Sudanese to Overthrow Bashir's Regime.' 9 June.
—. 2013j. 'South Accuses Khartoum of "Making Up" Rebel Claims.' 9 June.
—. 2013k. '175 Wounded Rebels Treated in South Sudanese Hospitals, NISS Say.' 9 June.
—. 2013l. 'Sudan Army Rejects Juba's Allegations of Incursions.' 10 June.
—. 2013m. 'SLM-AW Distances Itself from SRF Proposal for Cessation of Hostilities.' 21 June.
—. 2013n. 'Sudan Reiterates Its Rejection of Rebel Demand for Humanitarian Truce.' 23 June.
—. 2013o. 'Sudan National Assembly Approves Controversial Amendments to Army Law.' 2 July.
—. 2013p. 'Sudan Parliament Approves Military Reserve Law.' 3 July.

—. 2013q. 'Sudan Agrees to China–AU Plea for Postponement of Oil Shutdown Deadline.' 25 July.
—. 2013r. 'Sudan Postpones Deadline to Shutdown Oil Pipeline, Says Ethiopia.' 26 July.
—. 2013s. 'Sudan Extends Oil Shutdown Deadline Again.' 2 August.
—. 2013t. 'Sudan Rejects Direct Talks with SPLM-N on Vaccination Campaign—OCHA.' 21 September.
—. 2013u. 'SPLM-N Wants Direct Talks with Khartoum over Vaccination Campaign.' 7 October.
—. 2013v. 'Sudan Opposition Leader to Meet Rebel Groups.' 23 October.
—. 2013w. 'Al-Mahdi Postpones Uganda Visit for SRF Meeting but Reasons Unclear.' 25 October.
—. 2013x. 'Eastern Sudan Group Joins SRF Rebels.' 30 October.
—. 2013y. 'Sudanese Rebels to Observe Cessation of Hostilities in S. Kordofan, Blue Nile.' 1 November.
—. 2013z. 'Sudan and SLPM-N Fail to Meet over Polio Campaign.' 5 November.
—. 2013aa. 'Sudan Launches Military Operations against Rebels in Multiple States.' 12 November.
Sudan Vision. 2012. 'Roseiris Dam Elevation vs. Rebellion Sinking.' 28 May.
—. 2013. '40 of Agar's Troops Killed in Blue Nile Region.' 9 June.
Tuka Ali, Joseph. n.d. The Brief Uduk History and Their Painful Road to Freedom. Unpublished background paper.
UN (United Nations). 2011. Fighting in Sudan's Blue Nile State Displaces Tens of Thousands of People. UN News Centre Statement. 13 September. <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=39538#.UaYtwY6n28o>
UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2013a. 'Sherkole Camp Profile: June 2013.' 17 June. <http://data.unhcr.org/Sudanese_Refugees_in_Ethiopia/documents.php?page=1&view=grid&Country%5B%5D=65>
—. 2013b. 'Bambasi Camp Profile: June 2013.' 17 June. <http://data.unhcr.org/Sudanese_Refugees_in_Ethiopia/documents.php?page=1&view=grid&Country%5B%5D=65>
—. 2013c. 'Tongo Camp Profile: June 2013.' 17 June. <http://data.unhcr.org/Sudanese_Refugees_in_Ethiopia/documents.php?page=1&view=grid&Country%5B%5D=65>
—. 2013d. 'Refugees in South Sudan.' Accessed November 2013. <http://data.unhcr.org/SouthSudan/region.php?id=25&country=251>
UNSC (United Nations Security Council). 2013. 'Security Council Press Statement on Polio Vaccination in Sudan.' Ref: SC/11145. 11 October. <http://www.un.org/News/Press/docs/2013/sc11145.doc.htm>
Xinhua. 2013. 'Sudan Files Complaint to AU against Uganda's Support for Rebels.' 20 July.

نبذة عن المؤلف

كلاوديو غراميزي هو باحث مستقل في مجال الأسلحة وتدفق الأسلحة والصراعات. بالإضافة إلى الخبرة التي حصل عليها أثناء عمله في المنظمات الأوربية غير الحكومية، فقد عمل حتى العام ٢٠١١ كخبير ومستشار أسلحة في هيئات الخبراء التابعة للأمم المتحدة في ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وقد شارك مع جيروم توبيانا في كتابة تقرير «دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد» (Small Arms Survey, 2012) و«حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان» (Small Arms Survey, 2013). ويساهم بصورة منتظمة في مشروع تتبع الأسلحة والذخيرة التابع لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري.

شكر وتقدير

يعرب المؤلف عن امتنانه للمساعدة التي حصل عليها من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ولا سيما من جونا ليف وإيميل ليبرن وتانيا إينولوكي وكارول تورين. كما يرغب المؤلف بالتقدم بالشكر إلى المراجعين المجهولين الاثنين اللذَين ساعدت تعليقاتهما على توجيه مسار هذا التقرير. وعلاوة على ذلك، فإن الكاتب يرغب في التعبير عن تقديره للمعرفة والمساعدة الجوهرية التي قدمها الكثير من المحاورين— أفراد الجيش والحكومات والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الصحفيين والسياسيين ومواطني النيل الأزرق واللاجئين والمقاتلين المتمردين—الذين لا يمكن كشف أسمائهم في هذا المقام.

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة هو مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف في سويسرا. يحظى المشروع الذي أُسس في العام ١٩٩٩ بدعم من الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية السويسرية، وبالمساهمات الحالية من حكومات أستراليا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويعبر المشروع عن امتنانه للدعم الذي تلقاه في الماضي من حكومات فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا. كما يرغب المشروع بالإعراب عن شكره للمساعدة المالية التي تلقاها على مدى السنوات من الوكالات والبرامج والمعاهد المختلفة التابعة للأمم المتحدة.

وتتمثل أهداف مشروع الأسلحة الصغيرة في أن يكون المصدر الرئيسي للمعلومات العامة عن جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح، وأن يكون مركز مصادر للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين، وأن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (الحكومية وغير الحكومية) ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة، وأن يدعم الجهود الرامية إلى معالجة الآثار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة وانتشارها وسوء استعمالها، وأن يكون مركزا لتبادل المعلومات وتعميم أفضل الممارسات. كما يرعى المشروع إجراء الأبحاث الميدانية وجهود جمع المعلومات، ولا سيما في البلدان والمناطق المتضررة. ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات التنموية وعلم الاجتماع وعلم الجريمة، ويتعاون مع شبكة عالمية من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من خمسين بلدا.

مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

هاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+
الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

انطلق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السوان في عام ٢٠٠٥، ويديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة الذي يعتبر مشروع بحثي مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى شركاء من المنظمات غير الحكومية. ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار أبحاث موضوعية وآنية وتوزيعها بدعم مبادرات الحد من العنف ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

صممت أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) لتقدم تحليلات معمقة حول القضايا المتعلقة بالأمن في السودان وعلى طول شريطها الحدودي. كما يصدر المشروع تقارير موجزة أقصر تلقي الضوء على معلومات أساسية بصورة دورية وسلسة. وتتوافر كلتا السلسلتين باللغتين الإنكليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurvey.org/sudan.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان دعما ماليا مباشرا من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الخارجية النرويجية، وكذلك المعهد الأميركي للسلام. وقد حصل المشروع على الدعم في السابق أيضا من صندوق السلام والأمن العالميين التابع لإدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا ووزارة الخارجية الهولندية والتجمع المعني بمنع نشوب الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة، فضلا عن المجموعة الدنماركية لإزالة الألغام والمعهد الديمقراطي الوطني. كما يحصل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على دعم إضافي من سويسرا، ذلك الدعم الذي لولاه لما كان بالإمكان تنفيذ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) بصورة فعالة. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

يودي ليما / منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

البريد الإلكتروني: yodit.lemma@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة

التقارير الموجزة
العدد ١، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، فبراير / شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، أبريل / نيسان ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير / شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس / آذار ٢٠٠٨
لا "مشتركة" ولا "مدمجة": الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاق السلام الشامل

العدد ١١، مايو / أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس / آب ٢٠٠٨

الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو / أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل / نيسان ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، مايو / أيار ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، أبريل / نيسان ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، سبتمبر / أيلول ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد: تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد ٢١، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣
البندول يتأرجح: صعود وهبوط الميليشيات المتمردة في جنوب السودان

أوراق العمل
العدد ١، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢، فبراير / شباط ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، مايو / أيار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤، مايو / أيار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، يونيو / حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦، يوليو / تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فيكتور تانر وجيروم توبيانا

العدد ٧، يوليو / تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال–الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، أبريل / نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد–السودان بالوكالة و(دارفور) تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، يونيو / حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤، يوليو / تموز ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخليا في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام، حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، يونيو / حزيران ٢٠٠٩
ما بعد "الجنجويد": فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر / أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير / كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، أبريل / نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وإيميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو / حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر / تشرين الأول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، فبراير / شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

العدد ٢٥، مارس / آذار ٢٠١١
نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، يونيو / حزيران ٢٠١١
خلق الوقائع على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، يونيو / حزيران ٢٠١٢
مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى فبراير / شباط ٢٠١٢
بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، يوليو / تموز ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، أبريل / نيسان ٢٠١٣
حرب جديدة وأعداء قدامى: آليات الصراع في جنوب كردفان
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، فبراير/شباط ٢٠١٤
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)
13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1

14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions, by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0
27. Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes, edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0

28. Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms, by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2
30. The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress, by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978-2-9700816-2-3
31. Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups, by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5

تقارير خاصة

1. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organization for Migration and the United Nations Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie

Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka, in English and French, August 2007, ISBN 2-8288-0080-6 ISSN 1661-4453

8. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement–République du Congo, décembre 2007, 2-8288-0089-X
9. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. Firearms-related Violence in Mozambique, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jĺio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, Septemer 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4
13. Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, December 2011, ISBN 978-2-9700771-2-1
14. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise postélectorale, by Savannah de Tessières, a joint publication of the United Nations Development Programme, the Commission Nationale de Lutte contre la Prolifération et la Circulation Illicite des Armes Légères et de Petit Calibre, Côte d'Ivoire, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-6-9
15. Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure, by Pierre Gobinet, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, April 2012, ISBN 978-2-9700771-7-6

16. Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment, by Manasseh Wepundi, Eliud Nthiga, Eliud Kabuu, Ryan Murray, and Anna Alvazzi del Frate, a joint publication of Kenya National Focus Point on Small Arms and Light Weapons, and the Small Arms Survey, with support from the Ministry of Foreign Affairs of Denmark, June 2012, ISBN 978-2-9700771-8-3
17. Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions, by Kees Kingma, Frank Muhereza, Ryan Murray, Matthias Nowak, and Lilu Thapa, a joint publication of the Danish Demining Group and the Small Arms Survey, September 2012, ISBN 978-9700816-3-0
18. Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in South-east Europe, by Jasna Lazarević, a joint publication of the Regional Approach for Stockpile Reduction, the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, and the Small Arms Survey, November 2012, ISBN 978-2-9700816-7-8
19. Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region, by James Bevan and Benjamin King, a joint publication of Regional Centre on Small Arms in the Great Lakes Region, the Horn of Africa and Bordering States, and the Small Arms Survey; with support from the US Department of State's Office of Weapons Removal and Abatement, April 2013, ISBN 978-2-9700856-1-4
20. In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal, by Mihaela Racovita, Ryan Murray, and Sudhindra Sharma, a joint publication of the Interdisciplinary Analysts, and the Small Arms Survey's Nepal Armed Violence Assessment project, supported by Australian Aid, AusAID, May 2013, ISBN 978-2-9700856-3-8

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la region de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, copublished with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

'*L'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi,* by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

'*Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi,* by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, by Soliman M. Santos, Jr., and Paz Verdades M. Santos, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8